

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أبريل 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

- جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
- 1- مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات (قراءة ثانية):
- 2- مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛
- 3- مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛
- 4- مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛
- 5- مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.
- 6- مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

فهرست

دورة أبريل 2023

صفحة

- محضر الجلسة رقم 109 ليوم الأربعاء 2 ذو الحجة 1444هـ (21 يونيو 2023م) 12608
- جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.
- محضر الجلسة رقم 110 ليوم الثلاثاء 8 ذو الحجة 1444هـ (27 يونيو 2023م) 12650
- جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
- محضر الجلسة رقم 111 ليوم الثلاثاء 8 ذو الحجة 1444هـ (27 يونيو 2023م) 12680

محضر الجلسة رقم 109

التاريخ: الأربعاء 2 ذو الحجة 1444هـ (21 يونيو 2023م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والأربعين صباحاً.

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور، لاسيما الفقرة الأخيرة منه، وعملاً بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لاسيما المادة 352 منه، وبعد توصل مجلس المستشارين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، وعلى إثر تقديم عرض السيدة الرئيس الأول لهذا المجلس حول أعمال المحاكم المالية، في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان، بتاريخ 2 ماي 2023، وبناء على مداوات مكتب المجلس ذات الصلة ومخرجات اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 6 يونيو 2023، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات. ويتنسيق مع مجلس النواب، سيتولى مجلس المستشارين مناقشة المحاور التالية:

1- تتبع الأوراش والإصلاحات الكبرى؛

2- التربية والتكوين والتعليم العالي؛

3- القطاعات الإدارية؛

3- الحكامة الترابية والتنمية المجالية؛

5- أنشطة خاصة بالمجلس الأعلى للحسابات.

وللإشارة، ستخصص لهذه الجلسة حيزاً زمنياً إجمالياً قدره 180 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

وبناء عليه، نبدأ المناقشة وأعطى الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم، السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بأن أتناول الكلمة لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021.

وفي هذا الإطار، لا بد في البداية من شكر السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على العرض القيم التي تفضلت بتقديمه أمام البرلمان في جلسة مشتركة.

ولا بد كذلك من تثمين الجهود الجبارة للمجلس الأعلى للحسابات وللمحاكم المالية في سبيل الارتقاء بالرقابة العليا للمالية العمومية ببلادنا.

هذه الجهود التي جعلنا اليوم نعزّ بنضج تجربة وخبرة المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره مؤسسة دستورية رفيعة، ورائدة في مجال رقابة المالية العمومية، إقليمياً وجوياً ودولياً، ومساهمتها في إشاعة ثقافة المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، والشكر الموصول كذلك لكافة قضاة المحاكم المالية وجميع الأطر العاملين بها.

وبهذه المناسبة، أود تثمين مراقبة المجلس الأعلى للحسابات لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح أن الثابت من خلال تقرير المجلس المذكور أن حزب التجمع الوطني للأحرار، كان من بين الأحزاب 18 التي التزمت بالإدلاء بحساباتها داخل الأجل القانوني المحدد في 31 مارس 2022، كما أنه بادر إلى إرجاع مبلغ مليون و71 ألف درهم إلى خزينة الدولة برسم الدعم الممنوح له برسم الاستحقاقات الانتخابية.

مما يثبت وفاء هذا الحزب بالتزاماته والارتقاء بحكامته التدييرية إلى مستوى الأحزاب الجادة ببلادنا، على خلاف بعض الأحزاب التي لم تقم بإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة، وليس كما ذهب البعض من هؤلاء إلى البحث عن مبررات لانتقاد المجلس الأعلى للحسابات، وهو مؤسسة دستورية مستقلة، قامت بدورها الدستوري من خلال الكشف عن وضعيات الأحزاب السياسية ونشر إخلالها بالتزاماتها الإدارية والمالية.

ونحن على يقين، أن هذا النوع من الانتقاد يثبت ميل هؤلاء لانتقاد كل شيء، مهما كان إيجابياً بهدف المزايدات السياسية، وما تنطوي عليه من تبخيس للمؤسسات، وتحريف الواقع والتهرب من المسؤولية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قبل التطرق إلى المحاور المحددة لمجلسنا، لابد من التأكيد أننا في حزب التجمع الوطني للأحرار نؤمن بحزمة المال العام، ونعتبره خطأ أحمرًا، ونتبرأ من كل مظاهر الفساد، ومن كل من سولت له نفسه الاعتداء على حرمة المال العام.

وفي هذا الإطار، نسجل أن المدة المشمولة بتقرير موضوع المناقشة، مناقشة التقرير هي سنة 2021، وأن هذه السنة كما نعلم جميعا كانت سنة صعبة بكل المقاييس بفعل استمرار تداعيات الجائحة الصحية، وهوما شكلت تحديات معقدة للتدبير العمومي، مما يستوجب استحضار هذه التحديات ونحن نناقش تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وهكذا، إذا كان مضمون تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وإذا كنا نثمن هذا المضمون ومنهجية إعداده وخلصاته وتوصياته، فإننا نسجل أن تركيز التقرير على مظاهر الاختلالات ومظاهر القصور على مستوى التدبير العمومي وتقديم توصيات لمعالجتها، يعطي الانطباع لدى القارئ باستفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وبالتالي الترويج باستنتاجات غير واقعية تعطي صورة قاتمة على واقع التدبير العمومي.

وقد كان بالإمكان تفادي كل هذه المغالطات لو اعتمدت تقارير المحاكم المالية نوعا من التوازن من خلال إبراز مظاهر جودة التدبير العمومي بالمرافق والإدارات موضوع التدقيق والإفتحاص قبل استعراض مظاهر الاختلالات.

وفي هذا الإطار، لابد من التأكيد أن بلادنا تمكنت من تحقيق تراكمات إيجابية على مستوى عقلنة وترشيد الإنفاق العمومي واعتماد إصلاحات جوهرية لمساطر تدبير المال العام، لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، ما يزيك ذلك أن الحالات التي اعتبر المجلس الأعلى للحسابات أنها تنطوي على اختلالات جوهرية، وتمت إحالتها على رئاسة النيابة العامة تنحصر فقط في 20 حالة، وقد حدد التقرير أهم الأفعال موضوع الإحالة في صفحته 22.

ويتبين من خلال هذه الحالات أن الأمر يتعلق بحالات محدودة جدا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستناد عليها للتعميم والترويج لظاهرة الفساد بما يؤدي إليه ذلك من تهويل وتبخيس للمؤسسات وللتدبير العمومي.

صحيح، أننا نطمح في حزب التجمع الوطني للأحرار إلى صفر حالة فساد، لكن هذا رهان صعب المنال على الأقل في المستوى القصير، كونه يتطلب وقتا لتغيير ثقافة المرفق العمومي السائدة وإشاعة ثقافة المساءلة وتأهيل المدبر العمومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

خصص التقرير حيزا هاما لتتبع أورش الإصلاحات الكبرى من خلال تطرقه لإصلاح المالية العمومية ومنظومة الحماية الاجتماعية ومنظومة الاستثمار والإصلاح الجبائي وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، ولئن كان هذا التقرير قد رصد بعض النواقص التي تعترى تدبير هذه الأورش وقام بتقديم توصيات لتداركها، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن هذه الملاحظات ليس من شأنها التقليل من الأهمية الإستراتيجية لهذه الأورش، كما أنه ليس من شأنها التشكيك في الحكامة الجيدة لتدبيرها.

وفي هذا الإطار، نود تثمين الاختيار الصائب لهذه الحكومة، لمتابعة ورش الإصلاحات الكبرى في ظل تحديات معقدة وفي عالم تطغى عليه الضبابية واللايقين، بل أن الحكومة بادرت إلى فتح أورش هيكلية جديدة وإصلاحات إستراتيجية وبمنهجية مبتكرة، وهوما يجعلنا نؤكد على أن الحكومة لم تنحني أمام الأزمة، بل أنها جعلت منها فرصا ثمينة، من خلال عقدها العزم على القيام بتدبير الشأن العام بكل جدية ومسؤولية.

وفيما يتعلق بملاحظات تقرير المجلس حول التدبير القطاعي، لاسيما قطاع الصحة وقطاع التربية والتكوين والتعليم العالي (الصفحة 42 إلى الصفحة 58)، فإننا نعتبر أن هذه الملاحظات تتركز في أغلبها التشخيص الذي استند إليه البرنامج الانتخابي لحزبنا، من خلال تحديد أولوياته الأساسية في التعليم والصحة والتشغيل، وبالفعل فإنه تفعيل البرنامج الحكومي، أولت الحكومة لهذه القطاعات أهمية خاصة مباشرة بعد تنصيبها، من خلال مباشرتها لإصلاحات هيكلية وغير مسبوقه، سواء في قطاع التعليم أو في قطاع الصحة أو في قطاع الاستثمارات.

وبدون الخوض في تفاصيل هذه الإصلاحات، لأن الوقت لا يسمح بذلك، فإنه من المؤكد أن الحكومة استجابت لأغلب توصيات المجلس الأعلى للحسابات، مما يثبت إرادة الحكومة الصادقة في الانفتاح على محيطها المؤسساتي وحرصها على التفاعل الإيجابي مع كل الاقتراحات والملاحظات الجدية الرامية إلى تطوير التدبير العمومي وتحقيق نجاعته.

وإننا على يقين أن الحكومة ستواصل بنفس النفس تفاعلها الإيجابي مع بقية التوصيات الواردة في التقرير.

وتحت عنوان "الحكامه الترابية والتنمية المجالية"، تطرق التقرير إلى تدبير الجهات وإلى أوجه تدبير الجماعات في الوسط القروي، وبعد رصد تداعيات جائحة "كوفيد-19" على تدبير الجماعات الترابية سواء فيما يتعلق بمواردها أو على مستوى ممارسة اختصاصاتها، انتقل التقرير إلى التأكيد على تعزيز وظيفة التخطيط الإستراتيجي بالنسبة للجهات وتنوع مصادر تمويلها، واعتبار الجماعات القروية مجالات ترابية في

عمومية، طبقاً للفصل 241 من القانون الجنائي، وكون هاذ المصطلح يتسم بعدم الدقة، يتسم بالتمطيط فإنه عادة ما يشمل أخطاء تتعلق بالتدبير فقط، وهذه الأخطاء ينتفي فيها عادة القصد الجنائي، فتتم المتابعات بالاستناد إلى تقارير للمحاكم المالية بناء على شكايات في الغالب تنطوي على تصفية حسابات أو تكون لأهداف انتقامية، وهذا ما يشوش على التدبير العمومي على المستوى الترابي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار التفاعل مع العرض القيم الذي تقدمت به السيدة المحترمة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، تفعيلاً لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 352 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر هذه المناقشة فرصة لتفعيل الدستور، وآلية أساسية لتفعيل مبدأ المساءلة البرلمانية وإسهاماً في تعميق النقاش العمومي حول مختلف الإشكالات المرتبطة بالسياسات العمومية والقطاعية، وهي فرصة كذلك لممثلي الأمة لتقديم الاقتراحات والبدايل الممكنة لضمان حكمة الإنفاق العمومي، بما ينعكس إيجاباً على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس المحترم،

نحن في فريقنا نثمن الدور الهام الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات على مستوى مهمة الرقابة العليا على المالية العمومية، وحماية قيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وعلى نجاعة تدخلات المجالس الجهوية للحسابات المنوط بها دستورياً مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى، ونشيد بالمقاربة التشاركية التي أطلقها المجلس بمناسبة اعتماد إستراتيجيته الممتدة لسنوات (2022 - 2026) والتي تركز على مقارنة النتائج والأثر على حياة المواطن، بما يعنى حسن الاستجابة لانشغالات وانتظارات المؤسسة التشريعية ومختلف الفاعلين والمواطنين.

كما ننوه بالمنهجية التي اشتغل بها المجلس الأعلى للحسابات بمناسبة إعداد تقريره لسنة 2021، والذي تضمن ولأول مرة نتائج مهام

حاجة إلى مواصلة الجهود لتدارك الخصاص على مستوى مجموعة من الخدمات الأساسية.

وإذا كنا نثمن تشخيص المجالس الجهوية للحسابات حول تدبير الجماعات الترابية بما فيها الجهات، فإننا نعتبر أن التوصيات المقترحة لتدارك مظاهر القصور ومعالجة الخصاص الذي تعاني منه هذه الجماعات، كفيلة بتطوير الحكامة الترابية، مع التأكيد على أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤمن بأن الجهوية المتقدمة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن توفير ضمانات تفعيلها يساهم في إعادة تموقع الدولة على المستوى الترابي وتحديث هيكل الدولة وتقوية آليات سياسة القرب ومحور الفوارق المجالية ومحاربة الفقر والهشاشة.

وقد استمعنا يوم أمس فقط لجواب السيد الوزير من هذا المنبر حول الأجندة الحكومية لبناء جهوية قوية، من خلال جملة من التدابير والقرارات غير المسبوقة، وهو ما يجعلنا بدون أي مزايدة نطمئن لمستقبل الجهوية وفق المنظور السامي لصاحب الجلالة نصره الله.

وفيما يتعلق بالجماعات القروية، فإننا نؤكد على ضرورة تمكين هذه الجماعات من الوسائل الضرورية للقيام بمهامها التنموية لاسيما من خلال مراجعة توزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة وتقوية قدرات الجماعات الفقيرة من أجل تنمية مواردها الذاتية وتعزيز بنيتها التحتية وتوسيع شبكة خدماتها.

في الأخير، أود أن أختتم هذه المداخلة بثلاث اقتراحات:

- الاقتراح الأول: يتعلق بالتسريع بمراجعة القانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية بعد أكثر من 20 سنة، من أجل تحيينها وتطوير صلاحيات المحاكم المالية بما يستجيب لمستجدات دستور 2011 ومتطلبات المراقبة العليا للمالية العمومية في ظل التحولات الرقمية والمتغيرات السوسيو اقتصادية؛

- الاقتراح الثاني: الحرص على ضمان ارتقائية عملية التفتيش والتدقيق والافتحاص لكل المتدخلين في هذه العمليات، بما يكفل جعل هذه العمليات مناسبة للمواكبة والخبرة والاستشارة وليس فقط عملية للكشف على الأخطاء وزجرها؛

- الاقتراح الثالث: نقترح حذف كلمة "تبيد" من الفصل 241 من القانون الجنائي تفادياً لأي توسع في تأويل هاذ المصطلح، والاستناد إليه لتأسيس متابعة النيابة العامة للمدبرين العموميين بالاستناد على ملاحظات، عادة ما تكون غير دقيقة في تقارير المحاكم المالية، وعادة ما تتعلق بأخطاء في التدبير وليس بمخالفات ذات طابع جنحي أو جنائي.

هاذ الإقتراح يستند إلى كون المدبرين العموميين لاسيما على المستوى الترابي بما فيهم رؤساء الجماعات الترابية، أصبحوا بكل صراحة بمثابة متهمين في حالة سراح، وأن شبح الاعتقال يطاردهم في أي وقت.

ففي أغلب المتابعات يتأسس صك الإتهام على تبيد أموال

لسنة 2020 نقطة تحول كبرى في مسار بلادنا، حيث دعا جلالته إلى تعميم الحماية الاجتماعية محددا المعالم الكبرى لهذا المشروع الملكي الطموح، وبهذه المناسبة نثمن الدور الطلائعي للحكومة التي تشغل بكل جدية ومسؤولية من أجل حسن تنفيذ التعليمات الملكية وتنزيل القانون الإطار عبر إطلاق إصلاحات مؤسساتية تجسدت في التوقيع أمام صاحب الجلالة، على ثلاث اتفاقيات-إطار من قبل القطاعات الوزارية المعنية، ليشمل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مجموعة من الفئات غير المستفيدة والبالغ عددها حوالي ثلاثة ملايين.

كما عملت الحكومة على تعبئة الميزانية العامة للدولة لتعميم الحماية الاجتماعية عبر تخصيص مبلغ سنوي إجمالي قدره 51 مليار درهم.

وفي هذا المحور نشيد بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات والتي تدعو إلى تسريع وثيرة الإصلاحات التشريعية وضرورة تطوير وتأهيل العرض الصحي الوطني من حيث الموارد البشرية وعرض العلاجات وتجويد خدمات القطاع العام.

ثانياً، محور التشجيع على الاستثمار:

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتفاعل إيجاباً مع هذا التقرير، وخاصة في شقه المتعلق بتقييم منظومة الاستثمار، خاصة التوصيات التي تهم تسريع تفعيل الإطار الجديد للاستثمار والتي تعتبر مدخلا أساسياً لتحفيز النمو وخلق الثروة وتحقيق التوزيع المجالي الأكثر توازناً لها، بما يتوافق مع الإطار المرجعي الذي وضعه صاحب الجلالة في خطابه أمام البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2022، وبما يستجيب كذلك لتوصيات التقرير النموذج التنموي الجديد.

وبهذه المناسبة نثمن عالياً الجهود الحكومي المتمثل في تشجيع الاستثمار تحقيقاً للتنمية وخلق فرص الشغل للجميع.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نذهب إلى التأكيد على جدية الملاحظات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تنزيل ورش إصلاح منظومة الاستثمار، وتسريع استكمال إصلاح إطاره التحفيزي، موازاة مع تبسيط المساطر الإدارية، مع التفكير في رؤية مستجدة وتفاعلية لمعالجة العوائق التي تواجه المستثمرين.

وفي هذا الإطار، نجدد دعوتنا للحكومة ولكل الأطراف المعنية، إلى حسن تنفيذ وتتبع تنزيل وتقييم هذا الورش الاستراتيجي بما يرفع من حجم الاستثمارات ويزيد من مناصب الشغل في إطار مقاربة شمولية تضمن العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وإذ ننوه بالجهود الجبار المبذول من طرف كل قاضيات وقضاة وأطر وموظفي المجلس، فإننا بالمقابل نثير الانتباه إلى بعض الملاحظات التي من شأنها الوصول إلى المبتغى

التتبع التي شرعت فيها المحاكم المالية والمتعلقة بأوراش الإصلاحات الكبرى المهيكلة التي انخرطت فيها بلادنا، بما يدل على راهنية التقرير واستشرافه للمستقبل، ومن تم نوصي بضرورة تتبع الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير وفي التقارير السنوية القادمة.

السيد الرئيس المحترم،

نغتنم هذه المناسبة لنجدد في فريقنا التنويه بالجهود الجبارة التي يقوم بها قضاة وأطر المجلس رغم الإكراهات والتحديات المختلفة.

وهي مناسبة كذلك، نجدد من خلالها مطالبنا للحكومة بضرورة العمل على الرفع من حجم الدعم والميزانية والأطر، ومختلف الموارد البشرية والمادية واللوجيستكية للمجلس، حتى يتسنى له القيام بأدواره على أحسن وجه، ويسهم في تعزيز حكمة التدبير المالي والإداري في القطاعات العمومية والأحزاب السياسية والجمعيات ومختلف الجهات التي تتصرف في المال العام.

السيدة الرئيسة المحترمة:

نغتنم فرصة مناقشة هذا التقرير لنتوقف على السياق الذي أنجز فيه أو المرحلة التي غطاها، وذلك للتأكيد على إيجابية روح الالتزام والتضامن والتعبئة الجماعية والمواطنة الحقة التي أبان عنها المغاربة في مرحلة وباء "كوفيد-19".

وفي نفس الوقت، ننوه بتدخل الحكومة لحماية المواطنين خلال مرحلة ما بعد كورونا، من خلال مضاعفة الدعم لبعض المنتجات الأساسية مثل غاز البوتان والدقيق والسكر والذي بلغت كلفته ما يناهز 42 مليار درهم، وكذا من خلال دعم أسعار النقل بمبلغ وصل إلى 4.4 مليار درهم سنة 2022.

كما نثمن عالياً جهود الحكومة للرفع من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب، تجسد في الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI¹)، وكذا حصول بلادنا في بداية أبريل من هذه السنة على خط الائتمان المرن بقيمة 5 مليار دولار إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نسجل عدم كفاية الزمن المخصص لمناقشة هذا التقرير الذي يشمل ما مجموعه 200 مهمة رقابية، فإننا سنقتصر في فريق الأصالة والمعاصرة على مناقشة جزء من المحاور المخصصة لمجلس المستشارين، والتي تهم المحورين التاليين:

أولاً، ورش تعميم الحماية الاجتماعية:

لقد حضى ورش تعميم الحماية الاجتماعية بالتتابع من طرف المجلس، والذي شكل خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش

¹ Groupe d'Action Financière Internationale

المالية الذين يضطلعون بدور هام ومركزي في الحفاظ على المال العام. غير خاف عن الجميع أن شساعة المجال موضوع المراقبة وتعدد مهام ووظائف القاضي المالي، إضافة إلى ضعف التأطير البشري من الناحية الكمية بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، يشكل وبحق أحد أكبر العوامل التي تحد من عمل القاضي المالي، والتي تحول دون تحقيق الرهانات والأهداف المحددة، سواء تعلق الأمر بحماية المال العام وصيانتها أو فيما يتعلق بالأدوار والاختصاصات الحديثة التي أسندت إليه.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى العمل على توفير الوسائل المادية والبشرية الكافية، لضمان نجاح المحاكم المالية في أداء مهامها وتجاوز الصعوبات التي تعترضها والاهتمام بظروف العاملين بها وخلق المحفزات المادية والمعنوية التشجيعية لهم.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام إحدى المحطات الدستورية المهمة لتفعيل مبدأ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول إشكاليات التدبير العمومي وتنزيل السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تعترضها والإسهام في الدفع قدما بعمل المحاكم المالية ضمن مسارات تطور الرقابة العليا على المالية العمومية في بلادنا.

واليوم، ونحن نستحضر الإرهاصات الأولى من ميثاق المجلس الأعلى للحسابات، مروراً بمختلف المحطات والأحداث التي توجت بدسترة هذه المؤسسة، بعد المذكرة التاريخية لحزبنا، المرفوعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه سنة 1991، نعتبر أن مناقشة التقرير السنوي لسنة 2021 هو فرصة لتعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا، وتكريس التعاون البناء والهادف بين مجلس المستشارين وهيئات الرقابة العليا.

وبالنظر إلى تعدد تدخلات المجلس وتعدد المجالات وهيئات المراقبة وترشيدها للزمن الرقابي، سأحصر مداخلتي في بعض القضايا ذات الأولوية، وأولها على مستوى منظومة الحماية الاجتماعية، فالأكيد أن بلادنا قد شهدت تطورا ملحوظا بالنظر للعديد من البرامج والإصلاحات التي تروم أساسا تنمية وتعزيز الرأسمال البشري ومكافحة الفقر وتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ولا بد أن نسجل في هذا الصدد الجهود التشريعية والتنظيمية غير المسبوق في إعداد الترسنة القانونية والتنظيمية المتعلقة بورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية.

غير أنه ومهما وتعددت وتنامت أهمية المنجزات المحققة في باب الحماية الاجتماعية فهي لازالت تطرح تحديات يتعين مواصلة الجهود من أجل تحويلها إلى فرص حقيقية للنمو وإصلاح الدولة وتقوية أدوارها الاجتماعية.

وباستحضار الملاحظات التي قدمها التقرير، فإننا ومن منطلق إرادتنا

الدستوري لعمل المجلس، وهي كما يلي:

1- لا بد من الرفع من الموارد البشرية كي يستطيع المجلس تنفيذ البرامج المعلنة؛

2- ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لأعمال الرقابة التي يطلقها المجلس، والتي تستجيب لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والرأي العام والمواطنين، بسبب الموضوعية والنزاهة اللتين يتميز بهما المجلس؛

3- يجب أن نتعاون مع المجلس لكي يحقق بالإضافة إلى الكشف عن الاختلالات المالية والتدبيرية، تقييم مستويات تنزيل البرامج والمساعدة على تنزيل السياسات العمومية وأثرها على المستوى المعيشي للمواطن.

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نؤكد أنه على الرغم من إكراهات الظرفية الحالية، الدولية والوطنية، فلا سبيل أمام بلادنا سوى العمل على تسريع وثيرة التنمية ضمن التوجهات الأساسية للنموذج التنموي الجديد، والاستفادة في ذلك من المكاسب والإصلاحات التي تعيشها بلادنا، اعتمادا على ركيزة الاستقرار السياسي والأمن والأمان، ووضوح الإصلاحات الهيكلية ومصداقية المغرب في المعاملات مع المؤسسات الدولية وجاذبية مناخ الأعمال والاستفادة من عمق واستراتيجية الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يقودها جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسنا الموقر، وذلك تفعيلا للمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور، ولا فتوتي هذه المناسبة دون أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة الرئيس الأول وقضاة وأطر المحاكم

الترابية وخصوصا المجالس الجهوية والاختصاصات المنوطة بها.

ومن الموضوعي أن نستحضر في هذا الصدد وبتقدير بالغ التزام الحكومة الحالية بتجاوز المعضلات التي يسجلها التقرير، خصوصا على مستوى مواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة، وهذا ما استمعنا إليه البارح في حصة الأسئلة الموجهة إلى رئيس الحكومة من خلال تخصيص غلاف مالي يناهز 10 مليار درهم سنويا لاستكمال تنزيل هذا الورش الاستراتيجي وتأهيل المجالس الجهوية لوفاء بالتزاماتها، وهو ما من شأنه أن يسهم في تقليل التفاوتات المجالية والمساهمة في رفع التحديات التنموية الكبرى التي تعرفها البلاد، وهو هدف يقتضي مواكبته بحلول عملية للعديد من الإشكالات المطروحة، منها:

✓ أولا، حل إشكالية الخصائص الكبير في الأطر والموارد البشرية المؤهلة والكفاءة بالجهات والجماعات الترابية للارتقاء بمنتوج الهيئات اللامركزية الترابية، ذلك أن نسبة التأطير بالجهات تظل جد ضعيفة؛

✓ ثانيا، مراجعة المعايير المعتمدة لتوزيع موارد صندوق التضامن بين الجهات بالتنسيق مع مجلس المستشارين الذي يضطلع بوظيفة تمثيلية للجهات والجماعات الترابية، طبقا للفصل 137 من الدستور؛

✓ ثالثا، الإنصاف والعدالة في توزيع الاستثمار العمومي، بما يسهم في بلوغ تنمية مجالية متوازنة بين الجهات.

حضرات السيدات والسادة،

ونظرا لضيق الوقت، اسمحوا لي أن أعرج على موضوع لا يقل أهمية، يرتبط بقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي، ويبدو منذ الوهلة الأولى أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات قد وضع الأصبغ على الكثير من الأعطاب، كاشفا عن أرقام صادمة ومؤسفة تسائل الحكومات السابقة وتستوجب من القطاعات الوزارية العمل وبشكل مستعجل لإيجاد حلول لبعض الأعطاب والأعراض المرضية الذي يعانها القطاع، والتي نعتبرها نتيجة حتمية لغياب الحكامة الجيدة، في العديد من مجالات هذا القطاع.

إن الحقيقة البادية للعيان وهي أن الاختلالات كانت السمة الغالبة للتدبير العمومي الموجه لخدمة البسطاء من هذا الوطن، فالاختلالات التي رصدتها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات بخصوص قطاع التربية الوطنية، تكشف على أن طلب التعليم العمومي أضحى في الكثير من الأحيان مشهدا من مشاهد المعاناة والعذاب، والمواطن البسيط يوجد بين مطرقة الخدمات التعليمية العمومية الضعيفة، وبين جشع مؤسسات التعليم الخاص.

فهل يعقل أن بلادنا تسعى للالتحاق بالدول الصاعدة، لا تزال تعرف أحد الظواهر الغربية والعجيبة، وهي ارتفاع ظاهرة الغياب،

للمساهمة في مواصلة تفعيل وإنجاح هذا الورش الملكي الاستراتيجي التنموي، نعتبر أن مواصلة مسار إنجاح الحماية الاجتماعية وتحسين شروط ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية، يستوجب فضلا عن ما سبق العمل بالأساس على تأهيل حقيقي للنظام الصحي الوطني وتجاوز النواقص المتراكمة منذ سنوات، من خلال توجيه السياسات العمومية إلى ضمان توفير عرض صحي عادل ومنصف على مستوى مجموع تراب المملكة، بما يحد من التفاوتات المجالية، من خلال إحداث وتوطين البنيات التحتية والمنشآت الصحية، وكذا التجهيزات البيو-طبية في إطار خريطة صحية جهوية للقطاع العام والخاص تسمح بتحديد أولويات الاستثمار في مجال الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى كل جهة، بما يسهم في تعزيز العرض الصحي الجهوي وتقليص الفوارق الاجتماعية.

وهنا لا بد من العمل على وضع تدابير مشجعة تحفيزية بتوجيه الاستثمار العمومي والخاص نحو الجهات التي تعرف خصائص في الخدمات الصحية وفقا لدفتر تحملات دقيقة.

ولعل الأمر، حضرات السيدات والسادة، يحيلنا على موضوع من الأهمية بما كان ذلك المتعلق بإصلاح منظومة الاستثمار في المغرب الذي وجد ضمن الأولويات الإستراتيجية للحكومات المتعاقبة، بالنظر لدوره في تحسين جاذبية المملكة وتعبئة رافعات تحفيز الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين المغاربة والأجانب.

ولئن كنا نعتبر أن تقرير المجلس قد توفيق في تحديد عوائق الاستثمار، خصوصا منها المعيقات المرتبطة بالقطاع غير المهيكل وتقليص كلفة عوامل الإنتاج، فإننا نزيد على ذلك بالتأكيد على أهمية التطورات المسجلة على مستوى نفقات الاستثمار والرفع من حصتها من الناتج الداخلي الخام في سياق مواكبة الأوراش الكبرى، غير أن ذلك لا ينبغي أن يحجب عنا معضلة العجز الكبير المسجل خلال السنوات الأخيرة فيما يخص إنجاز البرامج الاستثمارية والذي يؤثر على التكلفة الإجمالية للمشاريع وفعاليتها، ذلك أن عددا من التقارير تشير إلى مردودية المشاريع الاستثمارية في المغرب تبقى الأضعف مقارنة بالدول التي تنتمي لنفس تصنيفها الدولي، ونتمنى من الحكومة أن تتجاوز هذا العائق خصوصا في ظل معطين مهمين محفزين ومساعدين:

- الأول يتعلق بما يتيح صندوق محمد السادس للاستثمار؛

- والثاني يتعلق بتوجه الحكومة نحو تنزيل الرؤية الملكية بشأن التعاقد الوطني للاستثمار مع القطاعين الخاص والبنكي.

حضرات السيدات والسادة،

وعلى صعيد التدبير الجهوي وفي سياق مواصلة التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة الذي نعتبره في الفريق الاستقلالي أهم مداخل لتحقيق التنمية المندمجة ولإرساء عدالة مجالية واجتماعية، فقد كشف التقرير في هذا الصدد عن استمرار عدم تناسب الموارد المخصصة للجماعات

وفي هذا الإطار، نجدد في الفريق الحركي دعوتنا الجهاز التنفيذي إلى رصد المزيد من الاعتمادات والإمكانيات المالية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة حتى يتمكن المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية من ممارسة مهامها بكل أريحية وعلى أكمل وجه.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن المجال لا يتسع للخوض في جميع القطاعات والمحاور التي تضمنها هذا التقرير الهام، سنكتفي بمناقشة القطاعات ذات البعد الاجتماعي والتنموي والمالي، بتصور مبني على مساءلة أثر مضمون التقرير على السياسات العمومية للحكومة، وقياس منسوب الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

بعيدا عن لغة التشخيص ومن منطلق التقييم والتقييم، ومن باب الواقعية التي تميزنا دائما في الحركة الشعبية، وفي إطار التفاعل الإيجابي مع توصيات التقرير، نؤكد على أن أساس إصلاح المالية العمومية ومدخله هو تطوير منهجية التدبير والخروج من المنظور المحاسبي الضيق إلى منظور سياسي منتج للحلول في مجال تنوع الموارد، ونهج أسلوب التدبير القائم على النتائج وليس الوسائل كمنهجية كلاسيكية.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة يجب أن تتم وفق مقاربة شمولية ومندمجة مرتكزة أساسا على النتائج وتوطين المشاريع برؤية جهوية.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن إصلاح المالية العمومية رهين بإصلاحات هيكلية كبرى، نسجل في الفريق الحركي تأخر الحكومة في تقديم وصفاتها لإصلاح أنظمة التقاعد المقبلة على الإفلاس، وضمانا لديمومتها على المدى المتوسط والبعيد وللحفاظ على توازنها المالية.

ندعو الحكومة إلى التعجيل بإرساء وتنزيل الإصلاح الهيكلي لأنظمة التقاعد، لاسيما ونحن مقبلون على تعميم وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق سنة 2025 في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية، بعيدا طبعاً عن الحلول السهلة الممهكة لجيوب الأجراء والموظفين.

من جانب آخر، وبخصوص ملف الحماية الاجتماعية، ندعو الحكومة مجدداً إلى اعتماد آليات التمويل الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية هذا الورش الإستراتيجي، خصوصا وأن نقل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" نحو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عرف ولازال يعرف اختلالات وإشكاليات ينبغي على الحكومة الانكباب على معالجتها أنيا، ونعتبر أيضا أن نجاح هذا الورش رهين بالتعجيل بإصلاح المؤسسات الاستشفائية بجميع مستوياتها المحلية والإقليمية والجهوية والجامعية، وتوفير الموارد البشرية وتوزيعها في إطار عدالة مجالية حقيقية منصفة.

حيث سجل هذا المؤشر ارتفاعا خطيرا بلغ 207.463 يوم غياب خلال السنة الدراسية 2020 و2021.

وإجمالا، أمكن القول أن التقرير، وما دام يتعرض لسنة 2021، فهو يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن سوء حكامه القطاع في السابق قد أفضى إلى نتائج كارثية، كما وكيفا، فلا نحن نجحنا في تحقيق الأهداف التي التزمنا بها دوليا فيما يخص تعميم التمدرس واستكمال التلاميذ للسلك الابتدائي والسلك الإعدادي، وغيرها من الالتزامات، ولا نحن نجحنا في تجويد التعليم في بلادنا ليصير منتجا ومساهما أوليا في خلق الثروة والشغل.

ختاما، نهئ أنفسنا بهذا المنتوج الرقابي، ونؤكد أن تجويد الرقابة العليا على منظومة التدبير العمومي في كافة أبعادها يجب تضافر وجهود وإرادة المتدخلين من أجل تفعيل التوصيات التي تضمنها تقرير المحاكم المالية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة الدستورية بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 352 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تجسيدا لمرحلة جديدة ضمن مسارات تطور الرقابة العليا على المالية العمومية ببلادنا.

وقبل ذلك، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم الفريق الحركي بالشكر الجزيل للسيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات، ولقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية، مركزيا وجهويا، على ما يبذلونه من مجهودات، بكل مسؤولية وروح وطنية عالية، ومن أجل ممارسة وظيفتهم الرقابية وإعداد التقارير السنوية بشكل منتظم، هذه التقارير التي لا محالة تشكل أرضية أساسية للبرلمان لتقييم وتقويم السياسات العمومية للحكومة وعمل مؤسسات القطاع العام وممارسة دوره الرقابي.

التدريس بين الأكاديميات الجهوية والمندوبيات الإقليمية على الرغم من اعتماد لامركزية التوظيف والذي نجدد بصده دعوتنا إلى الانتقال من هذا النظام الهش في التوظيف إلى خيار التوظيف الجهوي العمومي من خلال تأصيله قانونيا.

أما بالنسبة للنقل المدرسي، فالنقائص والاختلالات متعددة، مرتبطة أساسا بالحكمة وتسيير المرفق، وفي نظرنا في الفريق الحركي فالمدخل الأساسي لمعالجة الإشكالية هو تعميم المدارس الجماعية كمركبات تربوية مندمجة، جامعة لكل متطلبات ومستلزمات التلاميذ من مدارس ومطاعم ومكتبات وملاعب رياضية وداخليات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

اليوم السيد المستشار 7 دقائق ونصف عندكم، بالأمس كانت 6 دقائق.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما جرت العادة في كل مناسبة دستورية يحتضنها مجلس المستشارين ويكون ضيفها المجلس الأعلى للحسابات، نجد أنفسنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نولي أهمية بالغة لتتبع والتفاعل في نفس الوقت مع عرض السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات نظرا لما يمنحه عرضها لنا من تملك رؤية تقريرية عن قضايا موضوعاتية تجعلنا نقف بوعي على واقع حال مؤسساتنا ومجالسنا المنتخبة، تسمح لنا وتساعدنا على بلورة تصور متكامل سياسيا لقضايا وطننا العزيز، وهو فعل تعودنا عليه في حضرة المجلس الأعلى للحسابات في كل مناسبة دستورية، تكشف باللموس المنهج التشاركي الذي تقوم عليه هذه المؤسسة الوطنية، مكرسة في نفس الوقت تحقيق مبدأ الحق في المعلومة.

السيد الرئيس،

إن تعاطينا مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات المعروف أمامنا لن يخرج عن المنهجية التي تبناها المجلس نفسه في إعداد تقريره، من منطلق أننا نناقش وضع مؤسساتنا ومعه مستقبل بلادنا في علاقة

أما بالنسبة للإصلاح الجبائي، فإننا نجدد دعوة الحكومة إلى رفيع وتيرة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 الذي حدد توجهات الإصلاح وأهدافه وآليات تنزيله، بما يضمن العدالة الضريبية اجتماعيا ومجاليا.

المطلوب اليوم هو مباشرة إصلاح الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة على غرار إصلاح الضريبة على الشركات الذي بدأت الحكومة في تنزيله في قانوني المالية لسنتي 2022 و2023.

أما بخصوص الاستثمار، ولأنه يكتسي أهمية قصوى في تحريك الدورة الاقتصادية وخلق الثروة وإنتاج فرص الشغل، فإننا نعتبر أن الإطار القانوني المؤطر للاستثمار رغم أهميته، فهو غير كافي لتحسين جاذبية المملكة لدى المستثمر، بل يستلزم الأمر كذلك اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة ومندمجة وشاملة، بعيدا عن المقاربة القطاعية المعتمدة حاليا، أساسها تعبئة أكبر للاستثمار الخاص الذي لازال ضعيفا لا يتعدى ثلث الجهد الاستثماري الإجمالي مقابل الثلثين للاستثمار العمومي، وتقليص عدد المتدخلين المؤسستين في منظومة الاستثمار وطنيا وقطاعيا ومحليا، وكذلك التغلب على معوقات الاستثمار ذات الصلة بالعقار والتمويل وكلفة عوامل الإنتاج ومنافسة القطاع غير المهيكل.

السيد الرئيس المحترم،

أما بالنسبة لأوجه تدبير الجماعات في الوسط القروي، وفي إطار تفاعلنا مع التوصيات الواردة في التقرير نؤكد أنها تنسجم مع منظورنا في الحركة الشعبية بخصوص التنمية القروية والمجالية وتعزيز الآليات المالية للجماعات القروية التي تحتاج إلى مراجعة معايير تحديد ميزانياتها، على ضوء تطوير الحكامة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

وحيث أن للجهات مكانة الصدارة في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية، وفقا للفصل 143 من الدستور، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي، وتنوع مصادر التمويل في تدبير الجهات عبر إعادة النظر في المقتضيات القانونية المؤطرة لها بشكل يمكن من رسم حدود أكثر دقة لاختصاصاتها، وتقليص التداخل مع اختصاصات الفاعلين الترابيين الآخرين.

كما نجدد في الفريق الحركي التأكيد على ضرورة التعجيل بنقل الاختصاصات نحو الجهات مع نقل الموارد المالية والبشرية موازاة مع ذلك، كما ندعو الحكومة إلى إصلاح حقيقي لنظام جبايات الجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من الإصلاحات التي عرفتها ولا زالت تعرفها المنظومة التعليمية، إلا أن التقرير سجل اختلالات وإشكاليات ذات أثر على مردودية المنظومة التربوية، متعلقة أساسا بغياب التوازن في توزيع أطر

لجائحة "كوفيد-19" على الجماعات الترابية من حيث ثلاثية العناصر التي أبرزت انخفاض المداخل الجماعية وهي مداخل المرافق المباشرة من الأسواق والمقاهي والمطاعم والمحطات الطرقية، وتنفيذ الطلبات العمومية والعقود الاتفاقية، وهذا الوضع يدعونا مستقبلا إلى الانتقال للاشتغال الرقمي ليشمل كل المرافق التي لها علاقة بالمواطنين ومشاكلهم وحاجياتهم.

السيد الرئيس،

كنا دائما في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين نعتبر أن أية تنمية اقتصادية وتنموية بصفة عامة لن تمر ولن تنجح دون معالجة منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي، باعتبار التنمية في العنصر البشري مدخلا لتنمية شاملة مركزها الإنسان وهدفها الإنسان.

لقد شخص التقرير بين أيدينا محاور قطاع التربية والتكوين من حيث العنصر البشري ومن حيث نقط واقع النقل المدرسي في العالم القروي، ووقف على مستنتجات تجربة التعليم عن بعد.

فإننا في الفريق الاشتراكي، نؤكد أهمية تنزيل كل التوصيات تنزيلا إراديا ضروريا ومستعجلا من أجل خلق أجيال قادرة على المساهمة المجتمعية وفق ثلاثية الإبداع والعطاء والابتكار، نؤكد أن إعادة الاعتبار للتعليم العمومي يبقى رهانا نحو مجتمع المواطنة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس،

نعتبر أنفسنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين مسؤولين إلى جانب الحكومة، ولومن موقع المعارضة، مطالبين بتنزيل مخرجات تقرير المجلس الأعلى للحسابات الموضوع بين أيدينا والمرفوع قبلا إلى حضرة صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله ونصره، مطالبين بتفعيل دورنا الرقابي إلى جانب كل الأطراف التشريعية حتى نكون في مستوى متطلبات اللحظة، وحتى نكون بذلك نفقا أعين كل الأعداء المتربصين بوطننا العزيز، ونكون كذلك نعد بلادنا للاشتغال على أولويات أخرى تستهدف تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، تكريسا للدولة الاجتماعية الكفيلة بجعل المواطن في صلب العمل الحكومي وفي قلب العمل التشريعي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

جدلية، حتى تكون جاهزة مستعدة لكل التحديات التي تواجهها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

فإن كان تقرير المجلس الأعلى للحسابات قد ارتبط زمنيا بشكل مباشر بظرفية خروج العالم من تداعيات أزمة "كوفيد-19"، فإن التداعيات المستجدة على المستوى الدولي صارت أكثر حدة وأكثر تأثيرا على كل دول العالم ومن بينها مملكتنا الشريفة.

فقد عرف العالم مباشرة بعد أزمة الجائحة والجهود المبذولة للتشافي من تداعياتها، بروز صراع علمي وطاحن، كانت أولى علاماته الحرب الروسية الأوكرانية وما فرضته من وضع اقتصادي عالمي ينحو نحو التآزيم للدول ذات الموارد المحدودة وخاصة بالقارة الإفريقية، والذي لم تسلم منه حتى القارة الأوروبية التي تتخبط في مواقف متباينة نتيجة غياب منطق الاتحاد والعودة إلى منطق المصلحة الوطنية الضيقة تحت عنوان "السيادة الاقتصادية" و"السيادة الطاقية".

ونحن في المغرب كنا ولا زلنا، وهذا قدرنا بحكم موقعنا الجغرافي وعراقة تاريخ دولتنا، أن نكون من بين المتأثرين بكل ما يجري حولنا في العالم، وهو ما يفرض علينا أن نكون في مستوى اللحظة التاريخية، عنوانها الوطن أولا وأخيرا، عبر جبهة داخلية قوية وعبر مؤسسات قوية ذاتيا وموضوعيا.

السيد الرئيس،

لن نعيد في تدخلنا ما تضمنه التقرير من أرقام وإشهادات، بل سنفاعل بشكل إيجابي مع كل توصياته التي شملت المحاور الموضوعاتية لعرض السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات، والتي نؤكد مرة أخرى أنها لن تخرج عن ضرورة توفر الإرادة السياسية والجرأة المطلوبة.

لقد سلط التقرير في باب الأوراش الكبرى وبخصوص أنظمة التقاعد، رغم كل المجهودات المبذولة، عن واقع العجز الذي يضرب الصناديق الثلاث مما يهدد بديمومة هذه الأنظمة على المدى الطويل وفي نفس الوقت على المالية العامة، وهنا ما يثير الإنتباه، وحسب تقرير المجلس الأعلى وإن كان بلغة لطيفة فإن الأمر يتطلب مواصلة ورش الإصلاح الهيكلي الموجود أصلا والذي تم الاشتغال عليه كمدخل للحل في أفق توسيع الانخراط سنة 2025.

وقف عمل المجلس الأعلى على المطالبة الدائمة وفي كل تقرير يقدمه طيلة نشأته على الحث على تنزيل التوصيات والإجراءات الضرورية، وهنا نتساءل لماذا تجد مؤسساتنا صعوبة أو خوفا من تنزيل الإصلاح؟ وتكريس مبدأ الشفافية والوضوح؟

السيد الرئيس،

حظيت الجماعات الترابية بتشخيص دقيق من لدن المجلس الأعلى للحسابات وبمتابعة احترافية، مسلطة الضوء على الآثار السلبية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مجلس المستشارين لعرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، والذي قدمته أمام الجلسة المشتركة بين مجلسي البرلمان المنعقدة بتاريخ 02 ماي 2023.

وقد اخترنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نتدخل في محور "الموارد البشرية العاملة بقطاع التربية الوطنية"، وذلك بعد أن تدخلنا في محور "الصحة والعمل الاجتماعي" خلال السنة الماضية.

ولا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إلا أن نجدد التنويه بالعمل الوطني الكبير الذي تقوم به المحاكم المالية في بلادنا، والتي تضطلع بأدوار جوهرية في متابعة حكمة التدبير العمومي وحماية المال العام من التبذير والتبديد.

ونؤكد أننا سنعمل على حسن استثمار المعطيات والخلاصات، بل والملاحظات المهمة التي تضمنها عرض السيدة الرئيس الأول في مهامنا الدستورية سواء منها التشريعية أو الرقابية.

السيد الرئيس،

لئن كانت ضرورة التنسيق ما بين المجلسين تفرض مناقشة مجلسنا لمواضيع دون أخرى، ولئن كانت كذلك ضوابط النظام الداخلي تمنحنا حيزا زمنيا محدودا لمناقشة مواضيع بالغة الأهمية، فإن ذلك لا يمنع من ضرورة الإشادة بمضامين سواء التقرير السنوي للمجلس لسنة 2021، أو بمضامين عرض السيدة الرئيس الأول.

وعطفا على ذلك، فإن مداخلتنا اليوم سوف نحاول من خلالها ومع استحضار كل ذلك، أن نعبر فيها عن جانب من مواقفنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخصوص موضوع "الموارد البشرية العاملة بقطاع التربية الوطنية"، والتي ما فتئنا ندافع عنها من مختلف المواقع وفي جميع المناسبات، لذلك وبعد قراءتنا الصبورة والمتمعة لما ورد في عرض السيدة الرئيس الأول، وكذا ما تضمنه التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021 بخصوص هذا الموضوع، يهمننا إبداء الملاحظات التالية:

1- لن نمل من التذكير بأن لا إصلاح للتعليم دون إنصاف جميع العاملين في قطاع التربية الوطنية، وتحفيزهم ماديا ومهنيا وصون كرامتهم بمختلف هيئاتهم وأطرافهم، ويقتضي المقام اليوم التأكيد على أن الموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية وعلى الرغم أنها تشكل حوالي 33% من مجموع العاملين بالوظيفة العمومية، إلا أن حيفا وظلما كبيرا لحقها ولا يزال، خصوصا فئة هيئة التدريس التي تشكل 90% من مجموع العاملين في القطاع، وأملنا أن يسهم الحوار المتواصل ما بين

الوزارة والفرقاء الاجتماعيين في رفع هذا الحيف وهذا الظلم، لأن عماد أي إصلاح هم الموارد البشرية:

2- لقد سبق لنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وغداة التوقيع على محضر اتفاق ما بين وزارة التربية الوطنية والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية بشأن المبادئ المؤطرة للنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، أن عبرنا عن دعمنا لهذه الدينامية الجديدة والنفس الإيجابي التشاركي الذي يطبع العلاقة ما بين النقابات والوزارة الوصية، استحضارا من الجميع لدقة المرحلة التي تجتازها المنظومة التعليمية والرهانات الوطنية لإصلاح التعليم في ظل تنزيل النموذج التنموي الجديد.

وفي انتظار الإعلان رسميا عن المراسيم والقرارات التي تترجم هذا الاتفاق الإطار، لاسيما مرسوم النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، فإننا نعتبر أن التوصيات والملاحظات الواردة في عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ذات الصلة بمحور الموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية، سيما ذات الصلة بمؤشر انتشار أطر هيئة التدريس، يجب أن تشكل موضوعا للتعاون ما بين الفرقاء بما يخدم المصلحة الفضلى للتلميذ، الذي لا يجب ونحن نخوض في هذه الإشكاليات والرهانات أن نغفل عن أن مصلحته هي أولوية الأولويات:

3- تستدعي قراءة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021 الإشارة إلى ملاحظة جوهرية، لا تهم قطاع التربية الوطنية فحسب، بل تنسحب على العديد من القطاعات الحكومية وهي المتعلقة بواقع اللاتركيز الإداري، وقد أشار التقرير بوضوح إلى أنه "على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه على صعيد تفويض سلطات أوسع لفائدة الأكاديميات، لا زالت القرارات الإستراتيجية لتدبير الموارد البشرية (كالتوظيف والحركة الانتقالية والتحفيز) تتخذ على المستوى المركزي، مما يحد من استقلالية الأكاديميات".

فهل ستستمر هذه المركزية؟ أم أنه قد آن الأوان كي يكون للأكاديميات الجهوية دور أساس في تدبير الموارد البشرية في تشاور وتعاون تامين مع النقابات؟ أم أننا سنستمر في إثقال كاهل الوزارة مركزيا بحل إشكاليات من الأجدى والأنجع أن يتم حلها على صعيد الجهات؟ أوليس أهل مكة أدري بشعابها كما قيل في الأثر؟

ثم إلى متى ستستمر مظاهر وقوف رجال ونساء التعليم أمام مديرية الموارد البشرية بالعرفان بالرباط قادمون من جهات وأقاليم بعيدة ونائية كي يستفسرون عن وضعية أو ترقية أبحاثنا عن وثيقة كان ممكن تفويض تسليمها لهم إلى المديرية الإقليمية أو الأكاديمية؟

4- إن ما يعمق من إشكالية مركزية تدبير الموارد البشرية هو بقاء التحول الرقمي المنشود، على الأقل هذا ما يمكن أن نستشفه من تقرير المجلس الذي أشار بوضوح إلى أن الوزارة المعنية لا تتوفر على نظام معلوماتي للموارد البشرية يمكن من الحصول على معطيات موثوقة

استطاعت بلادنا التصدي والتخفيف من آثار هذه الأزمات المستوردة، وأبانت منظومتنا الاقتصادية عن مناعة كبيرة، يتعين الحفاظ عليها وتقويتها من أجل استدامة المسار الإصلاحي والتنموي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار، فقد سجّل المجلس الأعلى للحسابات العديد من التحديات في تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 المرتبط بقانون المالية، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود ومباشرة الإجراءات الضرورية لاستكمال عملية التنزيل، خصوصا في المحاور التي وقف عندها التقرير.

وتبعا لذلك، تَبَرَّرُ الحاجة اليوم إلى تعديل هذا القانون التنظيمي، حيث أنه بعد مُرور خمس سنوات على التنزيل التدريجي لمختلف مقتضياته، أبانت الممارسة على ضرورة سَنِّ مقتضيات جديدة، وذلك بالتشاور مع مختلف الأطراف المعنية.

السادة الوزراء المحترمون،

فيما يخص الإصلاح الجبائي:

وكما نعلم جميعا، فإن تنزيل توجهات النموذج التنموي الجديد وتوفير الشروط اللازمة لاستكمال الأوراش الإصلاحية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، والمترتبة بمنظومتي الصحة والتعليم وتحفيز الاستثمار، تُشكّل اليوم ضرورة مُلحة، وتتقضي توفير كافة الشروط لإنجاحها.

وقصد مواجهة تكاليف هذه الإصلاحات، فإن ورش الإصلاح الجبائي يُعدُّ واحدا من السُّبُل المهمة للرفع من موارد ميزانية الدولة، وخاصة عبر توسيع القاعدة الضريبية وتعبئة كامل الإمكانيات الضريبية لتمويل السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، فقد سجّل المجلس الأعلى للحسابات التزام الحكومة بتنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، من خلال:

✓ مواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة مع تحديد جدولها الزمني؛

✓ العمل على وضع خارطة طريق للإسراع في تنزيل الإصلاح المتعلق بالجبائيات المحلية، وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار.

وإذ نسجل التزام الحكومة باتخاذ جميع الإجراءات لتنفيذ هذه التوصيات، سيما من خلال قانون المالية لسنة 2023 الذي أسَّسَ لمواصلة إجراءات الإصلاح الضريبي، لاسيما التوجه التدريجي نحو اعتماد سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، فإننا ندعو أيضا إلى مواصلة عملية تنزيل القانون الإطار، سيما من خلال العمل، برسم قانون المالية لسنة 2024 على:

ومحينة، كيف إذن يمكن أن نحقق الانتقال الرقمي في بلادنا في ظل هذه الوضعية؟ وفي تضارب المعطيات ما بين تلك التي تتوفر عليها الوزارة وتلك التي بحوزة الأكاديميات، كما توصل إلى ذلك تقرير المجلس.

ختاما، إذ نجد التنويه بمضامين تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، ندعو مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية إلى التفاعل البناء والإيجابي مع الملاحظات والتوصيات المهمة التي تضمنها، بما يمكن من تطوير منظومة حكامه تدبير الشأن العام في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

فضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، المُقَدَّم أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة المنعقدة بتاريخ 02 ماي 2023.

وبهذه المناسبة، أودُّ أن أُعبِّر عن تقديرنا للعمل الكبير الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة المالية العامة وتعزيز قيم الحكامة الجيدة.

وسأحاول، في حدود الحَيزِ الزمني المخصص لنا، التفاعل مع ما جاء في تقرير المجلس فيما يخص مواضيع: المالية العمومية، الإصلاح الجبائي، والتعليم العالي عن بعد.

بخصوص المحور المتعلق بالمالية العمومية:

أود في البداية، أن أُشيد بعمل الحكومة في سبيل تعزيز سيادتنا المالية وتعزيز الثقة في اقتصادنا الوطني، وهذه الإنجازات كانت مَحَطَّ إشادة من مختلف المؤسسات الدولية.

وكما لا يخفى عليكم، فقد شهدت بلادنا تحديات اقتصادية كبيرة، شكَّلت ضغطا كبيرا على المالية العمومية.

غير أنه بفضل التوجيهات الملكية السامية والتدابير الحكومية

الأعلى للحسابات وقضاة المحاكم المالية وكل أطر المجلس الأعلى، كما نوه بالمقاربة الجديدة التي اعتمدها المجلس الأعلى للحسابات برئاسة السيدة الرئيس الأول، التي نعتز بجديتها وكفاءتها وحرصها الشديد على حماية المال العام، والمتمثلة بالخصوص في التركيز على أهم الأوراش التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني وعرض الإشكاليات ذات الصلة بتدبيرها وتنفيذها على أرض الواقع، وتأثيرها على عيش المواطن وكذا سبل الإصلاح والتوصيات المقترحة، لتجاوز الاختلالات المسجلة.

ونظرا لضيق الحيز الزمني، فسنتصر مداخلتنا على الملاحظات التالية والمتمحصورة في أربع نقاط:

أولا، لقد أثار العرض من جديد إشكالية ديمومة أنظمة التقاعد الأساسية وتوازنها المالية وانعكاسها على المالية العمومية، حيث دعا إلى الإسراع بإدخال إصلاحات لضمان استمراريتها وتوازنها، لاسيما في توسيع الانخراط سنة 2025، ليشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش.

في هذا الإطار، لا يفوتنا أن نذكر بموقف الاتحاد المغربي للشغل، الذي استبق حدوث الأزمة ودعا إلى معالجتها بعيدا عن الإجراءات الترقيعية الأحادية الجانب، التي اعتمدها الحكومة السابقة سنة 2016 وأثبتت عدم جدواها، كما جاء في هذا العرض.

ويجدد الاتحاد المغربي للشغل اقتراحه باعتماد مقاربة شمولية، تقوم على بلورة منظومة القطبين عبر مراحل من الإصلاحات، تهم كل الصناديق مع الحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة.

ثانيا، وبخصوص تحسين الأجر ومواجهة ارتفاع أسعار المواد والخدمات الأساسية، نسجل بإيجاب ما جاء في العرض، حيث أشار أن قانون المالية لسنة 2023، لم ينص على أية تدابير لإعادة النظر في الجدول التصاعدي لسعر الضريبة على الدخل ومراجعة الضريبة على القيمة المضافة، رغم تنصيص القانون الإطار على ذلك.

لذا، نطالب الحكومة بالالتزام بوعودها في تحسين دخل الطبقة العاملة من خلال:

✓ الزيادة العامة في الأجور؛

✓ إصلاح المنظومة الضريبية من أجل عدالة جبائية، وذلك بتخفيض الضريبة على الأجر ومراجعة الأقطر الضريبية وإرساء مبدأ التصاعدية وإعفاء المداخل الضعيفة من الضريبة؛

✓ الإلغاء الجزئي والمرحلي على الأقل للضريبة على القيمة المضافة على المواد والخدمات الأساسية والتخفيض من نسبة رسم الاستهلاك الداخلي، وخاصة بالنسبة للمواد النفطية، لتأثيرهما على مستويات أسعار كل المواد والخدمات.

ثالثا، وبالنسبة للقطاع الصحي، لقد كشف العرض أنه على الرغم من التطور الذي عرفه ورش الحماية الاجتماعية والمجهودات في هذا

✓ - مباشرة ورش إصلاح الضريبة على القيمة المضافة؛

✓ - إدماج القطاع غير المهيكل الذي حسب معطيات بنك المغرب لسنة 2021 يُمثّل 30% من الناتج الداخلي الخام، ويحرم ميزانية الدولة من عائدات جبائية مهمة؛

✓ - إصلاح الجبايات المحلية عبر تبسيطها وتقليص عددها وضمان التقائتها مع الجبايات الوطنية.

فيما يخص المحور المتعلق بالتعليم العالي عن بعد:

فإن تجربة جائحة "كوفيد-19" أبانت عن ضرورة العمل على إدماج البعد الرقمي ضمن الوسائل التعليمية، وتعزيز التعليم عن بعد، وجعل هذا النمط وسيطا في التعليم، وتبعاً لذلك فإننا ندعو إلى:

✓ تمكين الموارد البشرية من التكوين الذي ينبغي أن يشمل المعارف في التقنيات الرقمية الجديدة؛

✓ دمج التعليم عن بعد مع التعليم الحضوري، عن طريق توظيف منصات التعلّم الإلكترونية إلى جانب الحضور الفعلي داخل الفصل.

وفي الختام، نُعبرُ لكم عن استعدادنا الكامل في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتفاعل مع توصيات ومقترحات المجلس الأعلى للحسابات بهدف التنزيل الأمثل للأوراش الإستراتيجية لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأولى للمجلس الأعلى للحسابات، وهي مناسبة دستورية بالنسبة لممثلي الأمة للوقوف على مدى جودة ونجاعة السياسات العمومية في شتى المجالات، وخاصة تلك التي ترتبط بالمعيش اليومي للمواطنين والمواطنات.

ولا يفوتنا في هذا الإطار، أن نشكر السيدة الرئيس الأولى للمجلس

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بمجلس المستشارين، في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول "عمل المحاكم المالية"، عملاً بأحكام الفصل 148 من الدستور.

بداية، وقبل الخوض في التفاصيل، لا بد أولاً، أن نشيد بالأدوار الكبيرة والمهام الجبارة التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات، ولعل ما يقوم به في مجال الرقابة على تدبير المال العام وكشف مكامن الخلل في منظومة التدبير المالي العمومي، من شأنه الدفع نحو بناء دولة الحق والقانون وتجويد الخدمة العمومية وتفعيل مبدأ الدستورية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثانياً، نريد أن ننوه بالسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على مضامين هذا العرض المفصل والدقيق والذي تضمن تصوراً واضحاً ومتكاملاً عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات وأنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2021، دون أن ننسى كل السادة الرؤساء والقضاة بهيئات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على كل الجهود المبذولة لإنجاز العمليات التي تدخل في صلب اختصاصاتها بمهنية عالية.

ووفقاً لمقتضيات الدستور وطبقاً لمقتضيات مدونة المحاكم المالية، فإننا اليوم في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، نعتبر هذا التقرير السنوي إضافة نوعية ولبنة أولى لمرحلة جديدة قوامها الشفافية والصدق، وتنضاف إلى سلسلة التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

كما نسجل المجهود الإضافي المتمثل في المستجد الذي حملته هذا التقرير، ولاسيما الجزء المتعلق بعملية تتبع توصيات المجلس الأعلى للحسابات وقرارات المجالس الجهوية، حيث سجل هذا التقرير السقف في احتوائه لأول مرة نتائج مهام التتبع، دون أن ننسى مهام المجلس الأعلى في هذا التقرير والواردة في الصفحات من "65 إلى 89" والمتعلقة باجتهادات المجلس الأعلى في تتبع الإنجاز العمومي في مجال المالية العمومية والإطار الماكرواقتصادي، حيث جاءت التوصيات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية اللازمة لتحسين القانون التنظيمي للمالية وتتبع تنزيل القانون الإطار المتعلق بالاستثمار والإصلاحات الضريبية، لتضع أمام البرلمان وأمام الحكومة خارطة الطريق لاستكمال الإصلاح من أجل تحفيز الاستثمار ودعم موارد الدولة لتمنيع المالية العمومية وتقوية الاقتصاد وبلوغ أهداف التنمية.

وما أثار انتباهنا أيضاً هو ما ورد في عرض السيدة الرئيس الأول من أن حصة الدين الإجمالي للخبزينة بالنسبة للنتائج الداخلة الخام انتقلت من 68.9% إلى 69.8% فيما بين 2021 و2022.

الورش، والذي يعتبر ورشاً مجتمعياً بالغ الأهمية، فإنه لازالت هناك العديد من التحديات التي يجب رفعها، وخاصة فيما يتعلق بحكامتها وتمويلها.

وفي هذا الصدد، نسجل أيضاً في الاتحاد المغربي للشغل:

✓ حرمان عدد هام من المواطنين والمواطنات من التغطية الصحية، مما يستدعي مزيداً من الجهود لضمان تمتيع جميع المواطنين والمواطنات من هذا الحق، وعلى رأسهم كل ممن كانوا يستفيدون من "الراميد"، غير القادرين على تحميل وجبات الاشتراك؛

✓ معالجة إشكاليات غلاء وانقطاع أو نفاذ بعض الأدوية بين الفينة والأخرى، خاصة تلك المستعملة في علاج الأمراض المزمنة وتوسيع لائحة العلاجات والأدوية القابلة لاسترجاع مصاريفها.

بالنسبة للعنصر البشري، الذي يعتبر المدخل الأساسي للإصلاح، وكما أكد على هذا العرض وجب تجاوز مجموع الاختلالات التي تعترض الإرتقاء بالموارد البشرية الصحية وقدراتها، والمتعلقة أساساً بخصائص الأطر الطبية والتمريضية والإدارية.

رابعا وأخيراً، وبخصوص قطاع التعليم، ركز العرض على إشكالية الموارد البشرية التي تعتبر من المقومات الأساسية للهوض بمنظومتنا التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بضعف التأطير البيداغوجي للأساتذة، حيث لا يتعدى هذا المؤشر على سبيل المثال: بأكاديمية جهة الشرق، مفتش واحد لكل 1024 أستاذ، هذا الاختلال الذي يبين أو يكون هو السمة الرئيسية لهذا المؤشر في مختلف جهات المغرب، ويرجع ضعف تأطير التلاميذ البيداغوجي للأساتذة، للانخفاض المتواصل لعدد الأطر التربوية والإدارية، وهذا ما يقتضي الرفع من عدد المفتشين والأطر التربوية.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد المغربي للشغل، على ضرورة أخذ الحكومة بالجدية اللازمة لنتائج توصيات التقرير الأخير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات، من أجل الإرتقاء بتدبير الشأن العام وتعزيز الشفافية والنزاهة، لما فيه مصلحة الوطن والمواطنات والمواطنين.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة،

نؤكد أن قراءة التقرير وتحليله والتفاعل معه يتطلب مدة زمنية كبيرة تتماشى وحمولته، لكن الحيز الزمني المخصص لهذه الجلسة يجعلنا نركز ونثير الانتباه إلى القضايا التالية:

أولا، نؤكد السيدة الرئيسة الأولى على التطور الكبير الذي سجله التقرير من حيث حجم وطبيعة المهام المنجزة خلال سنة 2021، ودون الأرقام فإنها تؤثر على تطور كمي وكذلك نوعي بالنظر إلى طبيعة القطاعات التي تم التركيز عليها وفق مخطط استراتيجي محكم.

كما نسجل لكم أيضا إرفاق التقرير السنوي بالخطة والتوجهات الإستراتيجية للسنوات القادمة للمحاكم المالية، وهو ما يضيف على عمل المجلس الأعلى للحسابات المزيد من الشفافية والحكمة الجيدة في الاشتغال، ويضيف أيضا الطابع الشمولي والاستراتيجي على عمله.

وهنا، اسمحوالي السيد الرئيسة الأولى، أن أقترح بهذا الصدد إضافة قطب ومحور للتكوين والإرشاد، الغاية من هذا التكوين والإرشاد لفائدة المحاسبين..

السيد الرئيس:

السيد المنسق..

القانون الداخلي لا يعطيك الوقت، أنت تكلمت عن الدين وانتهى الدين اللي عندك.

شكرا، أستسمح.

الكلمة للسيد منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المنسق المحترم.

المستشار السيد خلمين الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتقاسم مع المجلس الأعلى للحسابات نفس التوجه لوضع الأصبع على مكامن الخلل والكشف عن الخروقات في التدبير والتسيير، حيث نعتبر أن جل توصياته تعد من بين مداخل الإصلاح المطلوب لوضع أسس الحكامة الجيدة، ومن المفروض على الحكومة وجميع مؤسسات الدولة، أن تتفاعل بكل الجدية اللازمة مع هذه التوصيات.

أسئلة عديدة يطرحها المواطن المغربي بصورة مستمرة، فبعد كل تقرير صادر عن المجلس الأعلى للحسابات ينتظر هذا المواطن محاسبة المسؤولين عن الاختلالات المسجلة في تلك التقارير، إعمالا بمبدأ ربط

المسؤولية بالمحاسبة، خاصة بعد كشفه لمجموعة من الاختلالات التي تطبع تسيير وطرق صرف المال العام في عدد من المرافق والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ومنها اختلالات تكتسي طابعا جنائيا تستوجب الإحالة على القضاء وتحريك المتابعة في حق المتورطين.

السيد الرئيس،

يأتي تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، في سياق دولي ووطني محفوف بالأزمات الاقتصادية وبالتوترات الجيوسياسية وبالاحتقان الاجتماعي الناتج عن الارتفاع الاستثنائي لنسب التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي قابلته الحكومة بتجاهل تام.

وفيما يلي يمكن التركيز على النقاط التالية:

1- الإصلاح الجبائي:

من خلال تقييم المجلس الأعلى للحسابات للإصلاح الضريبي الجاري ومدى انسجامها مع توجهات قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، فقد سبق لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تقدمت بمجموعة من التعديلات في إطار مناقشة القانون المالي لسنة 2023 همت:

- مراجعة الضريبة على الدخل؛

- إعفاء المعاشات من الضريبة؛

- سن ضريبة على الثروة.

إلا أن الحكومة فضلت تقديم هدايا جبائية للرأسمال، متجاهلة مطالب الطبقة العاملة.

2- الحماية الاجتماعية:

لا تزال الحماية الاجتماعية تمثل تحديا يتعين مواجهته من حيث نطاقها أو مضمونها أو تمويلها أو حكامتها، وقد أوصى المجلس بالحرص على التسريع باستكمال المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للحماية الاجتماعية واعتماد آليات تمويل كفيلة بضمان استدامة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وفي هذا الصدد، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن الإصلاح الحقيقي للمنظومة الصحية يمرّ عبر سنّ سياسة لمحاربة الفساد الإداري والمالي المستشري في القطاع، كغيره من القطاعات، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للموظفين ومواجهة الخصائص الموهول في الموارد البشرية بالرفع من مناصب الشغل والتوزيع العادل للموارد الصحية على الصعيد الوطني، واعتماد المقاربة التشاركية في مراجعة الترسانة القانونية المنظمة للقطاع عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي.

بها من تعميم التغطية الصحية، (l'AMO²)، لفائدة مختلف فئات المجتمع، ونعتبر أن إنجاح هذا الورش يستلزم في نظرنا الحرص على ثلاث أمور:

النقطة الأولى: تتعلق بالضبط الدقيق للفئات المستهدفة، خاصة المعوزة منها، باعتماد آليات السجل الاجتماعي الموحد، وضمان انخراط الفئات الأخرى من خلال إقرار مبالغ مهمة تراعي الدخل ديال هاذ الفئات هاذي.

هنا نشير السيد الرئيس، أن الأجراء المسجلين إلى حدود 21-02-2023، لم يتجاوز عددهم 1.860.000، أين نحن من الرقم الاستراتيجي اللي هو تحقيق عدد 22 مليون نسمة؟ يعني في سنة 2021 و2022، لجميع الفئات المهنية البالغ عددها 26، مبلغ المساهمات ضعيف جدا بالمقارنة مع عدد الانخراطات، يعني عدد الانخراطات سيكون مهم، لكن المساهمات ضعيفة جدا، نعطيو مثال، مثلا (l'AMO) باش يستافدو هاذ الناس من (l'AMO) خص يكون عدد المسجلين يكون عدد مهم، في حين كنصيبو العدد ديال المنخرطين، اللي كياديو المساهمة ضعيف جدا.

الأمر الثاني يتعلق بتعزيز حكمة المساهمات، ولاسيما في نظام تدبير ديال (l'AMO) يعني (l'Assurance Maladie Obligatoire) على المرض، خاصة عندنا فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS³) من أجل الحرص على ضمان استدامتها وتوازنها، كما دعا ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

الأمر الثالث يرتبط بتعبئة الحكومة للموارد المالية المطلوبة المقدره في 50 مليار درهم سنويا، وذلك في سياق اقتصادي مضطرب يتميز بارتفاع قياسي في الأسعار، وتضخم هيكلي.

ونفتح قوس هنا للتذكير بأن المغرب يعني لم يصادق على 42 اتفاقية حسب التقرير العالمي للحماية الاجتماعية مع منظمة العمل الدولية، وهذا يفتح السؤال، واش عندنا نسبة الإنفاق العمومي أقل مما هو مطلوب، أي حاليا أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام؟

ونؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على نجاح ورش الحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بتعميم التغطية الصحية، يجب أن يواكبه أيضا مجهود أكبر لإصلاح المنظومة الصحية عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار.

وختاما، ندعو الحكومة إلى العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بهذا الجانب، وإلى الانخراط الجماعي في دعم الجهود المبذولة.

وبخصوص أنظمة التقاعد: فقد نبه التقرير إلى ضرورة التعجيل باستكمال مسلسل إصلاح هذه الأنظمة، خاصة على مستوى نظام المعاشات المدنية، الذي يدبره الصندوق المغربي للتقاعد، حيث لا يزال يعاني من اختلال توازناته المالية رغم التعديلات المقياسية التي أدخلت عليه سنة 2016.

وللإشارة، فقد سبق للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن عبرت في إبانه عن قصور هذه المقاربة التي تلقي بعبء معالجة هذه الأزمة على عاتق المنخرطين، وأغفلت الفساد المستشري بصناديق التقاعد بسبب سوء التدبير، وطالبت باعتماد مقاربة شمولية تراعي مصالح كافة الأطراف، ويتم ذلك عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي.

3- الموارد البشرية بقطاع التعليم:

بالرغم من ملامسة التقرير لمجموعة من الاختلالات التي تعترى تدبير الموارد البشرية بقطاع التعليم، غير أنه لازال في نظرنا لم يدقق بالقدر الكافي في العديد من القضايا التي لم يعالجها في أبعادها القانونية والتدبيرية، كما هو الشأن بالنسبة لإشكاليات الغياب والاحتفاظ، حيث لا نعتبر الإضرابات، التي هي حق دستوري بالنسبة للأساتذة، غيابات بل هي مضمونة بحق دستوري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، ننوه في مجموعة العدالة الاجتماعية، بالعمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، وبحرفية أطره، كما تعكسها جودة التقارير التي يصدرها.

وأقد اخترنا بالنظر إلى محدودية الوقت المخصص، التركيز على محور منظومة الحماية الاجتماعية، باعتباره ورشا ملكيا مهما.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن المجهودات المبذولة من قبل الحكومة، من أجل إخراج وتنزيل الإطار القانوني المطلوب لتعزيز الحماية الاجتماعية، خاصة ما يتعلق

² Assurance Maladie Obligatoire

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

- تدارك النقص الحاد في أطر كتابة الضبط ووسائل عملها، بحيث يجب أن نصل إلى معدل كاتب الضبط لكل 5 قضاة كحد أقصى؛

- التفكير في بناء مقر موحد للمجلس الأعلى للحسابات بما سينعكس إيجاباً على ظروف اشتغال القضاة والأطروتيروولوج المرتفقين.

ونظراً لضيق الوقت، سنقتصر على إبداء الملاحظات التالية:

✓ إن الإشكالات المرتبطة بضعف الحكامة والنجاعة وبطء الرقمنة وتفشي الفساد بمختلف أشكاله وتجلياته وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، من المعوقات التي تحول دون إمكانية مساهمة المالية العمومية في التنمية المنشودة؛

✓ إن عدد البرامج الاجتماعية التي فاق 100 برنامجاً للدعم والاستهداف لقطاعات التعليم والصحة والتشغيل، تعاني من بعض الاختلالات التي وجب التنبيه لها من قبيل كثرة تشتت هذه البرامج وضعف التقائيتها وتكاملها وضعف وغياب منظومة قادرة على تتبع التقييم، بالإضافة إلى ضعف النتائج المحققة مقارنة بالميزانيات المرصودة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت المجالات المشار إليها أعلاه تعاني من عدد من الاختلالات والنقائص، فإن منظومة الاستثمار ليست بأفضل حال، وهو ما يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الوطني وتنافسية النسيج المقاوالاتي المغربي، وفي هذا السياق تشير المعطيات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالضريبة على الدخل إلى أن حوالي 6 ملايين مواطن يزاولون عملاً مأجوراً، حوالي 61% منهم لا يؤدي الضريبة على الدخل..

سأمكنكم من التقرير.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

ونستمع الآن إلى مداخلات السيدات والسادة الوزراء المحترمون وذلك في حدود الزمن المخصص للحكومة هي 90 دقيقة.

وسنبداً بالسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات في حدود أربع (4) دقائق.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

هنا بغيت نرجع نأكد على واحد النقطة، هو عندنا 26 فئة ديال الفئات المهنية اللي كيفما قلنا اللي خصها تشارك فهاذ الورش الملكي، لأن النسب ديال الانخراط كيفما قلت، ضعيفة جداً، نسب المساهمات، كنعلمو على أن مثلاً: نعطيوا هاذ المثال، مبلغ المساهمات ديالهم ما كيتعداش 27%، يعني عندنا تقريبا 100% ديال المسجلين، ولكن اللي كيساهمو فقط 27%، الخلل كاين ف 73%، الفرق عندنا 73% خصنا نعلبو فوين كاين الخلل.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً، السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين غير المنتمين، السيد خالد السطي، أو المستشار لبنى علوي، تفضلي السيد المستشار المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة الدستورية، المنعقدة طبقاً لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وهي مناسبة نوه فيها بتجاوب المجلس الأعلى للحسابات مع دعوتنا السنة الماضية بخصوص افتتاح مالي المنظمات النقابية، حيث عبرت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى في عرضها عن أملها في العمل بصفة تدريجية مع مسؤولي الهيئات النقابية فيما يتعلق بمجموع الدعم العمومي الممنوح إليها.

وهو ما يقتضي من الحكومة التسريع بإخراج قانون النقابات، توخياً لشفافية تدبير المنظمات النقابية وتعزيز حكومتها وضمان مراقبة المجلس الأعلى لماليتها.

كما نوه في هذا الإطار بشفافية الذمة المالية للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، حيث جاء تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق باقتراع أعضاء مجلس المستشارين خالياً من أي ملاحظة ضد الاتحاد الوطني، ولم يطالبه المجلس بإعادة أي سنتيم لخزينة الدولة، وهو ما يؤكد أننا منظمة نقابية جادة ومسؤولة.

وقبل مناقشة مضامين التقرير، لا بد أن نوه بالعمل الذي يقوم به المجلس (قضاة وأطرا)، آملين إلى:

- توفير الأطر البشرية والوسائل المادية الكافية، من أجل تمكين المجلس الأعلى من القيام بأدواره الدستورية على أكمل وجه؛

وبخصوص أنشطة التعليم التقني، فإن باكالوريا العلوم الزراعية تسجل سنويا نسبة نجاح تفوق النسبة المتوسطة المحصل عليها على الصعيد الوطني، ويتم قبول الحاصلين عليها في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني الفلاحي.

أما فيما يخص التكوين بالتدرج، فيتم التركيز بشكل أكبر في السنوات الأخيرة على جودة التكوين الموجه نحو تشغيل الشباب وذلك عن طريق تكوين جيد للشباب يمكنهم من تجاوز الصعوبات المهنية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة للسيد وزير النقل واللوجستيك في حدود أربع (4) دقائق.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد محمد عبد الحليل وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أعرض على مجلسكم الموقر هذه المداخلة المتعلقة بمحور "نظام رصد المخالفات بواسطة الرادارات الثابتة".

وقبل العرض، أود أن أسجل بإيجابية وتقدير مهمة الإفتحاص التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات، كما أن الوزارة تثمن الاقتراحات والتوصيات التي تضمنها التقرير والتي من شأنها المساهمة في تحسين تدبير نظام المراقبة والمعاملة الآلية لمخالفة قانون السير المرصودة بواسطة الرادارات الثابتة التي يعتبر من الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

وفي هذا الإطار، وقبل أن نتطرق إلى حصيلة نظام تدبير المخالفات، أود تقديم نبذة موجزة لهذا النظام.

تم اقتناء الدفعة الأولى من الرادارات الثابتة لمراقبة السرعة خلال سنة 2005، وكان عددهم 160 وحدة، تمهيدا لدخول قانون مدونة السير الجديد حيز التنفيذ في نفس السنة، إلا أنه لم يتم المصادقة عليه إلا في فبراير 2010، وانطلق العمل به في فاتح أكتوبر 2010.

تشتغل هذه الرادارات بطريقة أوتوماتيكية لرصد وتوثيق المخالفات بأخذ صور المركبات التي تتجاوز السرعة القصوى القانونية، وإرسالها إلى المركز الوطني لمعالجة المخالفات عبر شبكة معلوماتية مخصصة

تفاعلا مع ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى لحسابات برسم سنة 2021، فإن الوزارة أخذت بعين الاعتبار التوصيات الخاصة بموضوع التكوين المهني الفلاحي، وشرعت في تنفيذها وتتبعها، ومنها ما تم تفعيله في سنة 2022.

فمنظومة التكوين المهني الفلاحي ركيزة أساسية لمواكبة تنزيل أهداف إستراتيجية "الجيل الأخضر"، التي تضع العنصر البشري وخصوصا الشباب، في قلب اهتماماتها من أجل ضمان بروز طبقة متوسطة فلاحية في أفق 2030، وتتكون هذه المنظومة من 54 مؤسسة موزعة على 12 قطب جهوي للتكوين الفلاحي، أي قطب في كل جهة، وتوفر التكوين في 34 شعبة بالنسبة لمستويات التقني المتخصص والتقني التأهيلي، 30 مهنة بالنسبة للتكوين بالتدرج، وذلك لدعم الإدماج الاجتماعي والمهني لفائدة الشباب القروي المنقطع عن الدراسة.

وقد بذلت جهود كبيرة لتحديث البنية التحتية لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي ورفع من الطاقة الاستيعابية لها وتحديث التجهيزات والمعدات والضيعات البيداغوجية من أجل توفير تكوين تطبيقي للمتدربين.

وتتوفر هذه المؤسسات على داخلات للإيواء ومطاعم ومرافق وكذا على ضيعات بيداغوجية تضمن تكوين تطبيقي للمتدربين، وتتمثل الرهانات الأساسية للتكوين المهني الفلاحي في مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع وتلبية متطلبات واحتياجات سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة على بلورة خارطة الطريق للتكوين المهني الفلاحي، تهدف إلى تكوين 140 ألف خريج في أفق سنة 2030 لتلبية حاجيات المهنيين والمخططات الجهوية الفلاحية لاستراتيجية "الجيل الأخضر".

وانخرط التكوين المهني الفلاحي في اعتماد التكوين بالمقاربة المبنية على الكفاءات والتي تضع المتدرب في صلب اهتماماتها والتي تعتمد على برامج التكوين بتشارك مع مهني القطاع.

كما تعتمد على تكوينات تطبيقية تمكن المتدرب من اكتساب المهارات الضرورية لولوج سوق الشغل، وهكذا تم اعتماد برنامجا شاملا لإعادة هيكلة شعب التكوين وجعل منظومة التكوين المهني الفلاحي أكثر جاذبية من خلال إعطاء الأولوية لقطاعي تلمين وتحويل المنتجات الفلاحية، حسب ما جاءت به توصيات الدراسة القطاعية للفلاحة والمخططات الجهوية للتنمية الفلاحية.

كما عملت الوزارة على الانخراط في رقمنة كل محتويات التكوين موازاة مع التحول الرقمي داخل القطاع الفلاحي، واعتمدت برنامجا لتعزيز اللغات الحية وتنمية الذات لدى المتدربين وتنمية روح المبادرة وإرساء وترسيخ ثقافة الابتكار ورياضة الأعمال وتحسيس وتكوين الخريجين الحاملين لأفكار المشاريع.

لهذا الغرض، يتم بعد ذلك:

✓ قراءة لائحة ترقيم المركبة وتحديد مالك المركبة:

✓ إعداد وتوقيع محضر المخالفة من قبل أعوان محلفين؛

✓ إشعار مالك المركبة بالمخالفة المرتكبة من أجل أداء الغرامة المترتبة عن ذلك؛

✓ وتحديث رصيد نقط رخصة السياقة المعنية بالمخالفة.

وكحصيلة إجمالية لاستغلال الرادارات الثابتة من الجيل الأول والثاني، فقد تم تحرير 11.3 مليون مخالفة خلال الفترة ما بين 2010-2022، من بينها 8.7 مليون محضر تم تحريره خلال الفترة 2015-2021، التي كانت موضوع مهمة الإفتحاص التي أجراها المجلس الأعلى للحسابات.

بالرجوع إلى الملاحظات والتوصيات المضمنة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، أود الإشارة إلى أن الوزارة قامت باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات من جملتها:

التسريع في وتيرة تثبيت 550 رادارا من الجيل الجديد التي تم مباشرتها بداية سنة 2020، لتعويض الرادارات القديمة التي تعرف نسبة إلغاء مرتفعة لرسائل مخالفات لعدد من الأسباب.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة إلغاء رسائل المخالفات قد تقلصت من 53%، حيث انتقلت سنة 2015 إلى 39% سنة 2021، وهذا إيجابي، وهي نسب متقاربة مع تلك المسجلة ببعض الدول الأوروبية المجاورة.

أما فيما يخص أسباب تأخر أعمال تركيب الرادارات الثابتة من الجيل الجديد، فهي تعود بشكل رئيسي إلى فترة كوفيد، حيث تأخر تنقل الخبراء ووصول الأجهزة، ولكن أيضا التأخر في الحصول أو تجديد بعض التراخيص الإدارية وتراخيص الربط بالشبكات الكهربائية.

هذا وإلى غاية يونيو 2023، تم تشغيل واستغلال 250 رادارا من الجيل الجديد، في حين أن عدد الرادارات من الجيل الجديد التي كانت مستغلة خلال مهمة الإفتحاص كانت 66.

أما فيما يخص اندماجية نظام تدبير المخالفات مع مختلف الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمتدخلين في معالجة محاضر المخالفات، فإن الوزارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تعملان مع الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تسهيل تبادل المعلومات بطريقة أوتوماتيكية ومندمجة.

وفي الأخير، أود التأكيد على أن الوزارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تقومان على تفعيل الاقتراحات والتوصيات التي تتضمنها تقارير الإفتحاص المنجزة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، والتي ستساهم في تحسين نجاعة نظام رصد المخالفات بواسطة الرادارات الثابتة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والكلمة للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية المحترم، في حدود أربع (4) دقائق.

تفضل السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021.

وهي مناسبة لأتقدم إلى السيدة الرئيس الأول بالشكر والتأكيد على أهمية الأدوار الذي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية لبلادنا.

إن التقرير موضوع مناقشتنا في هذه الجلسة وعلى غرار كل التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، يكتسي أهمية كبرى في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمسؤولية، وهي المبادئ التي لا يمكن أن تستقيم دولة المؤسسات بدونها، وهي ما رسخه دستور 2011، بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبالنظر لأهمية الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير بخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، يسعدني أن أتقاسم معكم في هذه الجلسة أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في إطار تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية وورش إصلاح المنظومة الصحية وفقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بهدف تعزيز الولوج للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات والرفع من قدرات المنظومة الصحية للاستجابة لطوارئ الصحة العامة.

وتمثل هذه الإصلاحات بعض الأجوبة على التوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة،

إن التوصيات التي شملها التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2021 همت 5 محاور رئيسية، من أبرزها منظومة الحماية

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في حدود أربع (4) دقائق.

السيد عبد اللطيف مراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السلام عليكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يسرني التواجد معكم اليوم في إطار الجلسة العمومية التي يخصصها مجلس المستشارين لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيدات والسادة المستشارون المحترمون على المجهودات التي يبذلونها من أجل مناقشة التقرير الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021 خلال الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان المنعقدة بتاريخ 2 ماي 2023.

ونؤكد أن وزارتنا تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي يتقدم بها المجلس الأعلى للحسابات من أجل تدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والنجاعة في تفعيل السياسات العمومية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

لقد تناول التقرير الذي بين أيديكم موضوع التعليم عن بعد والذي ما فتئت وزارتنا توليه اهتماما بالغا من أجل الرقي بجودة التعليم والرفع من أدائه ونجاعته، في انسجام تام مع التوصيات السامية وكذلك مع مقتضيات القانون الإطار 51.17 وأولويات المخطط الوطني لتسريع وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

لقد شكلت جائحة كورونا محطة مفصلية لإبراز أهمية التعليم عن بعد باعتباره وسيلة ناجعة لضمان استمرارية عرض تكوينات وفق مقاربات بيداغوجية متجددة، تكفل جودة المحتوى المعرفي واثمين التحصيل العلمي والأكاديمي للطلبة، وتستمد هذه المقاربات جوهرها من التحولات التي تعرفها منظومة التعليم العالي من خلال الارتكاز على التكنولوجيات الرقمية، لا من حيث الأنماط البيداغوجية ومحتوى الوحدات التكوينية أو حتى الاعتماد على المنصات الرقمية كفضاء مكمل للتعليم الحضوري.

الاجتماعية التي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية بمناسبة عيد العرش المجيد سنة 2020 للتسريع في تنزيل مختلف مكوناتها، معتبرا أن "توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة التي ستبقى شغلنا الشاغل حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية"، مضيفا جلالته في نفس الخطاب "أن الوقت قد حان لإطلاق عملية حازمة لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة خلال 5 سنوات المقبلة"، وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية يعتبر ورش تعميم الحماية الاجتماعية أولوية وطنية ومسؤولية مشتركة.

إن إصلاح نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب يعتبر مرحلة أساسية لتطوير وتعميم النظام الحالي لتمكين أكبر عدد من المواطنين والمواطنات من الاستفادة من خدماته وامتيازاته، وحيث حدد جلالته معالمه ومركزاته فيما يلي:

✓ أولا، توسيع التغطية الصحية الإجبارية قبل نهاية سنة 2022 بتمكين 22 مليون مستفيد؛

✓ ثانيا، تعميم التعويضات العائلية؛

✓ ثالثا، تعميم التعويض على فقدان الشغل؛

✓ رابعا، توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج 5 مليون شخص من الساكنة.

هذا، وشكل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخطوة الأولى في مسارات تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، مما تطلب تعبئة وانخراط الجميع بما في ذلك الفئات المعنية لتنزيل هذا الورش، حيث بلغت نسبة التغطية الصحية ما يناهز 90% من الساكنة نهاية سنة 2022.

كذلك، تم إصدار 22 مرسوم بالجريدة الرسمية بهم 11 مليون مستفيد منهم ذوي حقوقهم، وإلى غاية شهر.. 2023 تم تسجيل حوالي 3.75 مليون مؤمن من ذوي الحقوق في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كذلك، فيما يخص النظام الجديد المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض للأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين كانوا يستفيدون من نظام المساعد "الراميد"، تم اليوم تسجيل أزيد من 9.4 مليون من المستفيدين بشكل تلقائي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كذلك، ولاستكمال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تم إصدار القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزالون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، مما سيساهم في تعميم التغطية الصحية لجميع المواطنين والمواطنات.

الكلمة الآن للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في حدود أربع (4) دقائق، سينوب عنها السيد وزير العدل المحترم.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

باسم السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني اللي كتعاني من وعكة صحية شفتوها، فاعتذرت لأنها جاءت شخصيا رغم الحرارة المرتفعة لديها جات ولكن ما قدراتش تستمر.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أنوه بالعمل والمجهود الجبار الذي تقوم به مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات من خلال تقاريرها التي تأخذ وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة توصياتها بعين الاعتبار في تدير قطاعها، والتي تساهم في دعم مبدأ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، تفاعلا مع التقرير الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، يشرفني أن أقدم لكم مجموعة من المعطيات والإجراءات التي قامت بها الوزارة بخصوص المحور المتعلق بالوكالة الحضرية.

فكما تعلمون فإن الوكالات الحضرية تعتبر قاطرة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تجاوزت مهامها التخطيط الحضري والتأطير التقني إلى المساهمة في مسلسل التنمية وجلب الاستثمار وخلق فرص الشغل.

أولا، بخصوص التوصية الأولى المتعلقة بوضع آليات ووسائل التحفيز بتقديم هذه الوكالة: تعمل الوزارة حاليا على مراجعة النظام الأساسي المتعلق بالوكالة الحضرية من خلال صياغة ملحقات تعديلية لهذا النظام من شأنها تحفيز مستخدمي الوكالات وجذب كفاءات مختصة ذات تجربة قادرة على مواكبة التحديات الجديدة.

وتطبيقا لمضامين الدورية الوزارية عدد 62 بتاريخ 5 يناير 2022، عملت الوكالة الحضرية على وضع برنامج للتعيينات والحركية وفق جدولة زمنية محددة.

أما بالنسبة للتوصية المتعلقة بعقود برامج الوزارة والوكالات الحضرية فقد تم في مارس 2022 اعتماد عقود أهداف سنوية بين هذه الوزارة والوكالات الحضرية في إطار تقييم وتتبع برامج عمل هذه

وكما لا يخفى عليكم، فإن نمط التعليم عن بعد من خلال ما تتيحه التكنولوجيات الرقمية يعد أحد الوسائل الناجعة لرفع التحديات التي يطرحها الطلب المتزايد على التعليم العالي، خصوصا داخل المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، بحيث سيمكن الاعتماد على هذا النمط من تحسين التأطير البيداغوجي بنسبة لا تقل عن 20% داخل هذه المؤسسات.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات الأساسية، انكبت الوزارة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية تروم ترسيخ نمط التعليم عن بعد، من أهمها إعداد دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة الذي يكرس نمط التعليم عن بعد كجزء لا يتجزأ من أنماط التكوين، شأنه شأن التعليم الحضوري والتعليم بالتناوب بين الجامعة والمقاولة.

كما تم اعتماد مسالك تكوينية تركز على نمط التعليم عن بعد كمكمل للتعليم الحضوري، بحيث تصل نسبة التعليم عن بعد ما يناهز 30% من الغلاف الزمني الإجمالي المخصص للتكوين بهذه المسالك.

وفي السياق ذاته، تنكب الوزارة على تطوير مضامين بيداغوجية رقمية تهم الوحدات المعرفية في مختلف الحقول، وإعداد منصات رقمية للتعليم عن بعد وتشمل المواد الرقمية أيضا وحدات الكفايات الحياتية والذاتية والمهارات اللغوية والثقافية والفنية، والتي سيتم تدريسها بالتوازي بين نمط التعليم الحضوري وعن بعد، ابتداء من الموسم الجامعي المقبل 2023-2024 في إطار تفعيل النموذج البيداغوجي الجديد الذي أقره المخطط الوطني لتسريع وتطوير المنظومة.

إن هذا التوجه الرامي لإرساء نمط التعليم عن بعد يركز على مجموعة من الآليات والإجراءات المبتكرة، تتجلى في وجه الخصوص:

1- في إحداث وتجهيز استوديوهات بمواصفات دولية تشمل كافة الجامعات العمومية، بالإضافة إلى استوديو بمقر الوزارة، وتوظف هذه الأستوديوهات حاليا في إعداد مضامين بيداغوجية سمعية بصرية وفق أحدث معايير الجودة؛

2- إحداث شبكة الخبراء المكونين في مجال التعليم عن بعد داخل الجامعات من أجل مواكبة الحاجيات في هذا المجال؛

3- إحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد والذي سينطلق العمل به ابتداء من الدخول الجامعي المقبل.

ولا يركز اهتمام الوزارة بترسيخ نمط التعليم عن بعد على الفاعلين من داخل المنظومة، بل يشمل أيضا تعبئة علاقات التعاون والشراكة مع عدة جهات خارجية للاستفادة من التجارب والخبرات المتاحة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتمكم.

الوزارة ستواصل عملها بكل جدية ومسؤولية من أجل الارتقاء بدور الوكالة الحضريّة بهدف خدمة المواطنين والمواطنات والمساهمة في الدينامية التنموية التي تشهدها بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الوزير.

أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في حدود أربع (4) دقائق.

السيدة غبته مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

يطيب لي أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة العرض الذي ألقته السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 2 ماي 2023.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجاد والمثمر الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات وبالنتائج المتوصل إليها، والتي ستساهم لا محالة في تجويد تدبير المرفق العمومي وتحقيق أعلى مستويات الجودة ورضى المرتفقين.

ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وضعت الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بهذا القطاع في صلب أولوياتها، وستعمل بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية على وضع مخطط عمل واضح ومضبوط، يتضمن مجموعة من الإجراءات العملية لتنزيل التوصيات الواردة في التقرير.

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أشير إلى أن النظام الإلكتروني لمراقبة الولوج في الإدارات العمومية، يسمح بتنظيم حركة الأشخاص داخل المباني والمرافق وضبط عمليتي الدخول إلى مكان العمل والخروج منه، وكذا احتساب مدة تواجد داخل مقرات العمل.

وقد تم اعتماد هاذ النظام في العديد من الإدارات، منذ صدور منشور السيد رئيس الحكومة رقم 26/2012 بتاريخ 15 نونبر 2012، والذي أقر عددا من الإجراءات والتدابير، من بينها تزويد الإدارات بالوسائل التكنولوجية الحديثة لمراقبة الحضور الفعلي للموظفين في أماكن عملهم داخل أوقات العمل الرسمية.

وفي ضوء تقييم نتائج تفعيل الإجراءات الواردة في منشور السيد

الوكالات، وذلك باعتماد مؤشرات نجاعة تهم التخطيط والتدبير الحضري وكذا تدبير الموارد البشرية والمالية.

كما تعتمد الوكالة الحضريّة عقود برامج متعددة السنوات، ثلاث سنوات، يتم المصادقة عليها وتتبعها وتقييمها خلال انعقاد مجالسها الإدارية السنوية.

فيما يخص الثالثة المتعلقة بإعادة تموقع الوكالات الحضريّة وتفعيل الإصلاح الشامل لإطارها القانوني، تعتبر هذه التوصية من بين مخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان، حيث أجمع كافة الشركاء والمتدخلين على مستوى مختلف الجهات على ضرورة تنزيل ورش الجهوية الموسعة عبر إحداث 12 وكالة جهوية، تعمل الوزارة على إعداد مشروع قانون يوجد في المراحل النهائية من الإعداد سيتم بعد عرضه على مسطرة المشاورات والمصادقة.

أما بخصوص تعزيز دور الوكالات الحضريّة من أجل دعم فرص الاستثمار والتنمية والمرونة على مستوى أدوات التخطيط وقواعد الهيئة، فقد اتخذت الوزارة في هذا الصدد إجراءات منها:

✓ الشروع في تحيين القانون 90.12 المتعلق بتعمير أدوات تخطيط أكثر مرونة؛

✓ تدبير حضري متجدد عبر إعادة دراسة المشاريع الكبرى التي لم تحظ بالرأي الموافق طبقا للدورية عدد 6115 بتاريخ 6 دجنبر 2021 والدورية 2168 بتاريخ 21 أبريل 2023؛

✓ اعتماد ضابطة تهيئة جديدة بالنسبة للمشاريع المندمجة من أجل تحفيز وتشجيع الاستثمار، تتضمن هذه الضابطة قواعد ثابتة وأخرى بديلة تمكن من الزيادة في المساحة الإجمالية المغطاة إلى حدود 25%؛

✓ وضع بوابة وطنية للعرض الترابي في مجالس الاستثمار (المنصة الرقمية)؛

✓ إعداد ميثاق خاص بدراسة المشاريع يوحد مهام التدبير الحضري للوكالة الحضريّة؛

✓ تضمن التقرير أيضا توصية بخصوص المجالس الإدارية للوكالات الحضريّة وتعمل الوزارة حاليا على تحيين الإطار القانوني المتعلق بالوكالات الحضريّة والذي يأخذ بعين الاعتبار هذه التوصية الهامة.

أما فيما يخص خدمات الوكالات الحضريّة، فتجب الإشارة إلى أن 100% من الوكالات الحضريّة تعتمد الخدمات الإلكترونية، 100% من طلبات مذكرات المعلومات تتم عبر المواقع الإلكترونية.

اعتماد الرقمنة في دراسة مشاريع وطلبات الترخيص.

وفي الأخير، أؤكد لكم حضرات السيدات والسادة المستشارين، أن

المخالفات والجنح المرصودة عبر الرادار الثابت، وهو نظام يشتغل بشكل آلي على مدار اليوم طيلة أيام الأسبوع، ويتيح التبادل مع الجهات المعنية بشكل آلي، آني وتلقائي، ويتضمن مجموع من الخيارات لمساعدة القضاء في معالجة هذه الملفات داخل أجل معقول.

كما يتم الحرص على تعزيز هذا النظام بخصائص جديدة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك في تنسيق تام مع باقي الشركاء.

وفي هذا الإطار، فإن فكرة دمج مختلف الأنظمة في نظام واحد تطرح مجموعة من الإشكاليات، نظرا لخصوصية مهام كل متدخل، فعلى سبيل المثال تتميز مرحلة المعالجة التي تتولى وزارة العدل تنسيقها بأنه عمل قضائي، يستدعي الحرص على السرية ضمانا لأمن وحماية المعطيات الشخصية للمعنيين بالأمر.

إن من شأن الرفع من النسبة المخصصة لصالح الصندوق الخاص لدعم المحاكم من مداخيل الغرامات التصالحية والجزافية والمحددة حاليا في 28% أن يتيح فعالية لمعالجة ذلك، وذلك بالنظر للارتفاع في عدد المحاضر التي تتم إحالتها على المحاكم والتي من المتوقع أن تتضاعف بحوالي 6 مرات مع تشغيل كل الرادارات الجديدة.

تؤيد وزارة العدل إجراء دراسة تهم سلوك السائقين، في هذا السياق فإن التنظيم الهيكلي الجديد لوزارة العدل يتضمن إحداث قسم يسمى بالمرصد الوطني للإجرام، من مهامه دراسة كل السلوكات الإجرامية بما فيها المخالفات للقانون على الطريق، ومن شأن ذلك أن يمكن من تحديد مسببات هذه السلوكيات وسبل مكافحتها والحد منها، وسيغدو هذا المرصد من خلال الإحصائيات التي ستوفرها الدراسات والأبحاث التي سينجزها أداة فعالة في وضع السياسات العمومية في مجال تحقيق السلامة الطرقية.

وبخصوص مراجعة الأجال القانونية لتحصيل الغرامات التصالحية الجزافية، فإن وزارة العدل تبقى دائما على استعداد للمساهمة في إعداد التعديلات التشريعية لمضامين مدونة السير على الطرق التي من شأنها أن تجيب على الإشكالات المطروحة على مستوى الممارسة العملية أو القضائية بمناسبة تطبيق نصوص المدونة التي تتطلب إيجاد حل تشريعي لها، وأنها بدأت على الاشتغال على الموضوع من الجهات المعنية.

إن إشكالية غياب الهوية الكاملة للمخالفين هي المعضلة الحقيقية أمام فعالية نظام معالجة مخالفات وجنح السير الملتقطة بواسطة الرادار الثابت.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة العدل بشراكة مع العديد من المتدخلين بما فيهم المديرية العامة للأمن الوطني على دراسة إمكانية الحصول على الهوية الكاملة للمخالفين، اعتمادا على رقم بطاقة التعريف الوطنية، وهو الأمر الذي سينعكس إيجابا أيضا على تبليغ وتنفيذ الأحكام القضائية.

رئيس الحكومة السالف الذكر، أبانت هذه الإجراءات عن نجاعتها في تدبير وقت الحضور، وما توفره من إمكانيات مهمة، لتحسين تدبير الموارد البشرية، حيث تبين من خلال التقارير السنوية التي تتوصل بها الوزارة من القطاعات الوزارية، والتي همت 21 قطاع وزاري، أن 18 القطاع هو اليوم مجهز بهذا النظام، إلا أن تفعيل هذه الإجراءات تعترضه بعض الصعوبات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم مواصلة خدمات الصيانة للأجهزة الالكترونية المذكورة بها، مذكورة بعد انتهاء فترة الضمان؛

- عدم استغلال الأنظمة الالكترونية في تجميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمدة التي قضاها الموظفون بمقرات عملهم؛

- عدم تعميم أنظمة مراقبة الولوج بالمصالح الخارجية لبعض القطاعات.

هذا، وتعزى هذه الصعوبات بالأساس إلى افتقار بعض الإدارات للاعتمادات المالية الكافية لتجهيز جميع مصالحتها بأجهزة نظام مراقبة الولوج، وكذا عدم قابلية التصاميم الهندسية لعدد من البنايات الإدارية لنصب هذه الأجهزة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الوزارة ومن منطلق حرصها على احترام الوقت في تدبير العمل بالإدارة العمومية، فإنها عازمة على تبني منهجية تشاركية في تنزيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ذات الصلة بوضع إطار حكامه مناسبة، لتعميم واستعمال أنظمة مراقبة الولوج داخل الإدارة العمومية، عبر فتح نقاش في هذا الموضوع مع الجهات المعنية من أجل تنسيق المواقف وتقاسم التجارب الناجحة، بما يضمن تعميم الاستفادة من المزايا التي توفرها الأنظمة الالكترونية للولوج إلى الإدارة العمومية، وفق رؤية موحدة وفعالة تعتمد المنهج الحديثة في التدبير وترتكز على الشفافية وروح المسؤولية والمساءلة.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا السيدة الوزيرة المحترمة.

والكلمة للسيد وزير العدل، في حدود أربع (4) دقائق.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

في إطار التفاعل مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، حول المحور الخاص بـ"نظام رصد المخالفات بواسطة الرادار الثابت"، تتشرف وزارة العدل بتقديم بعض الملاحظات:

بادرت وزارة العدل إلى إحداث نظام المعالجة الالكترونية لمحاضر

الموظفين.

وقد بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات من الحركة الانتقالية التعليمية خلال الأربع سنوات الأخيرة، ما مجموعه 126.781 مدرسا، من بينهم 113.868 أستاذ انتقلوا داخل جبهتهم الأصلية بنسبة 90%، في حين لم تتجاوز الاستفادة من خارج الجهة خلال هذه الفترة نسبة 10% من المستفيدين.

وتبين عدد المستفيدين حسب سنوات الاستقرار أن المنتقلين في الحركة الانتقالية خلال الأربع سنوات الأخيرة بأقدمية سنة واحدة في المنصب تشكل نسبة 29% من مجموع المستفيدين، فيما تشكل نسبة المستفيدين بأقدمية سنتين في المنصب 21% من مجموع المستفيدين، وبات من الضروري تأطير هذه الحركة بالتدابير الآتية:

أولا، الرفع من شرط الاستقرار في المؤسسة التعليمية وذلك لضمان إنجاح المشاريع التربوية بالمؤسسات التعليمية؛

ثانيا، تمكين الأكاديميات من تفعيل اختصاصاتها في تنظيم الحركات الجهوية والإقليمية.

وفي سياق استكمال نقل الاختصاصات وأجراً الميثاق الوطني للاتمرركز الإداري، تم تفويض أغلب المساطر المرتبطة بتدبير الوضعية الإدارية للأكاديميات.

كما أن الوزارة بصدد مراجعة مقتضيات القانون القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من خلال تعديل بعض موادها لجعل مجال تدبير الموارد البشرية من اختصاصات الأكاديمية الجهوية وعملت الوزارة من أجل مواكبة تدبير الاختصاصات المفوضة لمديري المؤسسات التعليمية على تحيين الدلائل المرجعية وتعميم استعمال النظام المعلوماتي للموارد البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،
ارتباطا بتوصيات المجلس حول التكوين الأساس والمستمر لأطر هيئة التدريس، أود الإشارة إلى أن الوزارة تعتبر هذا الورش من بين الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة التربوية، وعاملا مؤثرا في مسارتحقيق جودة منظومة التربية والتكوين.

ولذلك، فقد تم تفعيل مقتضيات الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بخصوص تنزيل الإطار العملي لإصلاح التكوين الأساس، وإيلاء عناية خاصة للجانب التطبيقي والعملي، وقد بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين بسلك الإجازة في التربية برسم الموسم الجامعي 2022/2023: 13.241 طالبة وطالب.

وأود بهذا الصدد التأكيد على أن الوزارة تحرص على تنظيم التكوين التأهيلي وامتحان نيل شهادة الكفاءة التربوية وعلى إغناء منصة

وفي الختام، فإن وزارة العدل إذ تنوه بالعمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات من خلال التقارير الرامية للوقوف على مكامن القصور، بغية تجويد العمل وتحسين الخدمات، كما تنوه بجميع الشركاء على المجهودات المبذولة في هذا الباب بحس من المسؤولية وبدراسة استشرافية للمستقبل.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة، ما قبل الأخير، السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعبّر للمؤسسة التشريعية الموقرة على خالص الشكر، وذلك في إطار مناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

وهي مناسبة لتقديم مجموعة من المعطيات حول ما تقوم به الوزارة في إطار التفاعل الإيجابي مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات وتفعيل توصياته من أجل تدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والنجاعة في تنفيذ السياسة العمومية في مجال التربية والتكوين، وفي تنفيذ أيضا ورش الإصلاح التربوي الذي نحن بصدد تنزيله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لقد تناول تقرير المجلس الأعلى للحسابات مواضيع تتعلق أساسا بتدبير الموارد البشرية وبالتكوين الأساس والمستمر لأطر هيئة التدريس وبالنقل المدرسي في الوسط القروي وبالتعليم المدرسي عن بعد، وهكذا بخصوص المحور المتعلق بالموارد البشرية وجبت الإشارة إلى أنه في إطار تدبير حركية أطر هذه الوزارة يتم اعتماد المقاربة التشاركية وتعزيز آلية الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء الاجتماعيين في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ العمليات المرتبطة بحركية الموظفين، وهو ما أسفر عن إدخال مجموعة من التعديلات على مستوى شروط ومعايير حركية

حلول مبتكرة لتدبير مفوض لهذه الخدمة يدمج كل مستويات التسيير، مركزيا وجهوبا وإقليميا ومحليا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أما فيما يتعلق بورش تدبير التعليم المدرسي عن بعد، فقد حرصت الوزارة على تعزيز إنتاج الموارد الرقمية وتطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات داخل الفصول الدراسية، إضافة إلى الاستثمار في تكوين المدرسين.

واسمحوا لي في الختام، أن أجدد التنويه بالعمل المتميز الذي ينجزه المجلس الأعلى للحسابات وبالذور الكبير للمؤسسة التشريعية الموقرة في مجال المساءلة والتقييم، كلها ركائز جوهرية لتدعيم الحكامة وتعزيز عوامل النجاح في تنزيل الإصلاح التربوي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

المداخلة التالية لكل من السيد وزير الداخلية والسيد الوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية ينوب عنهم في تقديمها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الداخلية والسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد بالمساهمة في هذه الجلسة الدستورية التي تنعقد من أجل مناقشة واحد من التقارير المهمة، ألا وهو تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

وقبل أن أتدخل نيابة عن السادة الوزراء، وزير الداخلية ووزير الأوقاف ووزير الاستثمار، لأبد في البداية أن أنوه بهذا التقرير الذي

التكوين عن بعد "iTakwin" وتحفيز الأساتذة المصاحبين لضمان التأطير عن قرب للأساتذة، مع التنصيص على التكوين ضمن شبكات التكوين.

وفي مجال التكوين المستمر، فقد تم إرساء الإستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر بهدف مأسسته وجعله إلزاميا وشرطا معززا للتتريقي المهني، وقد تم تحضير عدة مهمة من الوثائق المرجعية التأطيرية والتوجيهية لمختلف الفاعلين بمختلف المستويات التديبيرية، وكذا وضع آليات للحكامة بهدف التنزيل الأمثل لهذه الإستراتيجية التكوينية.

كما أولت خارطة الطريق 2022-2026 أهمية خاصة للتكوين المستمر باعتباره رافعة أساسية ومحورية لتنزيل مختلف التجديدات التي أقرتها الوزارة في إطار الإصلاح الحالي، وخاصة ما تعلق منها من مقاربات بيداغوجية وتديبيرية مجددة التي تروم من خلالها الوزارة إحداث تحول نوعي على مستوى الممارسات بالمؤسسات التعليمية والفصول الدراسية.

وقد استفاد من التكوين المستمر في مجال التعليم الأولي خلال هذا الموسم حوالي 11.000 مربي ومربية، وفي إطار تنزيل برنامج التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL⁴) الذي يهدف إلى تقوية قدرات الأطر التربوية من أجل معالجة الصعوبات التعليمية لدى تلاميذ السلك الابتدائي في مواد اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات، فقد تم تكوين 160 مفتشا ومفتشة، وقد انطلقت عملية التكوين أكثر من 11000 أستاذ وأستاذة خلال هذا الموسم.

كما تعمل الوزارة على إعداد إطار وطني لإشهاد التكوينات المستمرة وإدراج مقتضى التكوين المستمر ضمن عناصر تقييم الأداء والترقي المهني ضمن بنود النظام الأساسي الجديد لتشجيع الإقبال عليه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

بخصوص المحور المتعلق بتدبير مرفق النقل المدرسي بالوسط القروي، فإن الوزارة تولي أهمية قصوى لتكامل مختلف برامج الدعم الاجتماعي، ومن بينها النقل المدرسي من أجل محاربة الهدر المدرسي وتجاوز المعوقات السوسيو اقتصادية والمجالية للتلميذ، خاصة بالنسبة للفتيات في الوسط القروي.

وحيث أن خدمة النقل المدرسي تعتبر من الاختصاصات الذاتية للعمال والأقاليم، فإن الوزارة تعمل بتنسيق مع باقي الشركاء من أجل اقتراح حلول ناجعة ومستدامة في مجال تدبير النقل المدرسي، وتضمن الوزارة التوصيات المضمنة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات وتتقاسم عناصر التشخيص الواردة فيه، ومساهمة من الوزارة في تجويد خدمة النقل المدرسي نسعى بالتنسيق مع باقي المتدخلين والشركاء إلى بلوغ

⁴ Teaching at the Right Level

وتربوية أوزجيرية عبر مجموعة من المؤسسات، طبعا المخول لها زجر كل ما يمكن أن يتصف بالعبث بالمال العام.

فاسمحو لي، كان لابد أن أتقدم بهذه التوطئة، فقط حتى نجعل من هاذ النقاش نقاشا سياسيا، نستحضر فيهما ما تطمح له الحكومة، على أن أقدم الإفادات التي كلفت بها من طرف الزملاء والتي ترسم وجهة نظر هذه القطاعات حول هذا التقرير.

وسأبدأ، إذا تكروتم، بمداخلة السيد وزير الداخلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة، مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم السنة المالية 2021، وهي مناسبة لأتقدم للسيدة الرئيسة الأولى بالشكر على عرضها الهام وبالشكر كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين وعلى ملاحظتهم واقتراحاتهم.

إن وزارة الداخلية تولي أهمية وعناية كبيرتين للتقارير، هيئات الرقابة والحكاما ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات التي تحيط القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية بالمراقبة والتقييم وتساهم في تجويد أدائها من خلال ترسانة من الاقتراحات والتوصيات التي لا يمكن إلا التنويه بها.

وفي هذا الإطار، يسعدني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها وزارة الداخلية جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره السنوي، وذلك فيما يتعلق بالحكاما الترابية والتنمية المجالية وكذا النقل المدرسي بالوسط القروي، حيث همت الملاحظات:

أولا، جانب من مجهودات الجماعات الترابية في التنسيق والتعاون، وارتكزت تعقيبات وزارة الداخلية على إبراز ثلاث نقط أساسية، وهي:

- الإشارة إلى اللجان الجهوية لليقظة الاقتصادية التي شكلت الإطار الأنسب لتحقيق التنسيق والتعاون؛

- إبراز دور الجهات في معالجة تداعيات أزمة كوفيد؛

- الإشارة إلى دورية وزارة الداخلية للجهات فيما يخص دعم المقاولات.

إذ جاء نص التعقيب في التقرير النهائي كما يلي:

"في إطار مجهودات التنسيق والتعاون المبذولة من طرف الجماعات الترابية، تم على مستوى الجهوي إحداث لجن جهوية لليقظة الاقتصادية تحت قيادة السادة الولاة وبانخراط رؤساء مجالس الجماعات الترابية، بهدف ضمان الإدارة الاستباقية اللازمة المرتبطة بجائحة كورونا، بطريقة فعالة مع مراعاة الخصوصيات والأولويات الجهوية".

يرصد فترة ما قبل سنة 2021، لكن هذه الحكومة في إطار استمرارية المرفق العمومي وفي إطار استمرارية العمل الحكومي ببلادنا، كان من الأصوب أن نتخبط في هذا النقاش الذي يهم جانبا مهما من جوانب التدبير العمومي في بلادنا.

تقارير المجلس الأعلى للحسابات كما ينص على ذلك الدستور، هي التقارير الوحيدة التي تناقش في البرلمان، وهذه التقارير مهمة جدا لفهم مستوى التدبير العمومي في بلادنا والوقوف عند الثغرات وعند النقائص التي يمكن أن تعتري هذا التدبير.

لكن، لا يجب بأي حال من الأحوال أن نربط موضوع تقارير المجلس الأعلى للحسابات بقضايا الفساد بشكل مباشر، لأن التدبير العمومي كما جاء في جملة من المداخلات خلال هذا الصباح، الغاية منه والهدف هو تقويم الأداء والتدبير العمومي خدمة للفعل الحكومي والعمومي ببلادنا.

هذه الحكومة انخرطت في هاذ المسار منذ تعيينها من طرف جلالة الملك، ونهجت مقاربة مختلفة عما كان يتم الاشتغال به سابقا في جملة من القضايا، لكن لابد أن أقدم مثال واحدا حيا، يتعلق بالأمر بالمرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، هذا المرسوم الذي جاء في إطار مقاربة مختلفة وقدم إجابات كبيرة جدا لتحسين المال العام العمومي من أي عبث ممكن، والمقاربة التشاركية التي نهجتها الحكومة في التعاطي مع هذا الملف ارتكزت بالأساس على إشراك البرلمان في مناقشة المرسوم قبل إصداره، وهذا كان فعل إرادي قوي جدا من طرف الحكومة، حيث وكما نعلم جميعا فإن المراسيم تبقى من الأشغال التنظيمية التي تبقى حصرا وحكرا على البرلمان (المقصود: الحكومة) دون سواه، لكن الحكومة ارتأت أن تشرك البرلمان، حيث قدم السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، عرضا حول هذا الموضوع، واستمعت الحكومة إلى ملاحظات الفرق البرلمانية، وقبل ذلك كان عملا يعني موسعا مع مختلف المتدخلين، الغاية هي كيف يمكن للصفقات العمومية عموما أن تكون في خدمة التنمية في بلادنا؟ لكن مع تحقيق معادلة حماية المال العام من أي عبث أو من أي فساد.

فنقاش آخر لابد أن يثيرنا اليوم، يرتبط بـ

هل يمكن أن نجعل من قضايا الفساد، خاصة فساد المال العام يعني أن نجعل منها عناوين كبرى نثيرها الرأي العام وأن نربطها بمشاريع قوانين معينة هاذ النقاش أو بلجنة على مستوى رئاسة الحكومة؟

أنا أعتقد بأن قضايا محاربة الفساد في بلادنا هي أعمق وهي أعقد وهي أوسع من مجرد أن يجيب عليها نص قانوني واحد أو مادة وحيدة يمكن إدراجها في القانون الجنائي المغربي.

العمل هو متشعب ومختلف، لكن هذا لا يعطينا جميعا من الانخراط بقوة في هذا الورش وهو ما تسهر عليه هذه الحكومة من مختلف القضايا والزوايا، سواء كانت قانونية أو تنفيذية أو تعليمية

ممرضا و152 تقنيا لحفظ الصحة.

وفي هذا الإطار، فقد استجابت الوزارة لطلبات مجموعة من الجماعات الترابية من أجل منح حصص دعم لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفعيلا للتوجهات الملكية الرامية إلى تسريع التطبيق الكامل للجبهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنمية بمختلف جهات المملكة، فإنه قامت هذه الوزارة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات:

أولا، فيما يتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها:

قامت وزارة الداخلية بشراكة مع جمعية جهات المغرب على وضع خارطة طريق، تمت المصادقة عليها من طرف القطاعات الوزارية المعنية ورؤساء مجالس الجهات والولاية خلال الاجتماع المنعقد يوم 15 أبريل 2021، وتضمنت نتائج التشخيص التشاركي أهم الإشكالات وكيفية تجاوزها.

المحور الأول: الملاءمة التشريعية والتنظيمية؛

المحور الثاني: تعزيز مركزية وتنظيم آليات التعاقد الترابي؛

المحور الرابع: الانسجام بين اللامركزية واللامركزية الإداري؛

المحور الخامس: تثمين مسلسل مواكبة الجهات لتفعيل الاختصاصات؛

المحور السادس: تجويد آليات الحكامة التنظيمية والمالية للجهات.

كما أن خارطة الطريق هذه تضمنت مجموعة من الآليات الإجرائية والعملية الهادفة إلى تمكين الجهة من تملك وممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشاركة، سواء على المدى القصير من خلال وضع وتنفيذ برنامج عمل أولي مرتبط بالإقلاع الاقتصادي والتشغيل، أو المدى المتوسط بالاتفاق على استكمال تجويد.. تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة، وذلك من خلال:

- الملاءمة التشريعية والتنظيمية، سواء بالنسبة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لاختصاصات الجهة أو لاختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة؛

- تم إعداد مسودة أجندة تشريعية، عرضت على اللجان الموضوعاتية للدراسة، وتم تحديدها خلال المرحلة الحالية في أربع لجان، وبشرت استئناف أشغالها ابتداء من تاريخ 17 مارس 2023 بتزامن مع مجموعة من المستجدات التي تشكل مرجعيات أساسية، تؤطر أشغال اللجان الموضوعية، وهي التوجهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2022-2023، خاصة

وقد تضمنت التقارير الدورية لهذه اللجان الجبهوية مجموعة من المقترحات الكبرى لمواجهة تداعيات هذه الجائحة، شملت خمس أقسام محورية هي:

- دينامية دعم وريادة الأعمال؛

- الاستثمار والتشغيل؛

- التنظيم والتطوير؛

- والجانب الاجتماعي؛

- والضرائب والتسوية.

وفي نفس السياق، تم تعميم دورية وزارية لمواكبة ودعم المقاولات المتوسطة والصغرى من طرف الجماعات الترابية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، كما شاركت الجماعات الترابية ممثلة في المجالس الجبهوية وجمعيات الجهات في مجموعة من الورشات همت مراجعة القانون التنظيمي للجهات في شقه المرتبط بالاختصاصات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وذلك للانخراط في المجهودات الرامية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي لفترة ما بعد الجائحة.

جانب حفظ الصحة: فإن التقرير المنجز أدرج في التوصيات والتعليقات والملاحظات التي تمت إثارتها من قبل هذه الوزارة، وكذا المجهودات المبذولة في هذا الشأن، وجاء نص التعليق في التقرير النهائي كتعليق على توصية تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، بناء على تشخيص عميق لهذه الوحدات.

كما تولي الوزارة عناية خاصة بالأطر العاملة بمكاتب حفظ الصحة من خلال سعيها إلى ملاءمة وضعيتهم الإدارية والمالية مع نظرائهم بالقطاعات الأخرى، وكذا دعم قدراتهم المهنية وتقديم المواكبة القانونية والدعم التقني اللازمين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المعطيات التي تتعلق بسنة 2021، حيث أن مجال الوقاية وحفظ الصحة عرف حاليا عدة مستجدات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بالنسبة لبرنامج إحداث المجموعات للجماعات الترابية من أجل بناء وتجهيز مكاتب جماعية لحفظ الصحة 2019-2024، أصبح مهم هذا البرنامج إحداث 76 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة مشترك بين الجماعات الترابية، بكلفة إجمالية تبلغ 608 مليون درهم، مما سيمكن من رفع التغطية الترابية من هذه المرافق إلى 71% بتمت سنة 2024؛

- بالنسبة للموارد البشرية، سيتم دعم هذه المكاتب لحفظ الصحة الطبية والبيطرية وشبه الطبية والتقنية، وذلك عن طريق حصة سنوية من الضريبة على القيمة المضافة، يتم تحويلها لفائدة الجماعات التي تضم مقر المجموعة المنخرطة في برنامج إحداث 76 مجموعة للجماعات الترابية، حيث سيتم دعم هذه المرافق بـ 152 طبيبا، 76 بيطريا و52

وفيما يتعلق بسنة 2022 فقد تم تحويل ما يناهز 9.25 مليار درهم، أي حوالي 93% من الموارد المتوقع رصدها خلال هذه السنة.

أما بخصوص صندوق التضامن ما بين الجهات والذي يشكل 10% من مداخيل مجالس الجهات، قارب مجموع المبالغ المحصل عليها بهذا الصندوق ما مجموعه 3.3 مليار درهم مع متم الولاية الانتدابية السابقة، أي حوالي 96% من حجم المبالغ المتوقعة في الفترة من 2018 إلى 2021، أي منذ اعتماد قانون المالية لسنة 2018 القاضي بتفعيل رصد 10% من الصندوق الخاص لحصيلة الضرائب المرصودة للجهات إلى صندوق التضامن بين الجهات، هذه الموارد بلغت إلى حدود شهر يونيو من هذه السنة 4.6 مليار درهم، علما أنه قد تم تحويل مليار درهم من هذه الموارد سنة 2020 لفائدة الحساب الخصوصي "كوفيد-19".

إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، ترسيخا للجهة كرافعة للتنمية تنكب وزارة الداخلية على إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات على صعيد كل جهة بتمثيلات على صعيد كل عمالة أو إقليم.

الموارد البشرية:

في إطار تنزيل القواعد التنظيمية للجهوية المتقدمة عملت وزارة الداخلية على مواكبة مجالس الجهات من خلال تدعيم مواردها، حيث على المستوى الأول يتعلق بتمكينها من الكفاءات اللازمة من خلال نشر وتبعية قرارات فتح مباريات التوظيف، إذ ارتفع بشكل ملموس من 404 العدد الإجمالي للموظفين، من 404 سنة 2015 إلى 865 سنة 2023، وبلغ عدد المناصب المالية المخصصة لهذه المباريات بالجهات خلال الربع الأول من السنة الجارية 55 منصبا مفتوحا.

أما على المستوى الثاني الذي يتعلق باستقطاب الكفاءات ذات تجربة وخبرة عالية لولوج مناصب المسؤولية فقد تم:

أولا، إصدار المرسوم المتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارة الجهات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛

قرار وزير الداخلية المتعلق بتفعيل شروط وكيفية التعيين في بعض المناصب العليا.

ومن أجل تفعيل هذه المقترحات صدر المنشور عدد 75.63 في 15 نونبر 2021 المتعلق بتأطير عملية التعيين في هذه المناصب العليا الذي يبلغ عددها 441 منصبا.

إلى جانب هذه المناصب تتوفر الجهات على الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع التي يترأسها مدير، والتي يتم تعيينه وفق الشكليات الواردة في المنشور السابق الذكر أو في المنشور رقم 278 بتاريخ 17 يناير 2022.

ومن أجل تأمين استقطاب الأطر ذات تجربة وخبرة عالية بإدارة الجهات تقوم الوزارة بما يلي:

التي ركزت على محوري الاستثمار والماء؛

- صدور القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار؛

- البرنامج الحكومي 2021-2026؛

- انطلاق تنزيل برنامج مدن الكفاءات والمهن؛

- التوصيات الصادرة عن أشغال لجنة القيادة الإستراتيجية خلال اجتماعها الدوري المنعقد يوم 3 نونبر 2022.

وتسعى هذه الورشات الموضوعاتية إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ تحديد الآليات الإجرائية المتعلقة بتفعيل ممارسة الجهة لبعض الاختصاصات التي يتعين إصدارها؛

✓ البت في مقتضيات مسودة مشروع المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعادة تصميم النقل الجهوي؛

✓ اقتراح السيناريوهات المناسبة بخصوص بعض الاختصاصات في إطار الملاءمة التشريعية؛

✓ اقتراح النصوص التي تقتضي التعديل أو التتميم في إطار الملاءمة التشريعية.

بخصوص الجانب المالي:

- تنفيذ مقتضيات الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة بشكل تدريجي نسب محددة من ضرائب الدولة تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة في أفق بلوغ لسقف 10 مليار درهم سنة 2021، حيث أنه حددت قوانين المالية لسنوات 2021، 2022، 2023 سقف تحملات الحسابات المرصودة لأموال خصوصية.

وفيما يتعلق بالصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات: لقد تم رفع نسب حصص الجهات من 2 إلى 5 بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ومن 13 إلى 20 بالنسبة للرسم على عقود التأمين.

وبالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات الهادف إلى ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليل من التفاوتات بين الجهات، تخصص له 10% من حصة الجهات من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات وذلك لتزويده بالمداخيل، حيث حددت معايير توزيع هذه المداخيل بموجب المرسوم رقم 2.17.667، وفي هذا الصدد تم إعداد مشروع قرار لوزير الداخلية.

أما بالنسبة لصندوق التأهيل الاجتماعي فلقد تم إحداثه بمقتضى المادة 229 من القانون التنظيمي رقم 111.14.

فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للجهات، فبالنسبة للولاية الانتدابية 2016-2021 قارب مجموع المبالغ المحولة للجهات مبلغ 42.53 مليار درهم أي حوالي 97% من حجم المبالغ المتوقعة في نفس الفترة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا للأدوار المنوطة بالوكالات الحضرية كآليات مؤسساتية للتخطيط والتدبير الحضري، تحرص وزارة الداخلية في إطار التنسيق المشترك مع القطاع الحكومي المكلف بالتعمير، على اتخاذ كافة التدابير الرامية للإستجابة للدينامية والتطور الحضري.

وفي هذا الإطار، فقد تم أساسا العمل على دراسة وتعديل بعض مقتضيات النصوص القانونية، وكذا دراسة وإعداد نصوص تنظيمية جديدة تروم إلى مراجعة بعض الإجراءات المعتمدة نظرا لمحدوديتها، فضلا عن تبسيط الإجراءات والمساطر.

وكإجراءات مواكبة، فقد تم العمل على مستوى توجيه مجموعة من الدوريات المشتركة من أجل تبسيط وشرح مجموعة من المقتضيات القانونية والتنظيمية، التي تهم على وجه الخصوص الترخيص بالبناء بالوسط القروي والمراقبة في مجال البناء والتعمير، بالإضافة إلى إعداد دلائل في مجال التعمير.

أما فيما يتعلق بمحور حكامه وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، فإن أجهزتها تخضع لمقتضيات القانون رقم 16.07، وفيما يخص مطالبة الوكالة باعتماد استراتيجية واضحة في مجال إحداث شركات جديدة تابعة لها، وحل تلك التي توجد في حالة توقف عن ممارسة أنشطتها، فجدير بالذكر، أنه خلال اجتماعات لجنة الافتتاح يتم حث الوكالة على اتخاذ قرار واضح في شأن حل الشركات التابعة للوكالة، والتي توقفت عن مزاولة أي نشاط ويتم تحديد الأجل الأقصى لاتخاذ مثل هذه القرارات، تاريخ انعقاد أقرب مجلس لإدارة الوكالة.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تنوع مصادر تمويل ميزانية الوكالة بدل الاعتماد الحضري على منتج تسويق العقارات التي تم تجهيزها، فالوكالة التزمت بالعمل على إنجاز دراسة تقنية من أجل إعادة تقييم نموذجها الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تدعو باستمرار الجماعات الترابية المعنية، إلى تحويل ما تبقى بدمتها كمساهمات مالية لحساب وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق، وذلك لتمكين هذه الأخيرة من مزاولة أنشطتها بشكل طبيعي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولت وزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اهتماما كبيرا وعناية خاصة بالنقل المدرسي، وفي هذا الإطار وإلى غاية متم سنة 2022، تم اقتناء أزيد من 3500 حافلة للنقل المدرسي، مساهمة بذلك بأزيد من 45% من الأسطول الوطني للحافلات، والذي يبلغ حوالي 7700 حافلة مدرسية، يستفيد منها 530 ألف تلميذ.

- أولا، نشر وتتبع قرارات فتح باب الترشيح ببوابة التشغيل العمومي؛

- ثانيا، مشاركة السيدة والسادة العمال المدراء بالمديرية العامة للجماعات الترابية في لجان انتقاء الترشيحات والمرشحين؛

- ثالثا، التأشير على قرارات التعيين من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص الارتقاء بتدبير الجماعات في الوسط القروي، فعلاوة على دعم المواد الذاتية لهذه الجماعات أي الرسوم الجبائية، الذي جاء بها القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون 47.06، تم اعتماد نظام مندمج لتدبير مداخيل جبايات الجماعات الترابية، وذلك من أجل الرفع من قدرتها التديبيرية.

وفي هذا الصدد، تم إصدار دوريات متعلقة بهذا الموضوع، من بينها دورية مشتركة بين السيدين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية، حول استعمال التدبير المندمج للمداخيل في إنجاز عمليات شساعة مداخيل الجماعات الترابية ومجموعاتها، بالإضافة إلى دورية السيد وزير الداخلية رقم.. (كلام غير واضح)، وعلى هذا الأساس، يتعين على الجماعات فالوسط القروي السعي إلى تعزيز مواردها الذاتية لاسيما الجبائية منها، من خلال تفعيل مقتضيات القانون رقم 07.20.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة الداخلية لتمكين الجماعات الترابية من تجويد الخدمات للسكان، وأخذا بعين الاعتبار للتغيرات التي طرأت على المجالين الترابي والتطور الديموغرافي لهذه الجماعات والإكراهات التي يعرفها الحساب بالخصوص المتعلق بحصة الجماعات الترابية من منتج الضريبة على القيمة المضافة، تم تحديد الحصص الإجمالية من هذه الضريبة بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم والجماعات بناء على الموارد الضرورية لضمان تسيير المرفق العام، وأخذا بعين الاعتبار أساسا عدد سكان الجماعة والمداخيل الذاتية والمجهودات التي تقوم بها المصالح الجبائية المحلية لتحسين مردوديتها.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية، فيمكن الإشارة في هذا الصدد إلى النقاط التالية:

أولا، الإطار الإستراتيجي للتنقلات الحضرية؛

ثانيا، الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع التنقلات الحضرية؛

ثالثا، التخطيط والتدبير للتنقلات الحضرية؛

رابعا، تدبير حركة السير وتوقف السيارات؛

خامسا، تطوير النقل العمومي والحضري؛

سادسا، تمويل قطاع التنقلات الحضرية.

برسم سنة 2021، 12 توصية همت مجالات التخطيط والبناء وتدريب المتدربين.

ومن أبرز الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها:

✓ إعداد نص قانوني جديد يؤطر التعليم العتيق، ويحدد معالم واضحة للإستراتيجية التربوية الخاصة به، ويؤطر حفظ القرآن الكريم بمؤسساته؛

✓ وضع خارطة طريق وبرامج عمل لمواصلة تأهيل منظومة التعليم العتيق؛

✓ وضع آليات لتقييم منظومة التعليم العتيق وتتبعها ومراقبة تدبيرها؛

✓ الاستمرار في الانفتاح وفتح قنوات التواصل والتعاون مع القطاعات المتدخلة في تدبير المنظومة التربوية الوطنية ببلادنا؛

✓ برمجة عمل اللجان الوطنية واللجان الجهوية للتعليم العتيق مرتين في السنة؛

✓ الاستمرار في إجراء الإحصاء السنوي لمؤسسات التعليم العتيق وفق المنهجية المتعارف عليها في هذا الشأن؛

✓ وضع تصنيف سنوي لمؤسسات التعليم العتيق حسب مردوديتها؛

✓ تعميم "مرجع مسار" على تلاميذ مؤسسات التعليم العتيق، وكذلك بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية؛

✓ إعداد نظام معلوماتي متكامل للتعليم العتيق؛

✓ وضع الخريطة المدرسية للتعليم العتيق؛

✓ الرفع من عدد المفتشين التربويين المعتمدين؛

✓ الاستثمار الرقمي لتقارير المراقبة الإدارية والزيارات الصفية؛

✓ إعداد دفتر تحملات وتوزيعه لتأطير الدعم الممنوح للمؤسسات؛

✓ إعداد دفتر تحملات يتضمن جميع المعايير التقنية والمعمارية المطلوبة؛

✓ وضع برنامج عمل وطني وجهوي لصيانة مؤسسات التعليم العتيق.

هذا، وستستمر الوزارة من جهة في تجويد الإصلاحات التي يشهدها هذا القطاع والتي تهم مختلف جوانبه.

(نفس الشيء بالنسبة لهاذ المداخلة السيد الرئيس؛ وإذا يعني داهمنا الوقت يمكن أن أسلمك المداخلة).

وفي نفس السياق، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف اللجان الإقليمية للتنمية البشرية في سبيل التدبير الأمثل للنقل المدرسي، فإن هذا المرفق الهام تعثره مجموعة من الاكراهات:

- أولاً، غياب نموذج للتدبير يحدد إطاره المؤسسي والمالي؛

- عدم تحديد المسؤوليات بشكل واضح؛

- ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين.

وسعياً منها إلى تذليل هذه الصعوبات، تعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جاهدة في إطار مرحلتها الثالثة على حث كافة أجهزة الحكامة التابعة لها ومختلف الأطراف المتدخلة في هذا المجال على ضرورة بلورة نموذج أو نماذج تمكن من تدبير أمثل لهذا المرفق.

وفي السياق ذاته، وبناء على الفصل 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 الذي ينص على أن النقل المدرسي في المجال القروي يعد من الاختصاصات الذاتية الموكولة لمجالس العمالة والإقليم، فإن وزارة الداخلية تقدم الدعم المالي والتفني لمجموعة من المجالس لاقتناء الحافلات وتجويد الخدمات.

وفي إطار التحسيس بأهمية هذا المرفق ودراسة مختلف إشكالاته، تم تنظيم يوم دراسي وطني حول هذا الموضوع، وحاليا تنكب الوزارة على إعداد مشروع دورية تتعلق بمرفق النقل وتبقى وزارة الداخلية حريصة على تقديم الدعم.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن.

إنه سميع الدعاء.

(السيد الرئيس، ألتمس منك ضم هاذ المداخلة إلى المحضر، حتى نبقى أوفياء لمختلف ما ورد في هذه المداخلة).

سأمر إلى مداخلة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

في البداية، أود أن أعرب عن اعتزازي بالمشاركة في هذه الجلسة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

لا يخفى عليكم أن التعليم العتيق، هو تعليم اختياري، يتميز بخصوصيته وبطابعه المتعدد الأبعاد، بحيث يندرج في ميدان التربية والتكوين ويرتبط بالحقل الديني وبالمجالين الاجتماعي والتاريخي.

وعرف تأهيل التعليم العتيق تطوراً نوعياً في تحديد هندسته البيداغوجية وتوحيد برامجه ومناهجه والارتقاء بالبنيات المادية لمؤسساتها والعناية بمختلف الأطر العاملة به، وكذا تلامذته وطلباته.

حيث أصدر بشأنه المجلس الأعلى للحسابات في التقرير السنوي

السيد الرئيس:

مازال للحكومة 22 دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بخصوص مداخلة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أسمحوا لي أن أذكر بالأهمية الكبرى للاستثمار الذي يعتبر قطاعا مصيريا وركيزة أساسية لتقوية الاقتصاد في بلادنا، خاصة في هذه المرحلة الجديدة التي تتميز ببناء الدولة الاجتماعية، تحت القيادة المتبصرة والرشيده لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وميثاق الاستثمار الجديد يجسد هذه الدينامية الإيجابية التي يعرفها مجال الاستثمار لتشجيع خلق مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق المجالية.

وفي نفس سياق التوجهات الملكية السامية، وقف تقرير المجلس للحسابات على الإنجازات الكبرى التي حققتها بلادنا، كما أعطى توصيات مهمة لتحقيق نقلة نوعية في مجال إنعاش الاستثمار.

أولا، تتعلق التوصية الأولى بتسريع استكمال إصلاح الإطار التحفيزي للاستثمار وتوفير عروض تحفيزية جذابة وديناميكية، وهذا بالضبط ما يمنحه الميثاق الجديد للاستثمار، والذي يضع أربعة أنظمة للدعم شاملة لكل فئات المشاريع الاستثمارية، حيث تم إلى حدود الآن تفعيل نظامين للدعم من أصل أربعة، وبفضل الميثاق الجديد للاستثمار تم توحيد أنظمة الدعم المالي للاستثمار من خلال إحداث صندوق إنعاش الاستثمار.

أما التوصية الثانية، فتمم الحاجة لتحسين الإطار الإستراتيجي والمؤسسي، من خلال وضع إستراتيجية وطنية من أجل تنمية الاستثمار وتحفيزه وإنعاشه.

وفي هذا الصدد، تشتغل الوزارة في إطار تنزيل التوجهات الملكية السامية المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500.000 منصب شغل في كل جهات المملكة، على بلورة إستراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة وتنزيلها حسب البعد الجهوي والبعد القطاعي مع السهر على الالتقائية بين كل المتدخلين.

وبالنسبة للتوصية الثالثة، فيتعلق الأمر بتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار من خلال تكريس دور المراكز الجهوية للاستثمار في عملية الاستثمار.

وفي هذا الإطار، تم توحيد حكامه الاستثمار حول رئيس الحكومة

ووضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت وصايته المباشرة، مع تفويض بعض الصلاحيات لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وستواصل هذه الوزارة تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية لتمكينها من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، بتغيير القانون 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وأخيراً، تهم التوصية الرابعة وضع خطة عمل حكومية في مجال تحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة في مارس الماضي خلال الندوة الوطنية لمناخ الأعمال على إطلاق خارطة طريق متعددة السنوات، تستجيب لأولويات المملكة فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال. شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم، شكرا على مساهمتكم.

وأشكر الجميع على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.**1- تمة مداخلة المستشار السيد خلمين الكرش:**

.. فيما يخص الغياب المتفشي في قطاع التعليم، تجدر الملاحظة الى ان التقرير نفسه يخلص الى وجود تناقضات في المعطيات، فقد سجلت فوارق مهمة في البيانات والاحصائيات الخاصة بالغياب غير المبرر الممسوكة على مستوى كل من الاكاديميات والإدارة المركزية، وهو ما يعكس سوء التدبير وتفشي المحسوبية والزبونية.

أما ما يتعلق بالاحتفاظ بالملاحظ غياب معطيات مفصلة حول المنظومة التعليمية وطنيا وجهويا ومحليا تسمح بإبراز مكامن الاختلال هل هو تدبيري أو مؤسسي او هما معا، وماهي المعوقات التي تقف امام تحقيق جودة التعليمات؟

إن معالجة هذه الإشكالات تبين بوضوح عدم كشف تقرير المجلس لحقيقة الأسباب والدواعي الحقيقية للاختلالات التي يعرفها القطاع، المتجلية في سيادة المحسوبية والزبونية، كما أن استنتاجات المجلس اتسمت بالتسرع، وعدم الكشف عن غياب رؤية استراتيجية لتدبير الموارد البشرية لهذا القطاع، وعدم التطرق للعوامل التي أدت إلى فشل

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين ندعو إلى ضرورة:

- ترشيد الإنفاق العمومي في ظل التدبير المبني على النتائج ووضع نظام معلوماتي يمكن من تتبع نجاعة الأداء، مع تمكين البرلمان من تقارير النجاعة في وقت مناسب من أجل مناقشتها؛

- محاربة الرشوة بمختلف تجلياتها وحماية المبلغين عنها (مع الأسف تابعنا تعرض مبلغين عن الرشوة لمضايقات)؛

- التسريع بإصلاح المرسوم المنظم للصفقات العمومية الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة من طرف السيدات والسادة النواب والمستشارين؛

- إلزام الإدارات العمومية بنشر صفقاتها ونتائجها في مواقعها الرسمية وعدم الاكتفاء بنشرها في البوابة الوطنية الموحدة؛

- تقليص مجال تدخل المراقب المالي فيما يتعلق بالمراقبة القبلية وتعزيز حضوره في المراقبة البعدية؛

- النشر السنوي لتقرير الصفقات بما فيها سندات الطلب والاتفاقات والعقود التي أبرمتها كل إدارة عمومية؛

- مراجعة الإطار القانوني للجنة الوطنية للطلبات العمومية عبر إصدار نص قانوني ينظمها ودراسة إمكانية إلحاقها بمجلس المنافسة لتعزيز استقلاليتها؛

- التسريع بإخراج منظومة القانون الجنائي، لاسيما المقترضات المرتبطة بربط المسؤولية بالمحاسبة وتجريم الإثراء غير المشروع؛

- توسيع مجال تطبيق نظام التصريح بالامتلاكات ليشمل كل الذين يتقلدون مسؤوليات عمومية أو إدارية وذوهم.

منظومة الحماية الاجتماعية:

لقد تعززت منظومة الحماية الاجتماعية من خلال المصادقة على القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية. وهو القانون الذي يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية التي تعتبر مدخلا أساسيا لضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وفي هذا السياق، نؤكد على أن السياسات الاجتماعية عابرة للحكومات، فبعض البرامج يتجاوز عمرها الزمن الحكومي، وتجسد الاختيارات الاستراتيجية للدولة وليس فقط اختيارات وبرامج حكومة معينة. غير أن عدد هذه البرامج التي فاق 100 برنامج للدعم والاستهداف تعاني من بعض الاختلالات التي وجب التنبيه لها من قبيل كثرة وتشتت هذه البرامج؛ وضعف التقائتها وتكاملها؛ وضعف أو غياب منظومة قادرة على التتبع والتقييم؛ بالإضافة إلى ضعف النتائج المحققة مقارنة بالميزانيات المرصودة، أمليين أن يسهم إحداث السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان في تجاوز هذه المعوقات.

الحوارات الاجتماعية القطاعية، فضلا عن الاحتقان الاجتماعي المزمّن الذي يعاني منه.

II- تنمة مداخلة المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

... لفائدة المحاسبين العموميين والمديرين والأمرين بالصرف ومساعدتهم، ولاسيما الجماعات الترابية، وذلك بهدف مواكبتهم، ومساعدتهم على الاطلاع بالمستجدات القانونية، وتأهيلهم للاشتغال وفق حكمة جيدة.

وفي الوقت ذاته، أثير معكم إمكانية فتح باب الاستشارة أمام الأمرين بالصرف، باعتبار شريحة عريضة منهم تفتقد الى التجربة الضرورية في التسيير، لاسيما لما يتعلق الأمر بالمختخبين.

ثانيا نؤيد ما جاء في التقرير من خلاصات وتوصيات، تتعلق بالحرص على اعتماد التعديلات اللازمة للقوانين، والنصوص التنظيمية، في أقرب الأجل، قصد توفير السند القانوني لتنفيذ تعميم التأمين الاجباري الأساسي على المرض، دون أن سى التوصيات المتعلقة بضعف التأطير البيداغوجي للأساتذة بالتعليم.

وكذا، التوصيات المتعلقة بمواجهة التفاوت على مستوى التوزيع الجغرافي للأطر الطبية، ومعالجة النقص الكبير في الأطر الطبية والشبه طبية.

حضرات السيدات والسادة،

هذه بعض النقط المستقاة من قراءتنا لعرض السيدة الرئيس الأول، والذي كان غنيا بالملاحظات والتوصيات، ومليئا، بالتفاصيل، والتي تعذر علينا اثارها نظرا لضيق الوقت، وفي الأخير أجدد شكري للسيدة الرئيس الأول، ولكل السادة الرؤساء والقضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

III- تنمة مداخلة المستشارة السيدة لبنى علوي:

تتبع الأوراش الإصلاحية الكبرى:

لقد وضع دستور 2011 والقانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية إطارا قانونيا ومؤسستيا من أجل إصلاح المالية العمومية وتعزيز شفافية التدبير العمومي، وهو ما ساهم في تحسن وضعية المالية العمومية.

غير أن هذه الإصلاحات على أهميتها تبقى غير كافية في مواجهة التحديات والتقلبات، لاسيما بعد أزمة "كوفيد-19"، التي أعادت تسليط الضوء على مفهوم "الدولة التدخلية".

وفي هذا السياق، تبقى الإشكالات المرتبطة بضعف الحكامة والنجاعة وبطء الرقمنة وتفشي الفساد بمختلف أشكاله وتجلياته من المعوقات التي تحول دون إمكان مساهمة المالية العمومية في التنمية المنشودة.

والنقائص، فإن منظومة الاستثمار ليست بأفضل حال، وهو ما يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني وتنافسية النسيج المقاوالاتي المغربي.

إن بلوغ الدولة الاجتماعية رهين ببلوغ اقتصاد قوي قادر على خلق الثروة والابتعاد عن اقتصاد الرعب الذي أنتج لنا طفيليات اقتصادية تتغذى على مصالح الوطن.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ندعو إلى ضرورة:

✓ تنمية القطاعات المنتجة الموجهة للتصدير من خلال تيسير الأنظمة الاقتصادية الجمركية كالية لدعم الاستثمار وتسهيل العرض التصديري لبلادنا حتى يمكن أن تؤدي دورها كرافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والصناعي؛

✓ تحفيز القطاع غير المهيكل للانتقال إلى القطاع المهيكل، لتدارك فرص النمو المهمة؛

✓ جعل العقار العمومي في خدمة الاستثمار على مستوى خلق مناصب الشغل؛

✓ الانتباه إلى التأثير السلبي للضغط الضريبي على النشاط الاقتصادي، والقدرة الشرائية للمواطن؛

✓ تكريس العدالة المجالية في مجال الاستثمار العمومي وفق ضوابط موضوعية تراعي تدارك الخصائص في هذا الباب؛

✓ رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بدراسة ملفات الاستثمار، مع تقديم خدمات الدعم والمواكبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة.

قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي:

وإذ ننوه بهذا المسح الشمولي الذي استهدف سبعة محاور تتعلق بالموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية، التكوين الأساسي والتكوين المستمر لأطر هيئة التدريس، النقل المدرسي في الوسط القروي، التعليم المدرسي عن بعد، التعليم العالي عن بعد، منظومة التعليم العتيق والتكوين المهني الفلاحي، فإننا نؤكد توافق رؤيتنا لما نص عليه التقرير من تعداد للاختلالات والنقائص وما طرحه من توصيات ومقترحات لتجاوز تلك الاختلالات.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نسجل تكرار بعض الملاحظات والتوصيات في تقارير المجلس الأعلى بخصوص قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، مما يطرح أكثر من علامة استفهام لاسيما وأن بعض الملاحظات تقتضي تدخلات جذريا.

واقع القطاعات الإدارية والحكامة الترابية والتنمية المجالية:

يرتبط هذا المحور بأهداف الإصلاحات الكبرى، حيث السمة المشتركة بين هذه الإصلاحات هو تسريع التنمية المحلية وفق مقاربة مدمجة، لكن للأسف اصطبغت هذه الإصلاحات بإيقاع بطيء أثر

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبالنظر لأهمية منظومة الحماية الاجتماعية ندعو إلى ضرورة:

- التسريع بإصلاح أنظمة التقاعد في أفق بلوغ منظومة من قطبين اثنين بما يضمن ديمومة هذه الصناديق وفق مقاربة تشاركية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار عددا من التحديات؛

- إصلاح نظام التأمين الإجباري عن المرض، خصوصا بعد إدماج فئات واسعة في نظام تعميم التغطية الصحية؛

- إجراء تقييم شامل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

- مراجعة تشريعات الشغل: (مدونة الشغل ومدونة التعاضد)؛

- مأسسة الحوار الاجتماعي المزمكي والقطاعي كأساس حقيقية وحماية العمل النقابي والممارسة النقابية.

الإصلاح الجبائي:

لقد أضحت الإصلاح الجبائي اليوم مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية، فكثيرة هي التشخيصات التي تؤكد على أن الثقل الجبائي يقع على فئة معينة من المجتمع، مما يخل ميزان العدالة الجبائية.

فالفئات المتوسطة، لاسيما الموظفين هم الأكثر مساهمة في أداء الضرائب من باقي الفئات الأخرى نتيجة الاقطاع من المنيع لهذه الفئة واعتماد نظام التصريح الضريبي بالنسبة للشركات والمقاولات والمهن الحرة، وهو ما يفتح الباب أمام بعض الممارسات غير القانونية مثل التهرب والغش الضريبيين.

وتشير المعطيات الإحصائية الرسمية إلى أن:

- حوالي ستة ملايين مواطن يزاولون عملا مأجورا؛

- حوالي 61 في المائة منهم لا يؤدي الضريبة على الدخل؛

- إن السعر الأقصى المطبق في المغرب يعادل ستة أضعاف الشطر المعفي.

وبناء عليه، وللمعالجة النقص في إيرادات الضريبة على الدخل، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نقترح ما يلي:

✓ تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي بما يساهم في خلق عدالة ضريبية بين مختلف الخاضعين؛

✓ مراجعة نظام الإعفاءات الضريبية وربطها بخلق مناصب الشغل؛

✓ مراجعة النظام الضريبي وجعله محفزا ودامجا؛

✓ محاربة الغش والتهرب الضريبيين.

منظومة الاستثمار:

وإذا كانت المجالات المشار إليها أعلاه تعاني من عدد من الاختلالات

1. تتعلق التوصية الأولى بتسريع استكمال إصلاح الإطار التحفيزي للاستثمار، وتوفير عروض تحفيزية جذابة وديناميكية:

وهذا بالضبط ما يمنحه الميثاق الجديد للاستثمار، والذي يضع أربعة أنظمة للدعم شاملة لكل فئات المشاريع الاستثمارية.

حيث تم إلى حد الآن، تفعيل 2 أنظمة للدعم من أصل 4.

وبفضل الميثاق الجديد للاستثمار، تم توحيد أنظمة الدعم المالي للاستثمار، من خلال إحداث "صندوق إنعاش الاستثمار".

2. أما التوصية الثانية، فتم الحاجة لتحسين الإطار الاستراتيجي والمؤسسي من خلال وضع استراتيجيات وطنية، من أجل تنمية الاستثمار وتحفيزه وإنعاشه:

وفي هذا الصدد، تشتغل الوزارة، في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية، المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل، في كل جهات المملكة، على بلورة استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة وتنزيلها حسب البعد الجهوي والبعد القطاعي، مع السهر على الالتفائية بين كل المتدخلين.

3. وبالنسبة للتوصية الثالثة، فتتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار من خلال تكريس دور المراكز الجهوية للاستثمار في عملية الاستثمار.

في هذا الإطار، تم توحيد حكامه الاستثمار حول رئيس الحكومة، ووضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت وصايته المباشرة، مع تفويض بعض الصلاحيات لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وسنواصل تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، لتمكينها من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، بتغيير القانون 47-18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

4. وأخيراً توصية رابعة تهتم وضع خطة عمل حكومية في مجال تحسين مناخ الأعمال:

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة في مارس الماضي، خلال الندوة الوطنية لمناخ الأعمال على إطلاق خارطة طريق متعددة السنوات تستجيب لأولويات المملكة فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال.

٧- مداخلة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

على أهدافها الكبرى، فأمام تنامي الاحتقان الاجتماعي جراء تحولات جيواستراتيجية وانحسار المطر وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية ومنظومة الأسعار.

لقد لجأت الحكومة إلى مضاعفة النفقات ذات الطبيعة الاجتماعية وبرزت الحاجة كما يؤكد التقرير إلى تنزيل توجهات النموذج التنموي، من خلال تأهيل المنظومة الصحية والتعليمية وتحفيز الاستثمار ومراجعة النظام الجبائي وإصلاحه، ناهيك عن الإصلاحات التي تشمل القطاع العام وتعزيز الحكامة والتحول الرقمي وما تتطلبه مشروع تنزيل الحماية الاجتماعية وتسريع تفعيل الإطار الجديد للاستثمار الذي يهدف خلق الثروة وضمان توزيع مجالي عادل، بالإضافة إلى إصلاح منظومة المؤسسات والمقاولات العمومية، وتطوير قطاعات حيوية كالماء والطاقة والصناعة الدوائية، دون إغفال الحفاظ على التوازنات المالية مع التحكم في النفقات، ودفع عملية تنزيل الجهوية إلى إيقاع سريع لإرساء عدالة مجالية اجتماعية.

هذه المشاريع والإصلاحات المهيكلة تعتبر مدخلا لإرساء دعائم نموذج تنموي حقيقي، لكن التساؤل المركزي هو ما الذي جعل الحكومة لا تلتزم بالأجال المحددة.

صحيح، لقد تحركت الحكومة لكنها تحركت متأخرة وعلما أن تلتزم بالمقترحات والملاحظات المسجلة، لأن هذه الإصلاحات الكبرى مترابطة ومنظمة الأهداف وتأخير بعضها يؤثر على تقدم البعض الآخر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- مداخلة السيد وزير الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

حول "منظومة الاستثمار":

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

بداية اسمحوا لي أن أذكر بالأهمية الكبرى للاستثمار، الذي يعتبر قطاعا مصيريا وركيزة أساسية لتقوية الاقتصاد في بلادنا، خاصة في هاته المرحلة الجديدة، التي تتميز ببناء الدولة الاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وميثاق الاستثمار الجديد، يجسد هذه الدينامية الإيجابية التي يعرفها مجال الاستثمار لتشجيع خلق مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق المجالية.

وفي نفس سياق التوجيهات الملكية السامية، وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات على الإنجازات الكبرى التي حققها المغرب.

كما أعطى توصيات مهمة لتحقيق نقلة نوعية في مجال إنعاش الاستثمار.

- مردوديتها، وتحسينه؛
- ✓ تعميم مرجع مسار على تلاميذ مؤسسات التعليم العتيق، وذلك بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
 - ✓ إعداد نظام معلوماتي متكامل للتعليم العتيق في إطار النظام المعلوماتي المندمج للوزارة؛
 - ✓ وضع الخريطة المدرسية بالتعليم العتيق وفق منهجية التخطيط تراعي خصوصيات وحاجيات هذا التعليم المجالية والتربوية والاجتماعية؛
 - ✓ الرفع من عدد المفتشين التربويين المعتمدين بالتعليم العتيق في أفق تحقيق التغطية الشاملة لجميع مؤسسات التعليم العتيق مع اعتماد مفتشين تربويين متخصصين بحسب الأطوار الدراسية؛
 - ✓ الاستثمار الرقمي لتقارير المراقبة الإدارية والزيارات الصفية بمؤسسات التعليم العتيق؛
 - ✓ إعداد دفتر تحملات وتنزله لتأطير الدعم الممنوح لمؤسسات التعليم العتيق، وفق أهداف خارطة طريق التعليم العتيق؛
 - ✓ إعداد دفتر تحملات يتضمن جميع المعايير التقنية والمعمارية المطلوبة بمؤسسات التعليم العتيق؛
 - ✓ وضع برنامج عمل وطني وجهوي لصيانة مؤسسات التعليم العتيق.

السيد الرئيس السيدات؛

والسادة المستشارون المحترمون؛

ستستمر الوزارة من جهة في تجويد الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العتيق والتي تهم مختلف جوانبه التربوية والتدبيرية والمادية وفق مخطط إطار متكامل يراعي خصوصيات هذا القطاع، ويتطلع إلى الرفع من جودته التربوية، ومن جهة أخرى في ترقية التعليم الديني بالمغرب في إطار التعليم العتيق من خلال خصوصياته المتمثلة في الأهمية القصوى التي يولها للقرآن الكريم والعلوم الشرعية وتميزه بانفتاحه على المواد العلمية والحديثة.

VI- مداخلة السيد وزير الداخلية؛

بخصوص محوري "الحكامة التربوية والتنمية المجالية"، "النقل المدرسي بالوسط القروي".

السيد الرئيس المحترم؛

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس

في البداية أود أن أعرب عن اعتزازي بالمشاركة في هذه الجلسة، تفاعلا مع التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021 حول تقييم منظومة التعليم العتيق.

وإذ أثنى التوصيات الواردة في هذا التقرير التي من شأنها المساهمة في تحسين تدبير هذا المجال، يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مجموعة من المعطيات بشأن مضامين التقرير، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو التي ستتخذها في سياق تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتضمنة في التقرير الصادر عن المجلس.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا يخفى عليكم أن التعليم العتيق هو تعليم اختياري يتميز بخصوصيته وبطابعه المتعدد الأبعاد بحيث يندرج في ميدان التربية والتكوين ويرتبط بالحقل الديني وبالمجالين الاجتماعي والتاريخي.

وعرف تأهيل التعليم العتيق تطورا نوعيا في تجديد هندسته البيداغوجية وتوحيد برامج ومناهجه والارتقاء بالبنيات المادية لمؤسساته، والعناية بمختلف الأطر العاملة به، وكذا تلامذته وطلبته، ومع ذلك فهو يعاني من بعض الإكراهات، والصعوبات أصدر بشأنها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم سنة 2021 اثنتي عشرة توصية (12) همت مجالات التخطيط والبناء وتدبير المتدربين والمراقبة الإدارية والتربوية وتدبير الدعم، وتفعيل آليات التنسيق والتعاون.

ومن أبرز الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتفعيل هذه التوصيات:

- ✓ إعداد نص قانوني جديد يوطر التعليم العتيق ويحدد معالم واضحة للاستراتيجية التربوية الخاصة به ويوطر حفظ القرآن الكريم بمؤسساته؛

- ✓ وضع خارطة طريق وبرامج عمل لمواصلة تأهيل منظومة التعليم العتيق؛

- ✓ وضع آليات لتقييم منظومة التعليم العتيق وتتبعها ومراقبة تدبيرها؛

- ✓ الاستمرار في الانفتاح وفتح قنوات التواصل والتعاون مع القطاعات المتدخلة في تدبير المنظومة التربوية الوطنية ببلادنا؛

- ✓ برمجة عمل اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتعليم العتيق مرتين في السنة؛

- ✓ الاستمرار في إجراء الإحصاء السنوي لمؤسسات التعليم العتيق وفق المنهجية المتعارف عليها في هذا الشأن؛

- ✓ وضع تصنيف سنوي لمؤسسات التعليم العتيق حسب

الاقتصادي.

كما شاركت الجماعات الترابية ممثلة في المجالس الجهوية وجمعية الجهات في مجموعة من الورشات همت مراجعة القانون التنظيمي للجهات في شقه المرتبط بالاختصاصات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وذلك للانخراط في المجهودات الرامية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي لفترة ما بعد الجائحة.

2. جانب حفظ الصحة:

بالنسبة لمجال حفظ الصحة، فإن التقرير المنجز أدرج في التوصيات التعقيبات والملاحظات التي تمت إثارتها من قبل هذه الوزارة وكذا المجهودات المبذولة في هذا الشأن.

وجاء نص التعقيب في التقرير النهائي، كتعليق على توصية تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة بناء على تشخيص عميق لهذه الوحدات، كما يلي:

ارتباطا بالتوصية الأخيرة، فقد أوضحت وزارة الداخلية أنها تقوم بمواكبة الجماعات في مجال الوقاية وحفظ الصحة لتجاوز الصعوبات التي يعاني منها. وتضيف الوزارة أنها أطلقت برنامجين مهيكلين:

- برنامج تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، الذي انطلق سنة 2009 ويشمل حاليا 12 مدينة بكلفة إجمالية قدرها 158 مليون درهم؛

- برنامج إحداث مجموعات الجماعات الترابية من أجل بناء وتجهيز مكاتب جماعية لحفظ الصحة 2019-2024 بكلفة إجمالية تصل إلى 536 مليون درهم، والذي يهدف إلى رفع التغطية الترابية من هذه المرافق إلى أزيد من 64% بحلول سنة 2024 من خلال إحداث 67 مكتبا لحفظ الصحة في إطار مجموع الجماعات الترابية لفائدة 696 جماعة.

كما تولي الوزارة عناية خاصة للأطر العاملة بمكاتب حفظ الصحة من خلال سعيها إلى ملاءمة وضعيتهم الإدارية والمالية مع نظرائهم بالقطاعات الأخرى، وكذا دعم قدراتهم المهنية وتقديم المواكبة القانونية والدعم التقني اللازمين.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المعطيات تتعلق بسنة 2021، حيث أن مجال الوقاية وحفظ الصحة عرف حاليا عدة مستجدات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بالنسبة لبرنامج إحداث مجموعات الجماعات الترابية من أجل بناء وتجهيز مكاتب جماعية لحفظ الصحة 2019-2024: أصبح يهم هذا البرنامج إحداث 76 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة مشتركا بين الجماعات الترابية بكلفة إجمالية تبلغ 608 مليون درهم، مما يمكن من رفع التغطية الترابية من هذه المرافق إلى 71% بتمت سنة 2024.

- بالنسبة للموارد البشرية العاملة بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة: سيتم دعم هذه المكاتب الجماعية لحفظ الصحة بالأطر

الأعلى للحسابات برسم السنة المالية 2021، وهي مناسبة لأقدم للسيدة الرئيس الأول بالشكر على عرضها الهام، وبالشكر كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

إن وزارة الداخلية تولي أهمية وعناية كبيرتين لتقارير هيئات الرقابة والحكامه ببلادنا، خصوصا تقارير المجلس الأعلى للحسابات التي تحيط القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية بالمراقبة والتقييم، وتساهم في تجويد أدائها من خلال ترسانة من الاقتراحات والتوصيات التي لا يمكن إلا التنويه بها.

وفي هذا الإطار، يسعدني أن أقدم لكم التوضيحات التي أعدتها الوزارة جوابا على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره السنوي، وذلك فيما يتعلق بالحكامه الترابية والتنمية المجالية، وكذا النقل المدرسي بالوسط القروي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

همت ملاحظات وتعقيبات وزارة الداخلية التي تم إدراجها في التقرير النهائي النقطة المتعلقة بالتعاون والتنسيق وكذا بتوصية تتعلق بمجال حفظ الصحة:

1. جانب مجهودات الجماعات الترابية في التنسيق والتعاون:

ارتكزت تعقيبات وزارة الداخلية على إبراز 3 نقاط أساسية وهي:
- الإشارة إلى اللجان الجهوية لليقظة الاقتصادية التي شكلت الإطار الأنسب لتحقيق التنسيق والتعاون؛

- إبراز دور الجهات في معالجة تداعيات الأزمة الصحية لكورونا؛
- الإشارة إلى دورية وزارة الداخلية للجهات فيما يخص دعم المقاولات.

إذ جاء نص التعقيب في التقرير النهائي كما يلي:

في إطار مجهودات التنسيق والتعاون المبذولة من طرف الجماعات الترابية، تم على المستوى الجهوي إحداث لجان جهوية لليقظة الاقتصادية تحت قيادة السادة الولاة وبانخراط رؤساء مجالس الجماعات الترابية بهدف ضمان الإدارة الاستباقية للأزمة المرتبطة بجائحة كورونا بطريقة فعالة مع مراعاة الخصوصيات والأولويات الجهوية.

وقد تضمنت التقارير الدورية لهذه اللجان الجهوية مجموعة من المقترحات الكبرى لمواجهة تداعيات هذه الجائحة شملت 5 أقسام محورية هي: دينامية ودعم ريادة الأعمال، الاستثمار والتشغيل، التنظيم والتطوير، الجانب الاجتماعي والضرائب والتسوية.

وفي نفس السياق، تم تعميم دورية وزارية لمواكبة ودعم المقاولات المتوسطة والصغرى من طرف الجماعات الترابية لتحقيق الإقلاع

- المحور الأول: الملاءمة التشريعية والتنظيمية؛

- المحور الثاني: تعزيز مركزية وثائق التخطيط كمنطلق لتأطير ممارسة الاختصاصات وتفعيلها؛

- المحور الثالث: مأسسة وتنظيم آلية التعاقد التراخي، ولاسيما من خلال تفعيل الاتفاقيات الخاصة؛

- المحور الرابع: الانسجام بين اللامركزية واللامركزية الإدارية؛

- المحور الخامس: تامين مسلسل مواكبة الجهات لتفعيل الاختصاصات؛

- المحور السادس: تجويد آليات الحكامة التنظيمية والمالية للجهات.

كما أن خارطة الطريق هاته تضمنت مجموعة من الآليات الإجرائية والعملية الهادفة إلى تمكين الجهة من تملك وممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشاركة سواء على:

-- المدى القصير من خلال وضع وتنفيذ برنامج عمل أولوي (prioritaire) مرتبط بالإقلاع الاقتصادي والتشغيل من خلال:

- إصدار دورية مشتركة حول التفعيل الأمثل لممارسة اختصاص الجهة في مجال "دعم المقاولات"؛

- إعداد دليل توجيهي خاص بدعم المقاولات (باللغتين العربية والفرنسية)؛

- إعداد دليل توجيهي لتوطين وتنظيم مناطق الأنشطة الاقتصادية (باللغتين العربية والفرنسية)؛

- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل داخل الدائرة الترابية للجهة وتحيينه وتقييمه؛

- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد منهجية مسلسل التعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين؛

- تفعيل مجموعة من اختصاصات الجهة الذاتية في إطار اتفاقيات خاصة؛

-- أو المدى المتوسط بالاتفاق على استكمال تجويد تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة وذلك من خلال الملائمة التشريعية والتنظيمية سواء بالنسبة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة سواء لاختصاصات الجهة أو لاختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهة.

وفي هذا الصدد، تم إعداد مسودة أجندة تشريعية عرضت على اللجان الموضوعاتية للدراسة والتي تم تحديدها - خلال المرحلة الحالية - في أربع (04) لجان وهي:

الطبية والبيطرية وشبه الطبية والتقنية، وذلك عن طريق حصة سنوية من الضريبة على القيمة المضافة، يتم تحويلها لفائدة الجماعات التي تضم مقر المجموعة المنخرطة في برنامج إحداث 76 مجموعة للجماعات الترابية، حيث سيتم دعم هذه المرافق بـ 152 طبيبا، 76 طبيبا بيطريا، 152 ممرضا و152 تقنيا لحفظ الصحة.

إن مصالح هذه الوزارة حريصة على مواكبة الجماعات الترابية من أجل تدبير أمثل مالية هذه الجماعات خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي خلفتها جائحة كورونا وآثارها السلبية على المداخيل والنفقات حيث عرفت المداخيل تراجعا مهما أثر بشكل كبير على التزامات الجماعات الترابية؛

وفي هذا الإطار فقد استجابت الوزارة لطلبات مجموعة من الجماعات الترابية من أجل منح حصص دعم لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه شركائها.

وعليه فقد تم تقديم الدعم المالي اللازم لتمويل النفقات الإجبارية وموازنة ميزانيات الجماعات الترابية التي تعاني من عجز بمبالغ سنوية تتجاوز 800 مليون درهم، إذ بلغ خلال سنة 2022 عدد الجماعات المستفيدة حوالي 370 جماعة ترابية؛

وتعمل هذه الوزارة على حث الجماعات الترابية من خلال دوريات إعداد وتنفيذ الميزانية لكل سنة بضرورة عقلنة وترشيد نفقاتها والوفاء بالتزاماتها المالية خصوصا الإجبارية منها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تفعيلا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة وفي انسجام تام مع التوصيات الواردة في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد إطار البرنامج الحكومي الحالي، خاصة فيما يتعلق باستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وتفعيلا لتوصيات المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، قامت هذه الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتلخص في التالي:

2. فيما يتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها:

قامت وزارة الداخلية بشراكة مع جمعية جهات المغرب وكافة القطاعات الوزارية المعنية بهذا الورش باعتماد إطار توجيهي يتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة ووضع خارطة الطريق تمت المصادقة عليها من طرف القطاعات الوزارية المعنية ورؤساء مجالس الجهات ووزارة الجهات خلال الاجتماع الدوري المنعقد بتاريخ 15 أبريل 2021، والتي تضمنت نتائج التشخيص التشاركي لأهم الإشكالات المرتبطة باختصاصات الجهة الذاتية والمشاركة وكيفية تجاوزها من خلال المحاور الآتية:

2. الجانب المالي:

تنفيذا لمقتضيات الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة بشكل تدريجي، نسبة محددة من ضرائب الدولة تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة في أفق بلوغ لسقف 10 ملايين درهم سنة 2021 (المادة 188 من القانون التنظيمي للجهات).

حيث أنه حددت قوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023 سقف التحملات للحسابات المرصودة لأموال خصوصية "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات" و"صندوق التضامن بين الجهات" على التوالي 9 ملايين درهم ومليار درهم.

فيما يتعلق بالصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات، لقد تم رفع نسب حصص الجهات من 2% إلى 5% بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ومن 13% إلى 20% بالنسبة للرسم على عقود التأمين، كما يتم توزيع حصص الجهات من هذا الحساب حسب معايير عدد السكان، المساحة والمخصصات الجغرافية.

بالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات الهادف إلى ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليل من التفاوتات بين الجهات تخصص له 10% من حصة الجهات من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات وذلك لتزويده بالمداخيل حيث حددت معايير توزيع هذه المداخيل بموجب المرسوم رقم 2.17.667 الصادر بتاريخ 20 نونبر 2017، كما نص نفس المرسوم على أن تحديد النسب المثوية المخصصة لكل معيار سيتم بمقتضى قرار لوزير الداخلية بعد استشارة رؤساء مجالس الجهات.

وفي هذا الصدد تم إعداد مشروع قرار لوزير الداخلية بتوزيع مداخيل صندوق التضامن بين الجهات اعتمادا على طبيعة المشاريع الممولة حسب أولويات السياسات العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن المشاورات مع رؤساء الجهات تبقى قائمة.

أما بالنسبة لصندوق التأهيل الاجتماعي، فلقد تم إحداثه بمقتضى المادة 229 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات والذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، وتم إحداثه لمدة اثنا عشر سنة ويعتبر رئيس الحكومة أمرا بقبض مداخيل وصرف نفقات صندوق التأهيل الاجتماعي.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 230 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، قامت هذه الوزارة بدعوة رئيس الحكومة في سنة 2018، بتعيين ولاية الجهات أمرين مساعدين بقبض موارد وصرف نفقات هذا الحساب.

- لجنة التنمية الاقتصادية:

- لجنة النقل:

- لجنة التكوين المهني والتكوين المستمر والشغل:

- لجنة البيئة.

وباشرت استئناف أشغالها ابتداء من تاريخ 17 مارس 2023 بتزامن مع مجموعة من المستجدات التي تشكل مرجعيات أساسية تؤطر أشغال اللجان الموضوعاتية وهي:

- التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2022/2023 والتي أكد من خلالها جلالته على محورين رئيسيين: ندرة الماء والاستثمار؛

- تنزيل النموذج التنموي الجديد؛

- صدور القانون - إطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار؛

- البرنامج الحكومي 2021-2026؛

- انطلاق تنزيل برنامج مدن الكفاءات والمهن؛

- التوصيات الصادرة عن أشغال لجنة القيادة الاستراتيجية خلال اجتماعها الدوري المنعقد يوم الخميس 03 نونبر 2022.

وتسعى هذه الورشات الموضوعاتية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الآليات الإجرائية المتعلقة بتفعيل ممارسة الجهة لبعض الاختصاصات التي يتعين إتمام إصدارها؛

- البت في مقتضيات مسودة مشروع المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل الجهوي؛

- اقتراح السيناريوهات المناسبة بخصوص بعض الاختصاصات في إطار الملائمة التشريعية والتنظيمية؛

- اقتراح النصوص التي تقتضي التعديل أو التتميم في إطار الملائمة التشريعية.

هذا، ولتجاوز التحديات سواء المرتبطة بالممارسة العملية لاختصاصات الجهة ذات الصلة بالملائمة التشريعية، بصفة خاصة، أو تلك المتعلقة بصفة عامة بتنزيل مقتضيات القوانين التنظيمية المؤطرة للجماعات الترابية والتي أبانت التجربة والممارسة العملية عن بعض الصعوبات في تنزيلها، بادرت وزارة الداخلية إلى فتح ورش المراجعة العامة لهذه القوانين التنظيمية، لاسيما وأن بعض هذه المقتضيات شكلت موضوع أسئلة شفوية وكتابية وكذا مقترحات قوانين تنظيمية تعديلية صادرة عن مجموعة من الفرق البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين.

- فيما يتعلق بالمبالغ المحولة للجهات:

بالنسبة للولاية الانتدابية 2016-2021 قارب مجموع المبالغ المحولة للجهات مبلغ 42,53 مليار درهم أي حوالي 97% من حجم المبالغ المتوقعة في نفس الفترة؛

فيما يتعلق بسنة 2022 فقد تم تحويل ما يناهز 9,25 مليار درهم أي حوالي 93% من الموارد المتوقع رصدها خلال هذه السنة.

- أما بخصوص صندوق التضامن بين الجهات (والذي يشكل 10% من مداخيل مجالس الجهات):

قارب مجموع المبالغ المحصل عليها بهذا الصندوق ما مجموعه 3,3 مليار درهم مع متم الولاية الانتدابية السابقة أي حوالي 96% من حجم المبالغ المتوقعة في الفترة 2018-2021، أي منذ اعتماد قانون المالية لسنة 2018، القاضي بتفعيل رصد 10% من الصندوق الخاص لحصيلة الضرائب المرصودة للجهات إلى صندوق التضامن بين الجهات هذه الموارد بلغت إلى حدود شهر يونيو من هذه السنة 4.6 مليار درهم، علما أنه قد تم تحويل مليار درهم من هذه الموارد سنة 2020 لفائدة الحساب الخصوصي كوفيد-19.

وأخيرا، فإن وزارة الداخلية تعمل على تعزيز وتنوع الموارد المالية للجهات، فبالإضافة إلى المداخيل الجبائية، وصناديق الدعم الهبات والوصايا والاقتراضات من المؤسسات المالية الوطنية والدولية، وضعت مجموعة من آليات التعاون والشراكة (الشراكات بين الدولة والجهات والشراكات مع القطاعين العام والخاص).

3. إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات:

ترسيخا للجهة كرافعة للتنمية تنكب وزارة الداخلية على إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات على صعيد كل جهة بتمثيلات على صعيد كل عمالة وإقليم على الأقل، حيث أعدت إطارا قانونيا يتلاءم مع سياسة الدولة القائمة على الجهة بتشاور مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية علاوة على مختلف الفرقاء الاجتماعيين يتمثل في مشروع القانون رقم 83.21 يتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات وستسمح هاته الشركات بعقلنة الاستثمارات المنجزة في القطاع، وبمعالجة الفوارق المجالية في توزيع الخدمات العمومية ذات الصلة كما تشكل مجالا مؤسستيا مناسباً للتفاهية المتدخلين، وتشارك إمكاناتهم، والحفاظ على مكتسب تعدد الخدمات في هذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب قد صادق خلال جلسته العامة التشريعية ليوم الإثنين 12 يونيو 2023 على مشروع القانون السالف الذكر.

4. الموارد البشرية:

في إطار تنزيل القواعد التنظيمية للجهوية المتقدمة، عملت وزارة الداخلية على مواكبة مجالس الجهات من خلال تدعيم مواردها البشرية بهدف تمكينها من القيام بالأدوار الريادية التي تضطلع بها وفق مقتضيات دستور المملكة.

وقد تم تكريس هذه المواكبة على مستويين:

- المستوى الأول: يتعلق بتمكينها من الكفاءات اللازمة، من خلال نشر وتبعية قرارات فتح مباريات التوظيف بجميع الدرجات والتخصصات ببوابة التشغيل العمومي وكذا بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية.

وقد عرف العدد الإجمالي لموظفي مجالس الجهات تطورا نوعيا من حيث التأطير، إذ ارتفع بشكل ملموس من 404 سنة 2015 إلى 865 سنة 2023.

وبلغ عدد المناصب المالية المخصصة لهذه المباريات بالجهات خلال الربع الأول من السنة الجارية 55 منصبا مفتوحا.

- المستوى الثاني: يتعلق باستقطاب الكفاءات ذات تجربة وخبرة عالية لولوج مناصب المسؤولية بإدارات الجهات، وفي هذا الصدد، صدرت مجموعة من النصوص التنظيمية سنة 2021 منها:

- المرسوم المتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجهات والأجور والتعويضات المرتبطة بها؛

- قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد شروط وكيفية التعيين في بعض المناصب العليا بإدارات الجهات.

ومن أجل تفعيل هذه المقتضيات صدر المنشور عدد D-7563 في 15 نونبر 2021 المتعلق بتأطير عملية التعيين في هذه المناصب العليا - التي يبلغ عددها 441 منصبا.

وإلى جانب هذه المناصب، تتوفر الجهات على الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع التي يترأسها مدير، والذي يتم تعيينه وفق الشكليات الواردة في المنشور رقم 278 بتاريخ 17 يناير 2022 ولتسيير إدارة هذه الوكالات تتوفر كل وكالة على 3 أقسام و6 مصالح.

ومن أجل تأمين استقطاب الأطر ذات تجربة وخبرة عالية بإدارات الجهات تقوم الوزارة بما يلي:

✓ نشر وتبعية قرارات فتح باب الترشيح ببوابة التشغيل العمومي وكذا بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية؛

✓ مشاركة السيدة والسادة العمال المدراء بالمديرية العامة للجماعات الترابية في لجان انتقاء المترشحات والمترشحين لمنصب المدير العام للمصالح ومدير الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع؛

✓ التأشير على قرارات التعيين من طرف السلطة الحكومية المكلفة

الإجبارية وتحقيق انسجام بين جميع الجماعات الترابية. كما أن هذه الوزارة تقوم بعد دراسة الطلبات التي تتقدم بها الجماعات الترابية لتمويل نفقات التجهيز عن طريق منح من الحساب الخصوصي للضريبة على القيمة المضافة، ونخص بالذكر المشاريع الملتزم بها والمدرجة في اتفاقيات مؤسرها.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية، فيمكن الإشارة في هذا الصدد إلى النقاط التالية:

1. الإطار الاستراتيجي للتنقلات الحضرية:

تعمل وزارة الداخلية حاليا على تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية التي انطلقت منذ سنة 2008، وذلك بإعداد "خارطة طريق وطنية للتنقلات المستدامة في أفق سنة 2035"، تروم وضع رؤية واضحة ومتناسكة للتنقلات الحضرية المستدامة، وخطة عمل ملموسة وواقعية تخص جوانب مختلفة كالحكامة والتمويل وآليات التنفيذ (إلخ). وترتكز على نهج قائم على تقييم مؤشرات الأداء ومقاربة التدبير المرتكز على النتائج.

2. الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع التنقلات الحضرية:

تعمل الوزارة حاليا على إعداد مشروع نص تشريعي خاص بالتنقلات الحضرية، يسعى إلى إعطاء تعريف دقيق للنقل الحضري وما بين الجماعات ويعمل على التخطيط والتنظيم له مع مراعاة احترام البيئة والسلامة لكل أنماط النقل داخل المحيط الترابي للجماعات الحضرية أو هيئاتها.

كما تشارك الوزارة في إطار اللجان الموضوعاتية بين مؤسساتية المكلفة بتنزيل ورش الجبوية المتقدمة والتي تضم لجنة مكلفة بإتمام دراسة الاختصاصات الذاتية للجهة في مجال النقل، وذلك عبر:

- إعداد مشروع مرسوم متعلق بتحديد مسطرة إعداد تصميم النقل داخل الدائرة الترابية للجهة؛

- تنظيم خدمات النقل الطرقي غير الحضري للأشخاص بين الجماعات الترابية داخل الجهة.

3. تخطيط وتدبير التنقلات الحضرية:

تعمل الوزارة جاهدة على اتخاذ عدة تدابير وإجراءات من أجل ترسيخ آليات التخطيط المستدام، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والتقني والقانوني لتحفيز الجماعات الترابية على إنجاز مخططات التنقلات المستدامة، حيث تصل مساهمة الوزارة إلى 50% من تكلفة الدراسات. وبفضل هذه الدينامية أصبحت 12 مدينة تتوفر على مخططات للتنقلات الحضرية وستة مدن تواصل إنجازها بتكلفة بلغت حوالي 166 مليون درهم ساهمت منها الوزارة بما يفوق 82 مليون درهم.

ومن أجل تكريس نهج التخطيط في مجال التنقلات الحضرية، قامت وزارة الداخلية بإعداد دليل منهجي بشراكة مع البنك الدولي،

بالداخلية وفق المادة 124 من القانون التنظيمي رقم 111.14.

وتبقى مصالح وزارة الداخلية رهن إشارة مجالس الجهات لمواكبتها من خلال التأطير الجيد وجلب كفاءات كفيلة بالرفع من نجاعة الأداء بإدارتها وتحقيق التنمية الجهوية في مفهومها الشمولي، وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بخصوص الارتقاء بتدبير الجماعات في الوسط القروي، فعلاوة على دعم الموارد الذاتية لهذه الجماعات الرسوم الجبائية التي جاء بها القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، تم اعتماد نظام مندمج لتدبير مداخيل جبايات الجماعات الترابية (GIR-CT⁵) وذلك من أجل الرفع من قدرتها التدييرية، ويمكن النظام السالف الذكر شسيعي مداخيل الجماعات الترابية ومجموعاتها عند استيفائهم للمداخيل من استخراج وصول وتصاريح الدفع بطريقة إلكترونية.

وفي هذا الصدد تم إصدار دوريات متعلقة بهذا الموضوع من بينها دورية مشتركة بين السيدين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 03 مارس 2020، حول استعمال التدبير المندمج للمداخيل في إنجاز عمليات شساعة مداخيل الجماعات الترابية ومجموعاتها، ودورية السيد وزير الداخلية رقم 9229 بتاريخ 01 يوليو 2020 المتعلقة بتعميم استعمال منظومة التدبير المندمج لمداخيل الجماعات الترابية.

وعلى هذا الأساس، يتعين على الجماعات في الوسط القروي السعي إلى تعزيز مواردها الذاتية ولاسيما الجبائية منها من خلال تفعيل مقتضيات القانون رقم 07.20 المشار إليه أعلاه وتحديث وعقلنة تدبير هذه الموارد على ضوء الملاحظات والتوصيات المضمنة بتقارير المجلس الأعلى للحسابات.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة الداخلية لتمكين الجماعات الترابية من تجويد الخدمات المقدمة للسكان المحلية، وأخذا بعين الاعتبار التغييرات التي طرأت على المجال الترابي والتطور الديمغرافي لهذه الجماعات والإكراهات التي يعرفها الحساب الخصوصي المتعلق "بحصة الجماعات الترابية من منتج الضريبة على القيمة المضافة"، تم تحديد الحصص الإجمالية من هذه الضريبة بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم والجماعات بناء على الموارد الضرورية لضمان تسيير المرفق العام، أخذا بعين الاعتبار أساسا عدد سكان الجماعة والمداخيل الذاتية للجماعة أو العمالة أو الإقليم والمجهودات التي تقوم بها المصالح الجبائية المحلية لتحسين مردوديتها، بهدف عقلنة النفقات

⁵ Système de gestion intégrée des dépenses et gestion budgétaire des Collectivités Territoriales

الترابية من طرف الدولة في قطاع النقل الحضري في ظل التوجهات الاستراتيجية لهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

نظرا للأدوار المنوطة بالوكالات الحضرية، كآليات مؤسسية للتخطيط والتدبير الحضري، تحرص وزارة الداخلية في إطار التنسيق المشترك مع القطاع الحكومي المكلف بالتعمير على اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى الاستجابة للدينامية والتطور الحضري، ووضع الآليات الكفيلة بتأطير حركية التعمير، بغية تأهيل مجالاتنا الحضرية، وجعلها فضاءات رحبة قادرة على استقطاب الاستثمار والارتقاء بالمشهد العمراني والمعماري.

وفي هذا الإطار، فقد تم أساسا العمل على دراسة وتعديل بعض مقتضيات النصوص القانونية، وكذا دراسة وإعداد نصوص تنظيمية جديدة، تروم إلى مراجعة بعض الإجراءات المعتمدة نظرا لمحدوديتها، فضلا عن تبسيط المساطر التي من شأنها إضفاء مزيد من الوضوح على القواعد المنظمة لمجال التعمير، بما في ذلك احترام الأجل اللازمة لدراسة ومنح الرخص.

وكإجراءات مواكبة، فقد تم العمل على توجيه مجموعة من الدوريات المشتركة من أجل تبسيط وشرح مجموعة من المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل تهم على وجه الخصوص، الترخيص بالبناء بالوسط القروي، والمراقبة في مجال التعمير والبناء، بالإضافة إلى إعداد دلائل في مجال التعمير.

وفي مجال أعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص والوثائق القانونية من طرف الجماعات الترابية والسلطات المحلية، عملت هذه الوزارة على إطلاق مجموعة من الأوراش المتعلقة بالانتقال الرقمي من بينها منصة إلكترونية تفاعلية وموحدة، على صعيد مجموع تراب المملكة.

هذا، وتعمل وزارة الداخلية على تنزيل النصوص التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية.

أما فيما يتعلق بمحور حكامه وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق، فإن أجهزتها تخضع لمقتضيات القانون رقم 16.04 المتعلق بتهيئة واستثمار ضفتي أبي رقرق، حيث يحدد القانون السالف الذكر تركيبة مجلس الإدارة، ودورية انعقاد اجتماعاته، وفي هذا الإطار وجبت الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تحرص خلال انعقاد اجتماعات مجلس إدارة الوكالة، على ضرورة التقيد الصارم بهذه المقتضيات، كما أن المجلس المذكور يطالب ممثلي الوكالة بضرورة تقديم التوضيحات اللازمة حول ما تم اتخاذه من إجراءات في إطار أجرأة التوصيات التي تم اتخاذهها خلال اجتماعات مجلس إدارة وكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق.

يروم توحيد المنهجية والمعايير المتعلقة بمخططات التنقلات الحضرية المستدامة مع الحرص على توافقها مع الاستراتيجيات والتوجهات والوثائق القطاعية. وتعمل الوزارة على تعميمه ونشره عبر ورشات مبرمجة خلال هذه السنة.

4. تدبير حركة السير وتوقف السيارات:

تعمل هذه الوزارة على تأسيس إطار مرجعي للتنقلات الحضرية المستدامة مبنية على مبدأ تعدد الأنماط.

يتمثل في الإنجازات التالية:

- إنجاز دليل لتنفيذ مخططات السير، يضع المنهجية والأدوات اللازمة من أجل تفعيله وتعميمه على الجماعات الترابية تطوير أنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام من خلال تقديم الدعم التقني والتنظيمي والمالي للجماعات الترابية؛

- إعداد عقد تدبير مفوض نموذجي يحدد الأحكام التقنية والمالية التي يتعين اعتمادها في إطار التعاقد مع القطاع الخاص لتدبير مرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز الجماعي؛

- إعداد دليل مخططات وسائل النقل المستدامة الصديقة للبيئة؛

- العمل على تعميم مخططات السير والركن في المدن والحواضر التي يفوق عدد سكانها 200.000.

5. تطوير النقل العمومي الحضري:

تبذل هذه الوزارة المزيد من الجهود لتأهيل قطاع التنقلات الحضرية والنقل وعصرنته، وهو ما أسفر عن مجموعة من الإنجازات، تمثلت أهمها في إحداث شبكة للترامواي وخطوط من الحافلات ذات الخدمة العالية الجودة داخل مسارات خاصة مع تشجيع التصنيع المحلي للحافلات حيث تم تصنيع، إلى غاية اليوم، 279 حافلة.

6. تمويل قطاع التنقلات الحضرية:

تم إحداث صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، منذ سنة 2007، والذي تم تعميمه وتعديله بموجب قانون المالية لسنة 2014، وذلك بغية تمويل مشاريع مسارات خاصة للترامواي والحافلات ذات الجودة العالية بما يعادل 20 مليار درهم، إلى حدود سنة 2027.

كما تم صرف من هذا الصندوق ما يناهز 7.79 مليار درهم، إلى حدود 31 دجنبر 2022، لفائدة عدة مشاريع نذكر منها بالخصوص مشاريع الترامواي، وكذا الحافلات ذات الخدمة العالية الجودة واقتناء 350 حافلة للنقل الحضري.

كما تعمل الوزارة على استدامة تعبئة صندوق مواكبة النقل العمومي، الحضري تماشيا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات، بإعداد إطار مرجعي لدراسة حول النمط الجديد لمواكبة الجماعات

القروي، فإن هذا المرفق الهام تعثره مجموعة من الإكراهات تتمثل بالأساس في:

- غياب نموذج للتدبير يُحدد إطاره المؤسساتي والمالي؛
- عدم تحديد المسؤوليات بشكل واضح؛
- ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين.

وسعى منها إلى تذليل هذه الصعوبات تعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جاهدة في إطار مرحلتها الثالثة، على حث كافة أجهزة الحكامة التابعة لها ومختلف الأطراف المتدخلة في هذا المجال على ضرورة بلورة نموذج أو نماذج تُمكن من تدبير أمثل لهذا المرفق وتؤطر كافة التدخلات المتعلقة به، وذلك بهدف تجاوز الإكراهات المحيطة به وتجويد الخدمات المقدمة، بما يُمكن من محاربة الهدر المدرسي وتشجيع التمدرس وخاصة في صفوف التلاميذ المنحدرين من الفئات الهشة والفقيرة.

في السياق ذاته وبناء على الفصل 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 الذي ينص على أن النقل المدرسي في المجال القروي يعد من الاختصاصات الذاتية الموكولة لمجلس العمالة أو الإقليم، فإن وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية تقدم الدعم المالي والتقني لمجموعة من مجالس العمالات والأقاليم لاقتناء حافلات النقل المدرسي وتجويد خدمات هذا المرفق وتحسين حكامته وضمان استمراريته خاصة بالنسبة لبعض المجالس التي تعرف عجزا ماليا.

وفي إطار التحسيس بأهمية هذا المرفق ودراسة مختلف إشكالياته، تم تنظيم يوم دراسي وطني حول موضوع: "النقل المدرسي في العالم القروي بين إكراهات التدبير وسبل تطوير الخدمات"، من طرف الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم وبمشاركة هذه الوزارة (المديرية العامة للجماعات الترابية)، خلص إلى تقديم مجموعة من التوصيات همت المجالات، القانونية المالية البشرية والتدبيرية والتي توجد في طور الدراسة من أجل تفعيلها في أفق النهوض بهذا المرفق وتجويد خدماته.

واليا تنكب هذه الوزارة على إعداد مشروع دورية تتعلق بمرفق النقل المدرسي بالمجال القروي، تأخذ بعين الاعتبار مختلف توصيات المجلس الأعلى للحسابات واليوم الدراسي المنظم لهذا الغرض بهدف تأطير وضبط ممارسة هذا الاختصاص من قبل مختلف المتدخلين.

وفيما يخص مطالبة الوكالة باعتماد استراتيجية واضحة في مجال إحداث شركات جديدة تابعة لها أو حل تلك التي توجد في حالة توقف عن ممارسة أنشطتها، فجدير بالذكر أنه خلال اجتماعات لجنة الافتتاح يتم حث الوكالة على اتخاذ قرار واضح في شأن حل الشركات التابعة للوكالة والتي توقفت عن مزاوله أية نشاط، ويتم تحديد الأجل الأقصى لاتخاذ مثل هذه القرارات، تاريخ انعقاد أقرب مجلس الإدارة الوكالة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الوكالة واعية بضرورة تحديث وتحسين هيئات حكومتها، حتى تتماشى مع كافة التحولات، حيث بادرت في هذا الإطار بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية إلى مراجعة هيكلها التنظيمي، وهو الهيكل الذي تم التأشير عليه بتاريخ 14 يناير 2022.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تنويع مصادر تمويل ميزانية الوكالة، بدل الاعتماد الحصري على منتج تسويق العقارات التي تم تجهيزها، فالوكالة التزمت بالعمل على إنجاز دراسة تقنية من أجل إعادة تقييم نموذجها الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تدعو باستمرار الجماعات الترابية المعنية إلى تحويل ما تبقى في ذمتها كمساهمات مالية لحساب وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق وذلك لتمكين هذه الأخيرة من مزاوله أنشطتها بشكل طبيعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أولت وزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقتها في سنة 2005، اهتماما كبيرا وعناية خاصة بالنقل المدرسي ببلادنا، وذلك رغبة منها في المساهمة في تذليل العقبات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تُعيق ولوج التلاميذ إلى المؤسسات التعليمية، ولاسيما منهم أولئك المنحدرين من أوساط هشة بالوسط القروي وشبه الحضري.

وفي هذا الإطار وإلى غاية متم سنة 2022 تم اقتناء أزيد من 3.500 حافلة للنقل المدرسي، مُساهمة بذلك بأزيد من 45% في الأسطول الوطني للحافلات المدرسية والذي يبلغ حوالي 7.700 حافلة مدرسية يستفيد منها 530 ألف تلميذ 82% منهم بالوسط القروي.

وعلاوة على تعزيز أسطول النقل المدرسي ببلادنا، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقوم أيضا بتقديم الدعم اللازم لمختلف الهيئات المسيرة لهذا المرفق، وذلك بهدف تجاوز الإكراهات التي تواجهها وكذا العمل على تجويد الخدمات المقدمة للتلاميذ حتى يتسنى نقلهم إلى المؤسسات التعليمية في أحسن الظروف.

وفي نفس السياق وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف اللجان الإقليمية للتنمية البشرية في سبيل تدبير أمثل للنقل المدرسي بالوسط

لضمان استمرارية خدمات هذا المرفق.
وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب
الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده
صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، إنه سميع الدعاء.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وتبقى وزارة الداخلية حريصة في إطار تقديم الدعم والمواكبة
للجماعات الترابية على منح حصص جزافية من منتوج الضريبة على
القيمة المضافة لجميع العمالات والأقاليم بهدف الحد من التفاوتات
الاجتماعية، بالإضافة إلى منح حصص استثنائية في حالة عجز
العمالات والأقاليم عن أداء مساهماتها في اتفاقيات النقل المدرسي

محضر الجلسة رقم 110

التاريخ: الثلاثاء 8 ذو الحجة 1444 هـ (27 يونيو 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي في البداية الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وفا، أمين المجلس:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب المجلس مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في دورته 46 المنعقدة بجنيف في 28 يونيو 1962.

كما أحال مجلس النواب على المجلس مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء؛

- مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 20 يونيو 2023 إلى تاريخه بـ:

- 16 سؤالا شفهيًا؛

- 6 أسئلة كتابية؛

- 35 جوابا كتابيا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الاشتراكي، يلتمس من خلالها تأجيل سؤال الفريق حول "مواكبة ودعم القطاع الفلاحي" الموجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة ثانية من منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يلتمس من خلالها تأجيل سؤال المجموعة حول "دعم الإنتاج الفلاحي الموجه أيضا لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات" إلى جلسة لاحقة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 27 يونيو 2023 حول المواضيع التالية:

- الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب؛

- مدى احترام قانون الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب؛

- ارتفاع أسعار أضحاحي العيد، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب.

وسيعقد المجلس المقرر، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛

- مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 جمادى الآخرة 1383 (12 نونبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل؛

الفرق بين "الوطني" و"المواطن".
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هاذي الصيغة اللي جات بها هاذي اتفاقية دولية، بالتالي نحن كمجلس المستشارين أحييت علينا بهذه الصيغة في إطار الالتزامات الحكومية الدولية، فليس لنا الحق حسب المسطرة التشريعية المعمول بها أن نقوم بأي تعديل في هاذ الإطار هذا، تتم المصادقة على هذه الاتفاقية أرفضها في شموليتها، واضح؟
شكرا السيد الرئيس.

إذن، إذا سمحتم ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة، ونستهله بالأسئلة الموجهة إلى قطاع الشباب والثقافة والتواصل، التي سيتولى الجواب عليها السيد الوزير المتواجد معنا، ونشكره على حضوره، منها في مجموعها يتعلق الأمر بستة (6) أسئلة، منها سؤالان تجمعهما وحدة الموضوع، سيتم بسطهما دفعة واحدة، وتتولى الحكومة الجواب عليهما كذلك دفعة واحدة.

لذلك، سنستهل هاذين السؤالين بسؤال فريق الأضالة والمعاصرة حول "البرنامج الوطني للتخييم لسنة 2023".
تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرباط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة لإنجاح مضامين البرنامج الوطني للتخييم لسنة 2023؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أعطي الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

- مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛

- مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛

- مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السي الرئيس، (la régie) الصوت.. في إطار نقطة نظام؟

المستشار السيد نور الدين سليك (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان الوزيران.

تأكدت من السيد الوزير الوصي على الكلمة اللي طالبين للتناول في آخر الجلسة، وتأكدت بأن السيد الوزير عندو التزام ما غيضرش وغيكلف وزير آخر، وسبق لنا، أولا نشكرو السيد الوزير ما عندنا حتى موقف ضدو حتى حاجة السيد وزير الفلاحة، ولكن كما أكدنا (l'autre fois) هذا نقاش سياسي يغيناه مع السيد الوزير الوصي بشكل مباشر.

فلهذا والمسؤولية السياسة قائمة ديال الوزير الوصي ماشي ديال وزير آخر وإن كانت الحكومة متضامنة فيما بينها، فلهذا تناجلو طلب الكلمة إلى الأسبوع المقبل ونتمناو الأريحية ديال السيد الوزير، ويجينا إن شاء الله ندويومعه بأريحية تامة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أنت سبقت شوية الأحداث مع التضامن الحكومي وعندنا مازال ما وصلناش لهاذ الموضوع، ولكن السيد الرئيس ما عندي ما نقول لك.

إذن إذا سمحتم نقطة نظام؟

تفضلوا السيد..

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابيلا (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير بغيت نتأكد من واحد الصيغة جات في التلاوة ديال السيد الأمين ديال واحد المراسلة من السيد رئيس الحكومة ديال واحد مشروع اتفاقية بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين، "وطني وغير وطني" واش هاذي هي الصيغة الصحيحة ولا لا؟ "المواطنيين" ..

السيدان الوزيران المحترمان،

عرف موسم التخييم توقفا اضطراريا خلال موسم الجائحة، وباستئناف هذا النشاط الترفيهي والاجتماعي والتربوي، نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى جاهزية المخيمات الصيفية وعن استراتيجية الوزارة لتطوير القطاع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤالين المتعلقين بالمخيمات الصيفية.

الكلمة لكم.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب، والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، نشكركم على الأسئلة ديالكم للأهمية الخاصة، وانا نتعرفو بأن بقات بعض الأيام قبل الانطلاقة ديال المخيمات.

كيف ما ذكرتي السيد المستشار السنة السابقة، كان التحدي هو العودة للمخيمات بعد سنوات اللي عشناها في ظل الوباء والإشكاليات الصحية اللي كنا تنعانيو منها، وكان تحدي أنذاك غير نرجعو للمخيمات لهذا، ولو اتخذ القرار أنذاك متأخرا ما كناش عرفنا واش هو غيبقى ولا ما غيبقاش، حتى لشهر 4 عاد اخذينا القرار إلا وكان كيف ما قلتوه التحدي هو المجال اللوجستيكي والغذاء، كنا بغينا نحسنو الغذاء أنذاك اللي تنعطيو للوليدتنا في المخيمات وربحنا هاذ التحدي لأن دزنا من 30 ل 50 درهم، ورجعنا للمخيمات، وهذا كان هو الربح ديال السنة السابقة.

هاذ السنة بالطبع كان عندنا الوقت التام باش أنذاك نقويو الوجود ديال المخيمات وحتى الخدمات الموجهة للأطفال وللشباب.

وفي هاذ الإطار، كايين هناك افتتاح ست مراكز للتخييم، اللي مهمين جدا، السطوحات والجهة بشفشاون، مخيم سيدي قاسم، مخيم بوزنيقة، مخيم سيدي كاوكي بالصويرة، مخيم أكلاو بتزنت، هاذي أولا مهمة جدا، لأن غادي تفتح ليينا باش نفتحو للأطفال والجمعيات آخرين فالحقيقة يستافدو من هاذ مجال المخيم، خاصة أن كايين هناك طلب كثير من طرف الجمعيات.

زدنا هاذ المرة، حاولنا فالمجال ديال الغذاء، لأن ولو ب 50 درهم، كنا كنعتهرو بأن ما كنعتموش الواجب اللي خصنا نعطي لأطفالنا

وشبابنا، فحاولنا نطلعو من 50 ل 60 درهم، خاصة في إطار الإشكاليات اللي كنعانيو منها الغلاء ديال الأسعار، باش نكونو واضحين، ماعندنا ما نخبيوا حنا كحكومة فهاذ المجال.

كايين هناك بالطبع تأمين المستفيدين من التخييم، النقل الخاص بالمخيمات، وهذا واجب كنعومو به كل سنة، واللي مهم جدا، أيها الأخوات والإخوان، واللي كنعتهروه هو الجديد ديال هاذ السنة. هو الملاحظات اللي الكل يتكلم عليهم، لا فاللجنة لا هنا فهاذ القاعة أوحى فمجلس النواب، هي (le volet pédagogique) أشنو كنعدمو لأطفالنا وشبابنا فالمخيمات؟

ولهذا درنا مجموعة ديال أيام دراسية مع الشركاء ديالنا فهاذ المجال، وحاولنا يكون واحد دفتر تحملات، اللي يتجاوب مع متطلبات الأطفال ديال اليوم والشباب ديال اليوم.

ماذا يعني هذا؟ يعني أن اليوم المطالب ديال الشباب، بغينا ذاك المخيم يكون نوعي، ويتفكرو ذاك الطفل طول الحياة ديالو، فلهذا اقترحنا أن يكون أنشطة جديدة مرتبطة بمجال التكنولوجيا الحديثة، نتكلمو (coding)، يعني الخدمات اللي كنعدموها فديور الشباب لعموم الشباب، قلنا لما لا نقدموها كذلك لهاذ الأطفال، اللي بعض المرات أول مرة البعض منهم كيشوفو البحر، كيشوفو هاذ المجال ديال التكنولوجيا الجديدة، كنتكلمو على (le gaming, le coding) حتى فرصة لنا كوزارة الشباب والثقافة والتواصل، وهنا غنستغل المفهوم ديال الشباب والثقافة باش يكون إشراك المثقفين، إشراك الفنانين والفنانات، إشراك الرياضيين، إشراك حتى شخصيات فمجال ديال المقاولات، باش نعرفو مجموعة ديال المواد لهاذ الأطفال وديال هاذ الشباب، لأن مواهب يمكن لها تخلق فهاذ المخيمات.

والفكرة الأساسية هي مرة أخرى، كيفاش نستغلو ذيك بين 7 أيام 10 أيام اللي كتكون عندنا مع الطفل ومع الشباب باش نحاولو نعطيوه (maximum) ديال الإمكانيات باش أنذاك يبلور الشخصية ديالو ويتعرف على أشياء جديدة داخل هاذ المخيم هذا، بالنسبة ليينا هذا هو التحدي لهاذ السنة.

بالطبع كل جمعية وأنتوما كتعرفو، الأخوات والإخوان، أن الجمعية قبل ما تطلب ذوك البلايص اللي كتطلبها للأطفال والشباب، كتجيب البرنامج ديالها، التحدي اللي اعطينا لراسنا هاذ السنة، هو أن واحد 70% ديال البرنامج خصو يكون نفس البرنامج موجه للأطفال والشباب، ونخليو واحد الجانب ديال 30% لهاذيك الجمعية بالنسبة.. أو بعض الأحيان يكونو بعض المرات الجمعيات عندهم بعض المواهب خاصة، بعض الإشكاليات خاصة بالنسبة للأطفال والشباب، كنخلي ذاك الهامش ديال 30% للجمعيات باش يقدمو البرنامج ديالهم، ولكن يكون واحد (un programme unifié)، برنامج موحد لجميع الأطفال والشباب باش يكون نفس.. ما يكونش هناك فرق ما بين واحد المخيم

من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كونها عماد مستقبل المملكة المغربية، لدورها في مواكبة الأوراش الكبرى، وكذلك تعزيز تنافسياتها وأكثر من ذلك استمرار تقدمها.

وهذه المناسبة، نسجل في فريقنا بارتياح كبير، المنجزات الإيجابية لحصيلة وأداء الوزارة تحت إشرافكم، ونثمن المجهودات المبذولة على مستوى قطاع الشباب، عبر تنوع الفعل الاجتماعي الشبابي، من خلال تنزيل الاستراتيجية الدامجة لدورها في الاستقرار المجتمعي وخلق الثروة.

وفي موضوع سؤالنا، السيد الوزير المحترم، نسجل بإيجابية ما تقدمونه ولاسيما إنجاز:

- أولاً: مجموعة من النصوص التنظيمية تهم موسم التخيم 2023، منها نيل شهادة الأهلية البيداغوجية وشروط الصحة والسلامة؛

- ثانياً: إحداث وصيانة وتوسيع بنايات وفضاءات المخيمات؛

- ثالثاً: الرفع من القيمة المخصصة للتغذية والحرص على جودتها؛

- رابعاً: تكوين الأطر التربوية بطرق بيداغوجية حديثة والسهر على استفادتها من التكوين المستمر؛

- خامساً: تنوع العرض التربوي المقدم خلال موسم التخيم.

السيد الوزير المحترم،

كون برنامج التخيم هو برنامج تربوي مفتوح أمام الأطفال وكذلك اليافعين، ينمي عدة ملكات، ويغرس ثقافة كذلك الفريق، ويغرس قيم التضامن المجتمعي، وبقي من الأفكار الهادمة، فنحن نقترح في إطار التجويد المستمر ما يلي:

- أولاً: تنوع العرض التربوي، بالتركيز على روح التطوع وصيانة التراث الوطني وحماية البيئة والاستثمار في التكنولوجيا والرقمنة؛

- ثانياً: الاستفادة من الأنشطة ذات الحمولة الإبداعية التي تساعد على صقل مواهب الأطفال واليافعين؛

- ثالثاً: ضرورة رفع حصة أطفال العالم القروي لتصل إلى حصة العالم الحضري، لأن أطفال العالم القروي - كما تعلمون - هم في حاجة ماسة إلى التخيم، لأنهم يعيشون ظروفاً أكثر صعوبة من أطفال العالم الحضري؛

- رابعاً: توسيع كذلك قاعدة المستفيدين من الأطفال ذوي الإعاقة؛

- خامساً: وفي إطار أبناء المغاربة المقيمين بالخارج بالوطن الأم، لا بد من تشجيعهم وتمكينهم من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخيم، لأنهم كذلك أطفال المغاربة.

شكراً جزيلاً.

فواحد المنطقة ومخيم آخر، ما يكون فرق ما بين واحد الجمعية وجمعية أخرى، هذا هو التحدي الذي عندنا هاذ السنة.

كيفاش الخدمات الموجهة للأطفال والشباب نطلعو من المستوى ديالها، وكيفما كنعقول دائماً، ذاك الحلم الذي عند ذاك الطفل فاش كيدخل لذلك المخيم، ذاك الخليط الذي كيبكون الاجتماعي، أولاً، الخليط حتى ديال الجهات وديال الأقاليم، لأن كيبكون شمالي كيتلاق مع صحراوي، يعني هذه فرصة باش جميع الثقافات تتلقى في المخيمات، هذا هو التحدي الذي بغيينا نعطيولراسنا، هاذ السنة مرة أخرى.

ومشكورين الشركاء ديالنا وعلى رأسهم طبعاً الجمعيات التي كيسهرو على إنجاح هاذ المخيمات باش، مجموعين احنا وإياهم، نطورو الخدمات المقدمة لهاذ الأطفال والشباب، لأن التحدي هاذ السنة ماشي هو اللوجيستيك، اللوجيستيك الحمد لله، إلى درتو زيارات فالأقاليم وفالجهات كندشوفو بأن المخيمات تحسنت، بما فيهم هاذ السبعة أو هاذ الستة اللي غادي يتحلوهاذ السنة.

والتحدي مرة أخرى والمطلوب حتى منكم، السيدات المستشارات والسادة المستشارين، اللي هو أن يكون واحد التعاون وواحد التجاوب إيجابي مع هاذ المخيمات، سيرو زوروهم، هذا عمل مشترك ديال الحكومة مع المجتمع المدني، مع البرلمان، مع الفاعلين السياسيين، وزوروهم باش تكون دائماً تكون واحد (la pression) باش الخدمات تكون ديما طالعة، لأن نقدر نديرو برامج، نقدر نديرو اللي بغيينا، الإشراف ديال الجميع والفاعل السياسي هو اللي ضروري بالنسبة لينا احنا، باش ذاك المستوى يبقى ديما طالع، ويبقى دائماً المسؤول لاديال الوزارة، لا الإخوان اللي كيسهرو فالجمعيات يكونوا واحد (la pression positive) باش يقدموا أحسن ما يمكن تقديمه للأطفال والشباب.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب على هاذ الجواب.

أعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكراً، السيد الوزير، المحترم على ما تفضلتم بعرضه من إيضاحات وافية، والتي كتعكس المجهود الجبار، من طرف وزاراتكم بروح وحيوية، للهوض بمستوى أطفالنا وشبابنا، وذلك عبر تعزيز وتحديث بنية الاستقبال، من دور الشباب ومراكز كذلك الاصطيفات وتنوع العروض المقدمة لهم والتكوينات المساهمة في إدماج السوسيو اقتصادي، خاصة وأن هاذه الفئة المجتمعية - كما تعرفون - تحظى بعناية سامية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

تفضلوا السيد عثمان.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم نحن أمام السنة الثانية من استئناف عملية التخييم، بعد التوقف لسنتين، بسبب الجائحة، جائحة فيروس كورونا، وما خلفته من آثار سلبية على نفسية الأطفال واليا فعين، وهو ما يجعلنا جميعا نضطلع إلى موسم تخييم متميز، وما تفضلتم به، السيد الوزير، بعرضه من مضامين هو في الحقيقة يبعث على التفاؤل والاعتزاز بالأدوار الكبيرة التي تبذلونها على رأس القطاع، من أجل الارتقاء بقطاع له أهميته التربوية الاجتماعية البالغة، وارتباطه العميق بالمجتمع المغربي، بالنظر للأدوار الطلائعية التي اضطلع بها والتي يضطلع بها في رعاية الطفولة والشباب، والتنشيط السوسيوالثقافي في بلادنا مند الحماية.

السيد الوزير،

إن تطوير العرض الوطني للتخييم والارتقاء بالخدمات النوعية والكمية يرتبط أولا بتطوير قدرات الأطفال وملكاتهم وتحفيزهم على الإبداع والخلق وجعل الأنشطة وبرامج المؤسسات التخييمية مدخلا حقيقيا للتربية على القيم وفضاء لإرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية ومجالا لترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني والتربية على الحس والعيش المشترك، بما يضمن التنشئة الاجتماعية والثقافية السليمة، وذلك تفعيلًا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والأكيد، السيد الوزير، أن تحقيق ذلك ممكن في ظل الإرادة الخلاقة والمشاركة، سواء من جانب الوزارة، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع الشباب والجامعة الوطنية للتخييم، لكن في تقدير الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية ثمة العديد من التحديات التي ينبغي رفعها للحيلولة دون الحد من الدور الطلائعي للمخيمات خصوصا على أربع مستويات:

- أولا: على مستوى إصلاح وتأهيل وترميم البنايات الأساسية وفضاءات التخييم ووقف الإغلاقات التي تهدد شبكة مراكز الاصطياف والتخييم، خصوصا منها الوطنية والتاريخية، والتي تظل شاهدة على عقود من الفعل التربوي والتكويني والتخييمي بالمغرب، مثلا تغازوت والمهدية وسيدي رحال والهرورة، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية للمغاربة؛

- ثانيا: على مستوى جودة خدمات التغذية المقدمة بالمخيمات الصيفية، فلئن كنا نثمن عاليا الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، سواء تعلق الأمر باعتماد عقود الحق العام في تسيير التغذية بالمخيمات أو الرفع من منحة التغذية اليومية للمشاركين، إلا أنه من الضروري، السيد الوزير، تشديد المراقبة على جودة الوجبات للحد من التلعبات التي قد يضطلع بها بعض منعدمي الضمير في بعض المخيمات، سواء تعلق الأمر بالمؤمنين أو بعض المشرفين؛

- ثالثا: على مستوى توسيع العرض التربوي وضمان العدالة المجالية والاجتماعية بما يفسح المجال أمام أطفال العالم القروي والجماعات النائية للاستفادة من العرض الوطني للتخييم، ندعوكم، السيد الوزير، إلى ضرورة خلق آليات كفيلة بقطع الطريق أمام المتلاعبين بحصص التخييم الذين يحصلون على أعداد من المقاعد لا يتوفرون عليها ولا يستحقونها ويقومون بتفويتها.

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم على احترام الوقت،

الكلمة لكم، السيد الوزير، لرد على التعقيبات في الحصص الزمنية التي لازالت باقية.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

أنا متفق مع الملاحظات ديال الإخوان، وبالطبع في هاذ النقطة الأخيرة احنا صارمين أن الجمعيات اللي ما تتحترم المعايير وما تتحترم حتى الأطفال والشباب في الطريقة ديال التعامل معهم، إلا وكاين لائحة سوداء باش ما يعاودوش يستافدو السنوات المقبلة، وذلك الشئ علاش قلنا كاين هناك دفتر تحملات باش نكونو حرصين على هاذ الإشكالية.

نعم، للأسف، كل سنة نسمعوهنا وهناك بعض الجمعيات تيلعبو بضمير أو بمستقبل الأطفال، واحنا ما غاديش نسمحو لهاذ الشئ، ولهذا قلنا كاين هاذ اللائحة السوداء، ويمكن نعلنو عليها كاع باش تكون رسمية باش حتى الشركاء ديالنا الآخرين يعرفو في السنوات المقبلة مع من يتعاملو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال الثالث الذي تقدم به فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

معينة، إلا ويكون مثلا مساحة (tellement) كبيرة (que) كيستافدو منها 10 آلاف يمكن ولكن واحد 20 ألف مقصيين.

فلهذا، خصنا نفكرو في طرق جديدة واستغلال حتى وجواز والشباب درناه في هذا المجال أنه يكون فالتليفون أو عبر (digital) باش أنذاك مجموعة ديال الخدمات اللي ما محتاجش أن الشاب ولا الشابة يتنقل لها إلا ونقدموها لها بطريقة مباشرة عندو فالمنزل أو نجيو عندو للحي ديالو أو المكان اللي هو فيه.

زائد على هذا بالنسبة للعالم القروي، أنا كنت كنتكلم مع السيد وزير الفلاحة، الفكرة أنه يكون حتى مخيمات فلاحية باش نستغلو المخيمات ليس فقط فالصيف ولكن حتى طول السنة، وهاذ المخيمات الفلاحية الهدف منها أو التحدي هو نقدمو تكوينات للشباب في العالم القروي باش أنذاك يتعرفو حتى على التكنولوجيات وعلى المجالات والتطور الملموس اللي كاين في المجال ديال الفلاحة، وأنذاك يكون هناك استثمار من طرفهم في الأراضي اللي عندهم وفي القرى اللي عندو باش يكون واحد الطريقة ديال التعامل إيجابية مع حتى التطور اللي كيغرفو العالم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة من طرف وزارتك، من خلال المبادرات الموجهة لسكان المناطق النائية والعالم القروي والعديد من البرامج والأنشطة الثقافية والفنية والتراثية الموجهة خاصة إلى الشباب، باعتبارهم شريان المجتمع ومحركه، فإن العالم القروي لا زال يعرف نقصا كبيرا في البنيات التحتية والمرافق الثقافية والرياضية، من حيث أعدادها وطاقتها الاستيعابية والخدمات التي تقدمها للسكان خاصة للشباب، حيث تفتقر مجموعة من الجماعات الترابية لفضاءات ثقافية وترفيهية ورياضية مؤهلة لشباب العالم القروي،، خصوصا وأن هناك فئات واسعة من شباب وشابات العالم القروي يتميزون بمواهب وقدرات جد مهمة، هم في حاجة إلى فضاءات تفسح لهم المجال لتفريغ طاقاتهم في المجال الرياضي والثقافي.

لذلك، ندعو إلى بذل المزيد من الجهود حتى ينال العالم القروي نصيبه من العناية اللازمة في المجالات الثقافية والرياضية، من خلال تبني مقاربة متكاملة وشمولية مندمجة، وذلك بخلق شراكات حقيقية مع الجماعات الترابية وتشجيع انخراط المجتمع المدني في المجالين

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق المحترم.
تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيد الوزير،

عن الأنشطة الثقافية والرياضية بالعالم القروي نسائلكم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار.

كيفما تتعرفو هناك بنية تحتية موجهة للشباب مهمة جدا في القطاع، نتكلمو على 42% من أصل 676 دار شباب اللي عندنا على الصعيد الوطني، يعني تقريبا 283 موجهة للعالم القروي، ولكن ولو كان هناك بنيات، هنا نتكلمو على دور الشباب، يمكن لنا نتكلمو على المكتبات اللي حاضرة بقوة كذلك، على.. (كلام غير واضح) على ديور الثقافة، لكن المساحة اللي تتكون في العالم القروي ليس هي اللي تتكون في المدن، فتتخلي ولو أنه يكون هناك بنيات تبيكون هناك إشكاليات، تبيكون واحد الإحساس بحال راه الدولة ما لاعباش الدور ديالها.

لهذا، ولينا تنفكرو في برامج جديدة، أولا نتكلم على (les bibliobus) اعتبرنا بأن خص هاذ الخدمة الموجهة للشباب أو حتى في المجال ديال الثقافة، هي اللي غادي تمشي عند المواطنين والمواطنين، هي اللي غادي تمشي عند الشباب والشابات، فغيكونو (des bibliobus) اللي يوجدو، إن شاء الله، في أواخر شهر 10 باش يبقاو يديرو جولات، باش يبقاو يقدمو هاذ الخدمات للشباب والشابات في العالم القروي.

نفس الشيء بالنسبة لدار الشباب، الفكرة اليوم أنه تكون دار الشباب متنقلة، اللي غادي تنقل، لأن إشكاليات حقيقية اللي نتعانيو منها، وأنا داخل عندكم هنا وتنسمع بعد في بعض الأقاليم في العالم القروي أن 2 جماعات عندهم دور الشباب، جماعات آخرين ما عندهومش، ولكن (c'est très vaste) ما يمكن لناش نتجاوبو، وانتوما عارفين هاذ الإشكالية، ولو تبني واحد دار شباب فواحد الجماعة

الثقافي والرياضي وعقد مجموعة من الاتفاقيات مع القطاعات الحكومية الأخرى التي تتوفر على بنيات تحتية رياضية وتلك المكلفة بقطاع التنمية القروية، لتحقيق التكامل بين القطاعات، ليصبح المشروع الثقافي والرياضي نقطة التقاء العديد من المشاريع التي ترمي إلى التنمية المجالية القروية المرتبطة بالشباب، بما يسمح له التعبير عن ميولاته الثقافية والرياضية، باعتبارها رافدا من روافد التنمية المستدامة.

إن إحداث بنيات تحتية ثقافية ورياضية في الوسط القروي يتطلب رفع التحدي المتعلق بإنشائها بالقرب من الساكنة وصيانتها وتدبيرها العقلاني، حتى لا تتحول إلى أماكن مهجورة، باعتبارها رافعة للاندماج الاجتماعي تساعد على تعزيز الإبداع ونشر الثقافة وحماية العلاقات الاجتماعية بين مختلف شرائح ساكنة الجماعات القروية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ما بقاش بزاف، بعض الثواني.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نذكر أن هناك شركات مع وزارة التعليم في هاذ المجال، لأن المدارس كيف تتعرفو يشغلون في الأسبوع وكنحاولو في (weekend) يكون هناك استغلال هاذ المدارس باش نفتحو الملاعب بما فهم الملاعب، لأن الرياضة ما بقاتش تابعة لوزارة الشباب، ولكن كاين هناك تنسيق مع وزارة التعليم والرياضة فهاذ المجال، باش يكون هناك تنشيط من طرف الوزارة وفتح هاذ الملاعب للشباب، خاصة في العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونعود معكم إلى سؤال آخر لفريق الأصالة والمعاصرة حول "تثمين وترويج التراث الثقافي ببلادنا".

لذلك أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق المحترم لبطس السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة لتثمين وترويج التراث الثقافي لبلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

نذكر بأن كان هناك مجموعة ديال البرامج اللي كانت تتقدمها وزارة الثقافة منذ زمن طويل بما فهم المهرجانات التراثية حتى في العالم القروي باش نقربو للثقافة حتى من الشباب والشابات.

كاين هناك كذلك كناكدهناك استغلال بعض الأيام الرمزية بما فهم اليوم العالمي للتنوع الثقافي اللي تيكونو فيها مجموعة من البرامج (justement) باش نعرفو بالتراث اللامادي، إقامة معارض تراثية، ندوة وورشات، وحاليا تنقدمو في إطار شركات مع جمعيات اللي تهتمو بالمجال ديال التراث التكوينات خاصة للشباب، تتعرفو بأن كاين هناك محاولة السطو للتراث اللامادي من طرف بعض الشركات الكبرى وللأسف حتى بعض الدول.

فلهدا نتعتبرو بأن هاذ التكوينات موجهة للشباب باش يساعدونا، لأن الحماية على التراث اللامادي هي تتعيننا كلنا، ما تتعنيش قطاع معين، ولكن تتعني جميع أولا القطاعات ولكن كتعني المجتمع المدني، الفاعلين السياسيين في هاذ المجال، وحتى الجيل الصاعد يعني الشباب والشباب مهتمين بالمجال ديال التراث اللامادي وتكوينهم في هاذ المجال، يعني العناصر اللي خصهم كيفاش يفسروها، كيفاش يدافعو عليها، هو مستمر معهم باش يعاونونا في (le volet digital) يعني في (les réseaux sociaux) تتعرفو كاين هجومات على ثقافتنا على تاريخنا، واحنا معولين على هاذ النقطة أساسية لأن باش يكون واحد الترافع مشارك من طرف الجميع.

ثانيا، والي تعتبرهم مهم جدا هو أن السنة السابقة أطلقنا واحد المبادرة هي "Maroc" label وهاذ تراث المغرب هو الهدف ديالو والتحدي ديالو هو الدفاع قانونيا على (les éléments) ديالنا، على التراث اللامادي المغربي.

اليوم كاين مجموعة ديال اللجن المكونة من خبراء اللي تخدمو (élément par élément) وهي تراث في تراث، وهنا تتعرفو أن التراث ديالنا غني جدا، وتنتكلمو على مئات ديال هاذ (les éléments) في المجال الموسيقي، مجال الطبخ، مجموعة ديال المجالات باش يولي نقدرو باش

ببلادنا وإمداد الكثير من القطاعات كالسياحة والتجارة والفلاحة بعبءات اقتصادية، تساهم في تحريك دواليب الاقتصاد وخلق فرص الشغل وترويج المنتوج المغربي التقليدي وطنيا وعالميا.

السيد الوزير المحترم،

إن الصناعة التقليدية كتراث وطني تعد خير سفير للترويج لموروثنا الثقافي، لذا نجد الدعوة لجميع القطاعات الحكومية المعنية بوضعية الصناع التقليديين للعناية بهذا المكون الرئيسي في مجال حماية الثقافة الوطنية.

وهذه مناسبة للإشادة بالصناع التقليديين الذين يعتبرون جنودا في مجالاتهم، من خلال إنتاجاتهم التقليدية التي تلعب دورا مهما في التعريف بالموروث الثقافي المغربي والترويج له على المستوى العالمي، من خلال معارض للصناعة التقليدية، التي تمكن المغرب من نافذة مهمة لإبراز مؤهلاته الثقافية بشقيه المادي واللامادي.

إذ أن الحكومة، السيد الوزير المحترم، مطالبة بالاهتمام أكثر بهذه الفئة التي عانت ولا زالت تعاني من الأزمات الأخيرة التي عرفها العالم، والعمل على دعمهم من أجل الصمود في وجه القرصنة والمنافسة غير المشروعة التي يعانون منها من أجل الاعتراف بتضحياتهم الجبارة، لضمان استمرارية بعض الصناعات التقليدية وإنقاذ بعضها من الاندثار.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال ما قبل الأخير، الذي تفضل بطرحه فريق الاتحاد المغربي للشغل حول "الاستراتيجية المعتمدة للنهوض بقطاع الثقافة ببلادنا".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين.

تفضلي، السيدة المستشارة المحترمة، لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الاستراتيجية المعتمدة للنهوض بقطاع الثقافة ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

تكون حماية قانونية وطنية، ولكن خاصة خص تكون حماية دولية، وهنا كايين تتعرفوكايين⁽¹⁾ (l'Ompic) هنا في المغرب، وكايين (l'équivalent) في جنيف وفي دول أخرى، والتحدي مرة أخرى هو الدفاع على تراثنا على الصعيد الدولي بالخصوص، لأن التراث ديالنا بالنسبة لمجموعة ديال الفاعلين هو تراث اللي يستعمل اقتصاديا، والناس تيعيشو منو، المعلمين والموسيقيين وزيد وزيد تيعيشو هذا داخل في المفهوم ديال الصناعة الثقافية، فلهذا الحماية ديالو على الصعيد الوطني والدولي، ومثال هو ما بغيتش نذكر الشركة باش ما نتسماش تندير الإشهار، ولكن هادي بعض الأشهر كانت واحد الشركة اللي حاولت تشتغل الزليج المغربي وإلا وكان النقاش معهم اليوم، وهاد النقاش اليوم هو مثمر، لأنه اعطى واحد النتيجة ويكون واحد التعامل إيجابي يعني التعريف التراث المغربي، وهادك الريج غادي يمشي لـ (les artisans) المغاربة اللي تيعخدمو في هاد المجال ديال الزليج.

إذن كايين هناك طرق اليوم ديال التعاون مع الشركات الدولية، وللأسف محاولات السطو من طرف بعض الدول مستمرة، وغادي تبقى مستمرة، ولكن تبقى الأصل هو المغرب وذاك الشي لآخر إلا وهو خارج.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا، السيد الوزير المحترم على جوابكم.

ونتمن عاليا المجهودات الجبارة التي تقوم بها وزارتك لتثمين التراث الثقافي ببلادنا والترويج له على جميع المستويات وتنزيل ما جاء به البرنامج الحكومي، من خلال دعم الرأسمال الثقافي وتعزيز الغنى والتنوع والاستفادة من عملية التثمين المناسبة.

فإننا ندعو إلى إغناء وحماية وصيانة موروثنا الثقافي، حيث أن المحافظة على التراث الوطني للمغربي بكل مكوناته يستدعي منا ضرورة النظر إلى قطاع الصناعة التقليدية كنموذج بكل مكوناته، باعتباره خزاننا زاخرا بالذخائر اليدوية المتوارثة عبر الأجيال والحقب، وبودنا، السيد الوزير المحترم، أن نولي قطاع الثقافة عناية خاصة للجانب الحضاري للصناعة التقليدية، نظرا لحمولتها الثقافية ولرمزيتها كعنوان للهوية المغربية المتميزة بالإبداع والابتكار.

كما نثير الانتباه إلى أن الصناعة التقليدية هي على رأس قائمة الرأسمال اللامادي المغربي، ويمكن اعتبارها بدون منازع تراثا إنسانيا ذات إشعاع فكري واضح، فضلا عن دورها في إغناء الدورة الإنتاجية

¹ Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة المستشارة.

شكرا على هذا السؤال لأنّ فالحقيقة هاذي أول مرة قطاع الثقافة حاليا كيبيلور استراتيجية فهاذ المجال.

تتعرفو أن السنوات السابقة ما كانش هناك استراتيجية، خدامين بدون رؤية، وهاذو كانوا من الملاحظات ديال مجموعة ديال المؤسسات وشركاء للحكومة، وحاليا نحن في الأيام الأخيرة بتدقيق مع وزارة المالية والقطاعات الحكومية المعنية الأخرى باش نخرجو هاذ الإستراتيجية.

النقط المهمة اللي غنتكلم عليهم حاليا جا في السؤال السابق:

- أولا، هاذ الاستراتيجية مبنية على حماية واثمين التراث الثقافي المغربي وما غندكرش هاذ الشي لأنّ تكلمنا عليه، لهذا كايين تنسيق مع مجموعة ديال القطاعات بما فيهم القطاع ديال السياحة والصناعة التقليدية؛

- توفير شروط إقلاع (l'écosystème) للصناعة الثقافية الناجعة في خدمة المواطن، تتعرفو أن المفهوم ديال الصناعة الثقافية خص يكون واحد (l'écosystème) باش أنذاك يمكن تكون واحد الانطلاقة حقيقية، وهذا هو اللي خدامين عليه حاليا؛

- تحسين جاذبية وولوجية التجهيزات الثقافية بما فيهم النقطة اللي تكلمنا عليها بالنسبة للمجال القروي وحتى في المدن فالحقيقة، لأنّ فاش نتكلمو على (l'écosystème) ديال صناعة ثقافية خص يكون بعدا واحد الولوج، يكون واحد التجهيزات ثقافية موجودة فالجهات ديال المملكة؛

- إحداث شراكات وطنية ودولية، ونذكر بأنّ الأسبوع الماضي في مدينة الصويرة استغلينا هاذ الفرصة باش نوقعو اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لدعم المقاولات الثقافية؛

- تحسين الحكامة داخل الوزارة، الوزارة عندها دور مهم وبالطبع الحكامة خاصة في المفهوم ديال الجهوية المتقدمة خص يكون واحد الحضور قوي فالجهات المسؤولين ديالنا فالثقافة، والهدف ديال هاذ الإستراتيجية اللي كنبيلوروها حاليا هو أن تساهم الثقافة في تحسين الناتج الداخلي الخام يعني (PIB²)، نعطيكم واحد الرقم في 2019 مثلا كانت الثقافة كانت تشكل 0.2% من الناتج الداخلي الخام في 2019.

والتحدي اللي عندها في الوزارة هي ف 2026 لما لا نوصلو لـ 0.500 إلى وصلنا لهاذ الرقم راه نتكلمو على 20 ألف منصب شغل جديد وحتى خلق مهن جديدة، وهاذ الرقم باش نوصلو له بالطبع كايين مجموعة ديال التحديات اللي خصنا نجحو فيها، وهذا هو التحدي وهذا هو

الهدف إلى بغينا نعطيوا واحد الانطلاقة حقيقة للمفهوم ديال الصناعة الثقافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضلي السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تزرخر بلادنا بإرث ثقافي وحضاري غني ومتنوع، يضرب جذوره في أعماق التاريخ، مما أهل الكثير من مكوناته، سواء المادية منها أو اللامادية، لتكون صورة ثقافيا وحضاريا للإنسانية، وجعل بلادنا مثلا متفردا للتعايش وتلاقح الحضارات والثقافات والأديان، وهذا ما يفرض على الجهات الحكومية الوصية على قطاع الثقافة أن تجعل المكون الثقافي ركيزة أساسية للسياسات العمومية، وتعمل على تثمينه حتى يكون عاملا محوريا وحيويا للتنمية وبناء المجتمع.

ويكفي أن نشير هنا إلا أن الجزء الأكبر من رقم معاملات القطاع السياحي في بلادنا يعود الفضل فيه إلى التراث الثقافي، لكن رغم هذه الأهمية لم تتمكن بلادنا بعد من تحويل تراثنا الثقافي وجعله محركا حقيقيا للتنمية، كما أكد على ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومرد ذلك يرجع بالخصوص إلى ضعف الموارد المالية المرصودة لقطاع الثقافة، التي لا تتعدى 0.3% من ميزانية الدولة، الشيء الذي يعيق برمجة وإنجاز المشاريع الهادفة للنهوض بقطاع الثقافة ببلادنا، وهذا ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى توافر الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع، هذا علاوة على ضعف الالتفائية في تعدد المتدخلين المعنيين من مؤسسات وقطاعات وزارية.

ونرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أنه بالإضافة إلى وضع إستراتيجية وطنية لتجاوز هذه الإكراهات، يجب:

- الإسراع بإخراج نظام مؤسستي وقانوني لمواكبة رؤية صاحب الجلالة للنهوض بقطاع الثقافة؛

- تغطية التراب الوطني بمختلف البنيات التحتية الثقافية والموارد المادية والبشرية الضرورية من دور للثقافة ومساح جهوية وإقليمية وفتح قاعات سينمائية وتسهيل الولوج إليها، الأمر الذي سيساهم في تقليص الفوارق المجالية على المستوى الثقافي؛

- الرفع من وثيرة إحداث المراكز الثقافية بالخارج "دار المغرب"، باعتبارها مدخلا للتعريف بين الثقافة المغربية والموروث الحضاري

² Produit Intérieur Brut

شقوق، ما أثر سلبا على السياحة الثقافية بالجديدة، وانعكس سلبا على العديد من القطاعات التي كانت تنتعش منها.

فمتى تطلقون عملية الصيانة والإصلاح وتعيدون فتح أبواب هاذ المعلمة التاريخية في وجه العموم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

شكرا على هاذ السؤال، خاصة أنني درت 2 ديال الزيارات في الجديدة على هاذ النقطة فحد ذاتها، وكيفما كتعرف هاذ المسقاة البرتغالية (la citerne portugaise) سدات في 8 فبراير 2021، لأنها كان هناك إشكاليات فمجال ديال الترميم، وكانت تشكل خطرا على المواطنين والمواطنين، وما بين 2019 و2020 تم إنجاز دراسة تقنية أكدت وجود مشاكل على مستوى البناية، يتم إنجاز رفوعات طبوغرافية وتكلفت الوزارة بمشروع التهيئة.

ابتداء من يوليوز 2022، انطلقت المساطر الإدارية اللازمة لتنزيل الصفقة، وخلال بداية شهر يوليوز المقبل سيتم إعلان عن صفقة خاصة بالاستشارة الهندسية، على أساس أن تنطلق الصفقة أشغال وبداية إنجاز أشغال الترميم والتهيئة.

وكنخبركم كذلك أنه خلال أسبوعين ستحل ببلادنا لجنة مكونة من خبراء برتغاليين لإبداء الرأي والتعاون فيما يخص الهندسة البرتغالية.

اشتغلنا كذلك مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على مشروع ترميم وتأهيل الحي البرتغالي ككل، يعني هناك إشكالية أخرى كييعيشو الحي كلو، وحاليا يتم الاشتغال على دراسة تقنية لهذا المشروع، على أن يتم بعد ذلك إعداد اتفاقية مشروع مندمج، يروم التأهيل الحضري للحي البرتغالي بالجديدة.

الهدف هو تأهيل هذه المعلمة التاريخية وإعطاء الحي البرتغالي جاذبية سياحية وخلق دينامية اقتصادية انطلاقا من هذا المكان التاريخي لسكان المدينة الجديدة بصفة عامة والحي البرتغالي بصفة خاصة.

وشكرا.

المغربي بجميع روافده وتعاييره وتعميمها على المستوى الدولي، حتى لا تبقى مقتصرة على بعض الدول التي تتواجد بها الجالية المغربية؛

- تعزيز دور قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي في تعريف المواطنين والمواطنين على التراث الثقافي الوطني وضمان تملكهم له؛

- تشجيع الإبداع الثقافي والفني، خاصة في فئة الشباب مع الحفاظ على مقاربة النوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على هذا التعقيب.

تفضل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن ما كانش الإرادة السياسية سابقا في الحكومات السابقة، متفق معك، ولكن كايين هناك إرادة سياسية والمثال هو هاذ الشبي اللي أعطيتك، هو أن اليوم كايينة إستراتيجية اللي خدامين عليها بإشراك جميع القطاعات، والمهم هو الاعتراف ديال قطاع المالية بهاذ الإستراتيجية اللي خدامين عليها، لأن فاش تتكلمي على الميزانية، لا بد إشراك هاذ القطاع المهم، باش يولي هناك ضمينا اعتراف بأن الثقافة ممكن لها أنها تخلق مناصب شغل، وتساهم باش المواطن المغربي يعيش والحفاظ على الكرامة ديالو.

وهذا هو التحدي اللي عند هاذ الحكومة، والإرادة كايينة الأستاذة المستشارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه لكم في هذه الجلسة، لفريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة للسيد المستشار، السي لفحل تفضلو.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

تم إغلاق المنشأة التاريخية الشهيرة "المسقاة البرتغالية" المتواجدة في مدينة الجديدة في وجه الزوار منذ ثلاث سنوات بدواعي تعرضها إلى

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السي عبد الإله، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

شكرا على هاذ الجواب.

تعتبر المسقاة البرتغالية واحدة من بين أجمل الأماكن التاريخية البرتغالية المتواجدة بالمغرب، التي صنفها اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي لسنة 2004، وتعود هذه المعلمة إلى بداية القرن 16، وتشمل المباني البرتغالية في هاذ المنطقة بقايا صهريج وكنيسة العذراء والمسقاة البرتغالية المبنية على طراز المعمارية القوطية القديمة، لأن المدينة الجديدة تعد إحدى المستوطنات المبكرة للمستكشفين البرتغاليين في غرب إفريقيا على طريق الهند.

وتعتبر كذلك مثالا بارزا على التبادل الثقافي الأوروبي والمغربي، إذ صممت بشكل هندسي دقيق، جعل منها تحفة معمارية متميزة، شدت إليها إعجاب كبار المخرجين السينمائيين العالميين والفنانين التشكيليين، ومنهم المخرج الأمريكي أورسن ويلز (Orson Welles) الذي صور فيها ما بين 1949 و1952 إحدى أروع تحفه السينمائية الخالدة التي كتبها وليام شكسبير، كما نال ويلز الجائزة الكبرى لمهرجان كان السينمائي عن هذا الفيلم، حيث كانت المسقاة حاضرة في العديد من الأعمال الفنية العالمية.

السيد الوزير،

وقبل ثلاثة سنوات من الآن، أقدمت مصالح وزارتك بمدينة الجديدة على إغلاق هاذ المسقاة البرتغالية التي تعد رائعة من روائع الهندسة البرتغالية ورمزا من رموز التفوق المعماري العسكري البرتغالي، وهي مغلقة حاليا في وجه الزوار، ومؤكدين أن سبب الإغلاق يعود إلى وقوع انهيارات على مستوى سقف بناية القصبة البرتغالية، التي تتوسطها المسقاة، وكذا تسربات مياه الأمطار إلى داخل المبنى، مما أضحى يشكل خطورة على أمن وسلامة الزوار.

وفي هذا الإطار، ننوه بالزيارة التي قمتم بها إلى مدينة الجديدة، للوقوف على حجم هذه الأشكال الممكنة لإعادة الاعتبار لهاذ المعلمة السياحية المتميزة.

ولذلك نطلب منكم نحن ومعنا ساكنة إقليم الجديدة الإسراع في إعادة التأهيل والاعتبار لهاذ المسقاة وباقي المآثر التاريخية مثل مدينة أزمو العتيقة والسور العتيق لجماعة مولاي عبد الله، بما تعرف بمدينة "تيط".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل لديكم تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرك مرة أخرى السيد المستشار، وذكرتي أزمو، بغيت فقط نذكر بأن هناك فالأيام المقبلة شراكة ما بين قطاع الثقافة وجهة الدار البيضاء الكبرى، اللي فيها مبرمجة حتى تأهيل المجال التراثي لمدينة أزمو، وبصفة عامة الإشكالية اللي كنعانيو منها فهاذ الشي ديال الترميم هو الإشكالية ديال الإمكانيات.

فهذا اليوم الوزارة منخرطة فهاذ المجال مع القطاعات الحكومية والجهات، لأن الجهات شريك أساسي فهاذ المجال، باش يتم الترميم، ولكن التحدي والهدف هو غنطلبو باش يكون هناك مقاولات ثقافية اللي تعي تستثمر في هاذ المجالات باش يكونو ويولي هناك داخل (recettes) باش أنذاك يولي هذالك المجال تيرمم راسو براسو، لأن هو عندو إمكانيات ما نبقاوش نعيشو هاذ الإشكاليات اللي تنعيشوها سنين وسنين، فاش تنساو واحد المكان معين، وتنجيو وتنفتكرو 4 سنين بعدا أحكراه غيطيح الحيط ولا هذا، خصنا لقاولهم مداخيل.

والحمد لله أنا عندي، في إطار الاستراتيجية اللي تكلمنا عليها قبيلة، عندي اليقين أن هاذ المآثر التاريخية يمكن لها تخلق مهن شغل جديدة - كيف ما قلنا قبيلة - يولي واحد الترويج ومفهوم التحدي اللي اعطت لراسها الحكومة في المجال ديال السياحة باش نوصولو 30 مليون، السياحة الثقافية هو العنصر الأساسي في هاذ المجال.

ولهذا هاذ الترميمات نعتبروها مهمة جدا، لأن غتساعدنا باش نوصولو للتحديات اللي اعطت لراسها هاذ الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل بعد ذلك، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، إلى الأسئلة الموجهة في هذه الجلسة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ونرحب بالسيد الوزير، الحاضر معنا للجواب على هذه الأسئلة.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أيها الحضور الكريم،

يعاني القطاع الفلاحي من إشكاليات ذات صلة بالجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة للحد من تأثير هذه الموضوعية على القطاع الفلاحي وعن الحلول المقترحة لدعم الفلاحين ومربي الماشية؟ وما هي التدابير المتخذة من طرف القرض الفلاحي لمعالجة هذا الوضع؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس حول "دعم ومواكبة القطاع الفلاحي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا.

كان مبرمج سؤال حول "دعم الإنتاج الفلاحي" كذلك لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وطلبت هذه المجموعة تأجيله إلى جلسة لاحقة.

إذن بذلك تكون جميع الأسئلة قد طرحت، فالكلمة لكم السيد الوزير، للجواب دفعة واحدة، يمكنكم التفضل إلى المنصة للجواب دفعة واحدة على هذه الأسئلة.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية**القروية والمياه والغابات:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كيفما نعرفوكلنا كيندرج هاذ الموسم الفلاحي الحالي في سياق

هناك أسئلة تجمعها وحدة الموضوع تتعلق بدعم القطاع الفلاحي، ونستهلمها بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "دعم ومواكبة القطاع الفلاحي والتخفيف على الفلاحين من وطأة الجفاف وإكراهات الإنتاج"، فليفضل أحد المستشارين من الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعاني الفلاحون من إكراهات معقدة بفعل مضاعفات التحولات المناخية وارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج، مما يهدد أغلبيهم، لاسيما الصغار منهم، بالتوقف عن ممارسة أنشطتهم الزراعية.

لأجله، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المستعجلة التي تعتمون اتخاذها لدعم ومواكبة القطاع الفلاحي والتخفيف على الفلاحين من وطأة الجفاف وإكراهات الإنتاج؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نتنقل للسؤال الذي كان للفريق الاشتراكي قد تم طلب تأجيله.

إذن السؤال الموالي هو لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول "إجراءات التخفيف من تداعيات الجفاف على الفلاحة الوطنية".

تفضلوا السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن خطة وزارتك للحد من تداعيات الجفاف.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي حول "التدابير الحكومية المتخذة لمعالجة وضعية القطاع الفلاحي ودعم الفلاحين ومربي الماشية".

أعطيكم الكلمة السيد المستشار من الفريق الحركي.

تفضلوا.

نحافظو عليها.

فيما يخص البرنامج الحالي، والبرنامج اللي منذ بداية هاذ الشهر، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، واللي وجهها جلاله الملك حفظه الله، إلى الحكومة خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 19 ماي 2023، والرامية إلى اتخاذ كافة الإجراءات الطارئة واللازمة للتعامل مع العجز في التساقطات المطرية والعجز المائي على القطاع الفلاحي، تم إطلاق واحد البرنامج استثنائي لدعم القطاع الفلاحي، هذا برنامج زايد على البرامج ديال الجيل الأخضر، وتهدف إلى التخفيف من آثار العجز المائي والتأثير ديالو على النشاط الفلاحي بصفة عامة.

الغلاف ديال هاذ البرنامج هو 10 ملايين درهم، وفيه عمليات اللي غادي نديرها لأول مرة، والاستهداف الأول هو طبعا دعم الفلاحين والكسابة للحد ديال هاذ التداعيات ديال الارتفاع ديال أسعار المدخلات الفلاحية على كلفة الإنتاج وكذلك التحضير للموسم القادم.

فالمكونات ديال البرنامج تتمحور على ثلاثة ديال المحاور:

- حماية الثروة الحيوانية ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني؛

- دعم سلاسل الإنتاج النباتي؛

- وكذلك تعزيز القدرة المالية لمجموعة القرض الفلاحي لأجل مواكبة الفلاحة.

فبالنسبة للمحور الأول المتعلق بحماية الثروة الحيوانية ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني: فتخصص له واحد غلاف مالي ديال 5 المليار ديال الدرهم، وتيستهدف الأغنام والأبقار والماعز والإبل والدواجن، وذلك من خلال دعم الأعلاف المستوردة، خاصة كاي الأعلاف البسيطة واللي من ضمنها الشعير، والكلفة اللي خصصناها هي 2.8 مليار ديال الدرهم، الهدف هو باش الاستقرار ديال الأثمنة ويكون عندها ثمن مدعم ومستهدف ديال 200 دهم للقنطار أي 2 دراهم للكيلو كرام.

وملي تناخذو الأثمنة ديال السوق حاليا، هاذ المبلغ غادي يعطينا، إن شاء الله، 18 مليون قنطار ديال الشعير.

الأعلاف المركبة للأبقار وتوفير هاذ العلف المركب حسب الإنتاجية وحسب الجهات بسعر ديال 2.5 درهم للكيلوغرام، والميزانية المخصصة هي مليار و100 مليون ديال الدرهم.

العلف المركب للدجاج، لأول مرة تنعملوه، ومعه هدف لاستقرار الأثمنة ديال اللحوم بالنسبة للمواطنين، مليار و100 مليون ديال الدرهم، أي ما يعادل 800.000 طن حسب الأثمنة ديال السوق حاليا.

المحور الثاني اللي تهتم دعم سلاسل الإنتاج النباتي: وهاذ الشي أول مرة غادي نعملوه هاذ العملية، واللي تخصص لو واحد الغلاف مالي ديال 4 المليار ديال الدرهم، فدعم أولا الأسمدة، السنة الماضية هضرنا هنا على الأسمدة، الأسمدة الأزوتية واللي تستوردها من الخارج، فهاذ

واحد التسلسل مناخي، من تقريبا 5 سنوات اللي هي صعبة، وكتميز بتعاقب سنوات الجفاف، تقريبا 4 سنوات ديال الجفاف على 5 الأخيرة، وهاذ السنة بالضبط اللي كنعيشوها هي السنة الثانية، على التوالي، اللي كنعيشوها فيها جفافا حادا، واللي أدى إلى ندرة المياه، مما انعكس مباشرة، وبصفة كبيرة على القطاع الفلاحي بأكمله، والذي عانى أيضا من غلاء المواد الأولية وارتفاع كلفة الإنتاج، نتيجة الأزمة المتعددة العوامل وذو يعني أسباب عالمية، واللي أثرت على النمو الفلاحي والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي هاذ الظروف، واصلنا العمل، بكل مجهود لتوفير الظروف المواتية والآليات الكفيلة للتخفيف من أعباء الفلاحين ومواكبتهم، وخاصة الصغار منهم، وتموين الأسواق الوطنية، بكل المنتوجات بصفة مستمرة ومتواصلة، وهكذا كتعمل الوزارة على محورين:

أولا: تدبير الظروف ما هو ظرفي عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواكبة كل المراحل وفصول الموسم الفلاحي، للحد من آثار العجز الحاد للتساقطات المطرية على النشاط الفلاحي وتقديم المساعدة للفلاحين ومربي الماشية، وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة حفظه الله؛

المحور الثاني، هو مواصلة تنزيل المشاريع المبرمجة في إطار "استراتيجية الجيل الأخضر"، طبقا للبرامج السنوية، وكذلك الآن باشرنا الاستعداد للموسم الفلاحي المقبل، والذي نتمنى من الله العلي القدير، أن يكون ممطرا.

فبغيت غير نذكر قبل ما نمشي للإجراءات الحالية، والمستقبلية، بغيت غير نذكر بالبرنامج اللي كان عندنا في السنة الماضية، واللي استهدف خصوصا، سلاسل الإنتاج الحيواني وكذلك الأشجار المثمرة، عبر توفير الأعلاف ومياه التوريد ديال الماشية وتقريبها للكسابة، فتم:

- الاقتناء ديال 9 مليون ديال القنطار إلى حد الأسبوع الماضي من الشعير المدعم لفائدة 1.7 مليون مستفيد؛

- اقتناء 2.6 مليون قنطار من الأعلاف المركبة، اللي استافدوها تقريبا 400 ألف كساب؛

- توريد الماشية عبر تهيئة وخلق نقط الماء والصبهاج؛

- الإعفاء من الضريبة عن القيمة المضافة عند استيراد أعلاف الماشية؛

- تعزيز الحماية الصحية للماشية؛

- تهيئة حوالي 150 كلم من الخطارات والسواقي، وتهيئة 145 منشأة؛

- وكذلك تحسين وتهيئة 70 ألف هكتار من المجالات الرعوية؛

- وكذلك من أجل الاستدامة ديال البساتين تم الري في إطار الفلاحة

التضامنية، تقريبا واحد 30 ألف هكتار بواحد السقي تكميلي، باش

مفتوحة، هاذ الشيء الذي كان عندنا من قبل كيكون بعض الإشكاليات فذلك للجان المحلية أو ذوك اللوائح التي تيكونو، اليوم حلينا الإشكالية ديال الكمية، لأن كتشوفو بأنه كمية كبيرة، فغيكون شبابيك مفتوحة تحل، الشرط الوحيد هو الإنسان يكون فلاح أو لا كساب باش يأخذ ذاك الشيء، ما كاينش ذيك اللوائح التي كتكون مسبقة.

والأعلاف المركبة بالنسبة لا للأبقار ولا للدواجن غتكون توزيع مستهدف حسب التعاونيات وحتى التي خارج التعاونيات والتي ما كاينش فالتنظيمات، المصالح ديال الوزارة غادي تكلف بالتنظيم والتحديد ديالهم.

البذور ديال الطماطم والبطاطس وكذلك البصل: غادي تم بواحد الطريقة التي غادي تدوز على صندوق التنمية القروية.

وتظهر ليا هاذي هي المقاربة الجديدة هو حلينا الإشكالية ديال التوزيع كيفاش خصوي يتوزع، يتوزع بصفة عامة وكل إقليم غادي يكون فيه مراكز ديال التوزيع وغادي يكون كذلك فالمناطق ولا الجماعات التي تتكون بعيدة شوية غيكون النقل مجاني من الوزارة، الفلاح فين ما كان خصوي يشري بذاك الثمن الشعير ولا الأسمدة بالثمن التي محدد.

عندنا فيما يخص الاقتناء والصفقات، فلحد الآن المكتب الوطني للحبوب والقطاني طلق واحد الصفقة ديال 5 مليون ديال القنطار ديال الشعير وهاذ الشيء ما عمرو كان وكذلك 2.5 مليون قنطار من الأعلاف المركبة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

وننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي مصطفى.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

بداية، نشكركم، السيد الوزير، على الجهودات الجبارة التي تبذلونها من أجل تنمية القطاع الفلاحي ومواكبة الفلاحين، لا سيما الصغار منهم والتخفيف عليهم من وطأة الجفاف وإكراهات الإنتاج.

وهنا لا بد أن أشيد بروح المسؤولية التي تتحلون بها والغيرة الكبيرة التي تحملونها في سبل تأهيل وتنمية هذا القطاع، الذي خبرتم فيه قبل أن تتحملوا مسؤولية الوزارة، التي تشرفون عليها اليوم.

السنة خصصنا لها واحد الدعم، الأسمدة الأزوتية والبوتاسية، وهاذ الموسم الذي احنا غاديين مقبلين عليه على الصعيد الوطني، ذاك الشيء الذي تستهلكوه في السنة كلو غادي يكون فيه دعم، غادي يشمل جميع المنتوجات وجميع الفلاحة لأجل التخفيف من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

الدعم المستهدف للسلاسل الرئيسية للسوق الوطني، التي تتمول السوق الوطني، وهي الطماطم المستديرة (tomates rondes) والبطاطس والبصل، وتيركز على دعم ثمن البذور للسلاسل الثلاث، لأن كلها البذور ديالها غالية، زيادة على تقديم الدعم للأسمدة القابلة للذوبان للطماطم المستديرة، (les engrais solubles) هما التي تستعملوهم في سلسلة الطماطم، والغلاف المخصص لما هو من الأسمدة هو 2.2 مليار ديال الدرهم.

فيما يخص البذور، بذور الطماطم في البيوت البلاستيكية وكذلك خارج البيوت البلاستيكية المفتوحة والشتائل المعتمدة كذلك مليار ديال الدرهم.

دعم بذور البطاطس بغلاف مالي القدر ديالو 580 مليون ديال الدرهم، هاذ الشيء ما عمرو تدار من أجل دعم اقتناء بذور البطاطس المعتمدة التي تتجي من برباب 450 مليون ديال الدرهم، ولكن كاي واحد النصف الذي كيستعملو البذور ديال البطاطس العادية وخصصنا لو 130 مليون ديال الدرهم، حتى هو غادي يكون مدعم.

ودعم بذور البصل بغلاف مالي يتقدر بـ 120 مليون درهم؛

- تعزيز نظام الحماية ضد البرد: هاذ الشيء ديال التبروري الذي عاشته بعض المناطق هاذ المرة خصنا واحد 100 مليون ديال الدرهم باش نحلوه هاذ الإشكالية عبر اقتناء المولدات المقاومة للبرد.

وبخصوص المحور الثالث المتعلق بتعزيز القدرة المالية لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب: باش تكون عندها كتر ديولها ف (le capital) مليار ديال الدرهم باش تكون عندها القدرة لمواكبة وإعادة جدولة الديون ديال الفلاحة، وغادي تكون هناك واحد الاتفاقية خاصة بهاذ المحور.

وآليات التنزيل، ففي تاريخ 13 يونيو 2023، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، تم التوقيع ديال اتفاقية بين الحكومة هي وزارة الفلاحة ووزارة المالية، مع كل المهنيين ديال القطاع الذي كهمهم أمر سلاسل الإنتاج التي كهمها بالأمر والفيدرالية ولا الجامعة ديال الغرف و⁽³⁾ (la COMADER) والسلاسل ولا الفيديرياليات التي كهمها الأمر مباشرة.

وهاذ الاتفاقية التي كتحدد التنزيل والمقاربة ديال التنزيل وكذلك الآليات والمسؤوليات ديال كل طرف.

فيالنسبة للأعلاف والأسمدة غادي تكون على شكل شبابيك

³ Confédération Marocaine De L'Agriculture Et Du Développement Rural

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

أشكر، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الغني بالمعطيات والأرقام.

لقد تلقينا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ببالغ الامتنان التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى التخفيف من تداعيات الجفاف، حيث أعدت الحكومة مشكورة، بشراكة مع الهيئات البيمهنية، برنامجا استعجاليا لمعالجة هذا المشكل، رصدت له ميزانية 10 مليار ديار الدرهم.

كما ننوه بتقديم الدعم لأول مرة، كما جاء في كلمتكم، للأعلاف المركبة للدواجن، بميزانية مليار و100 مليون درهم.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص مشكلة قلة الموارد المائية، فإننا نتأسف للتأخر الكبير في التعامل مع هذه الإشكالية من طرف القطاع المكلف بالماء بوزارة التجهيز في عهد الحكومات السابقة.

كما نثمن الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الحالية لمعالجة هذا المشكل من خلال التعجيل بإنجاز محطات تحلية مياه البحر وربط الأحواض المائية، وذلك بتخصيص مياه السدود للاستعمال الحصري للسقي في الميدان الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

لقد كانت مجموعة القرض الفلاحي كمؤسسة عمومية ولا تزال الممول الرئيسي للفلاحة، وفي ظل الظرفية الحالية الصعبة التي يعيشها الفلاحون والمقاولات الفلاحية، فإننا نأمل مواصلة هذه المؤسسة في معالجة مديونية الفلاحين وتجميد المتابعات القضائية في هذا الشأن.

أما بالنسبة لإشكالية التسويق، فقد آن الأوان لإصلاح أسواق الجملة، وندعوكم، السيد الوزير، للعمل على التحديد القانوني لواجبات وحقوق جميع المتدخلين في سلسلة التسويق من المنتج إلى المستهلك، وذلك حفاظا على مصلحة كل من الفلاح والمواطن.

وفي الأخير، فلا بد أن نشغل جميعا يدا في يد حكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والهيئات البيمهنية والغرف الفلاحية لإنجاح الورش الملكي لتعميم التغطية الصحية لفائدة الفلاحين، الذي يهيم مليون ونصف أسرة، والتي لازالت نسبة كبيرة منها لا تؤدي واجبات الانخراط بسبب مطالبتها بتسديد هذه الواجبات بأثر رجعي، ابتداء من ماي 2022.

كما أعب باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومهنيي القطاع الفلاحي عن انخراطنا الدائم للعمل لبلوغ أهداف استراتيجية "الجيل الأخضر" والعمل الجاد لضمان السيادة الغذائية لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

كما لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أشكركم على الاجتماع الذي عقدتموه الثلاثاء الماضي، مع أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية بذات المجلس وبرفقتكم رئيس مجلس إدارة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، السيد محمد فكرات، والذي بهذه المناسبة وباسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أهنته بالثقة الملكية السامية التي حظي بها.

وهذا الاجتماع الذي خصص لمناقشة سبل مواجهة إكراهات السنة الفلاحية الحالية وتنزيل البرنامج المتعلق بدعم الفلاحين والتدابير الحكومية المعتمدة للتخفيف من معاناة الفلاحين جراء الديون المتراكمة، في ظل توالي سنوات الجفاف، في أكبر عملية دعم للقطاع الفلاحي عرفها المغرب في تاريخه.

كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن تغير المناخ يعد إحدى الإكراهات الأساسية أمام تنمية القطاع الفلاحي بالمغرب، خصوصا أن المغرب عرف خلال سبعين سنة الأخيرة عشرين موسم جفاف.

وهنا لا بد أن نشيد بالتوجيهات الملكية السامية للحكومة باتخاذ كافة الإجراءات الطارئة واللازمة للتعامل مع العجز في التساقطات المطرية والعجز المائي على القطاع الفلاحي، خلال المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك حفظه الله، بتاريخ 19 ماي 2023، بتعبئة غلاف مالي قدره 10 مليار ديار الدرهم، لحماية الثروة الحيوانية ودعم سلاسل الإنتاج النباتي وتعزيز نظام الحماية ضد البرد لمواجهة مخاطر البرد في المناطق عالية الخطورة، عبر اقتناء مولدات مقاومة للبرد بميزانية قدرها 100 مليون درهم.

ليكن في علمكم، السيد الوزير، أن إقليم تاونات يتوفر على أكبر نسبة من الماء بالمغرب، وعليه نلتمس منكم استغلال الرصيد المائي الهائل بالمنطقة للرفع بمشاريع السقي لفائدة فلاحي الإقليم، وذلك من أجل الحد من الهجرة القروية واثمين المنتجات الفلاحية.

ولمكافحة الجفاف وعجز التساقطات، يجب التحكم في استخدام المياه ومعالجة وتحلية مياه البحر وتمكين العالم القروي وتجويد تمويله من أجل الحد من الهجرة القروية، إضافة إلى إقامة أقطاب للتكوين الفلاحي مثل الثانويات، معاهد تكنولوجية متخصصة في الفلاحة والبيئة والانتقال الرقمي والطاقي والابتكار في المجال الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما جاء في مداخلتكم واحد المبلغ كبير هو ديال 10 مليار درهم، 5 لدعم الماشية، ولكن، السيد الوزير، دائما ونلج احنا في الفريق الحركي على أن التنظيم، التنظيم، التنظيم راه القطاع غير مهيكّل، راه ما يمكنش 3 دالناس يسيرو هاذ القطاع، الله يجازيكم بخير، منطقتك مقصية، المنطقة الشرقية مقصية، منطقة تادلة مقصية، الصحراء مقصية، راه غير معقول أن 3 الناس يسايرو هاذ الفيدرالية اللي هي تتسى (Maroc Lait)، واحنا قلناها شحال من مرة أنا أذكر للمرة الثانية ولا الثالثة، الله يجازيك بخير، تدخلو باش تفكو هاذ الشئ، تكون انتخابات نزهة معقولة على صعيد المناطق واللي طلع الله يسخر، راه غير معقول ثلاثة الناس يسيرو هاذ القطاع.

فيما يتعلق بالقرض الفلاحي السيد الوزير، نتمنى من السيد الرئيس المدير العام الجديد، ومعكم باش تعيدو الهيكلة في الديون ديال الفلاحة وإعفاء الفلاحة الصغار لأن اليوم القطاع في المغرب تيعيش واحد الوضع قبيح وصعب بزاف، الفلاح الصغير راه ما لقي باش يعيد حتى العيد ديالو ما تلاش لقاها، الفلاح الكبير غارق في الديون، لهذا نتطلبو منكم السيد الوزير إعادة الهيكلة فيما يتعلق بالديون ديال الفلاحة.

السيد الوزير،

منطقة تادلة تتعرفو أن منطقة تادلة الاقتصاد ديالها مبني على الفلاحة، قطعتمو عليها الما هادي سنتين، صرحتمو واحد النهار أن تادلة مقطوع عليها الماء، ما هي التدابير المتخذة لهاذ الناس اللي استثمرو الملايير، ضيعات كبيرة تتيبس، الناس بزاف مشردين اليوم، كاينة 70 ألف هكتار سقوية مشات كلها، سنتين ما تسقاتش، راه منطقة معتمد الاقتصاد ديالها على الما ديال السد، اليوم الما ديال السد مشى للشرب واش هاذ الناس يرحلوي مشيويخرجو من البلاد؟ راه غير معقول أن هاذ المنطقة هادي تبقى مهمشة منسية.

نتمنوا أن السيد رئيس الحكومة ومعه الناس اللي جاو خرجو من المنطقة الشرقية يجيو تزورنا تشوفو المعاناة ديال الكسابة والمعاناة ديال الفلاحة والضييعات والاستثمارات الكبيرة اللي درتو مشات هباء

منثورا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، تيعيش بلادنا هاذ السنة كذلك موسما فلاحيا صعبا على جميع المستويات، نتيجة استمرار ظاهرة الجفاف وما ترتب عنها من شح للموارد المائية وارتفاع درجة الحرارة ونقص حاد على مستوى واردات السدود.

كما أن تداعيات الحرب الأوكرانية وما واكبها من ارتفاع غير مسبوق لأسعار الطاقة والمدخلات المستوردة، ساهمت إلى حد كبير في تعميق هذه الأزمة، وهنا جات المبادرة الملكية السامية للتخفيف من الانعكاسات السلبية ديال هاذ الوضعية الصعبة في أفق التأقلم مع المتغيرات والمستجدات وكذلك للحفاظ على التوازن بين السياسة الفلاحية والسياسة الغذائية، والتوازن كذلك على تموين أسواقنا الوطنية وأسواقنا التقليدية الدولية، وهنا نثمن عاليا هاذ المبادرة الملكية، أولا لأهمية مبلغ الدعم، وكذلك وأساسا للمقاربة المحكمة في التنزيل وكذلك في الاستهداف القطاعي المعقلن.

السيد الوزير،

الحكومة في أفق تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على مستوى سلاسل الإنتاج، بادرت إلى توقيع 19 عقد برنامج مع اتفاقيات مع التنظيمات المهنية في أفق تحقيق الاكتفاء الذاتي في 2030 ضمن "استراتيجية الجيل الأخضر"، وهنا يتضح بكل وضوح، السيد الوزير، الوزارة تتقوم بواحد العمل جاد ومجهودات كبيرة.

ولكن يبقى معالجة العجز المائي وتمكين 1.6 مليون هكتار من الأراضي السقوية والتي تشكل خزاننا مهما للخضر والفواكه من مياه السقي وكذلك تنظيم السوق الداخلي، هيكلة أسواق الجملة ومسالك التوزيع وقطع الطريق على المضاربين، وكذلك تفعيل مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة، وتطبيق رسم محلي يوازي الخدمات المقدمة للفلاحين بأسواق الجملة مدخلا للاكتفاء الذاتي وتمويل السوق الوطنية بشكل كافي منتظم وبأثمنة جد مناسبة، وكذلك ضمان عيش واستقرار الساكنة القروية.

وشكرا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فتكوين العائلات والعمال الفلاحيين هو واحد المحاور أساسي من التكوين المهني الفلاحي، واللي يعد ركيزة أساسية لمواكبة تنزيل استراتيجية ديال الجيل الأخضر، والتي تضع العنصر البشري وخاصة الشباب في قلب الاهتمامات ديالها.

وكتكون هاذ المنظومة ديال التكوين المهني الفلاحي من 54 مؤسسة موزعة على 12 قطب جهوي للتكوين الفلاحي، قطب في كل جهة، وكتوفر تقريبا التكوين ديال حوالي 10 مستفيد سنويا، فكتمثل الرهانات الأساسية للتكوين المهني الفلاحي في مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع وتلبية متطلبات الحاجيات ديال سوق الشغل.

وفي هاذ الإطار، عملت الوزارة على بلورة خارطة الطريق للتكوين المهني في إطار "إستراتيجية الجيل الأخضر"، تتهدف إلى تكوين 140.000 متدرب ومتدربة في أفق 2030، وانخرط التكوين المهني الفلاحي في اعتماد تكوين بالمقاربة المبنية على الكفاءات، والتي تضع المدرب في صلب الاهتمامات ديالها، والتي تعتمد على برنامج تكوين بتشارك مع المهنيين، كما تعتمد على تكوينات تطبيقية، تمكن المتدرب من اكتساب المهارات الضرورية لولوج سوق الشغل.

ومن جهة أخرى، يقوم المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (ONCA⁴) كل سنة بتنظيم دورات وأيام تكوينية لفائدة الفلاحين وأبنائهم وبناتهم والنساء القرويات وال عاملين بالضيعات الفلاحية والتنظيمات المهنية في مختلف سلاسل الإنتاج الفلاحي، سواء النباتية أو الحيوانية أو السلاسل الأفقية لمواكبتها.

وتدخل هذه التكوينات في إطار الأنشطة الاعتيادية للمكتب، حيث يعتمد في ذلك على 500 مستشار ومستشارة فلاحية عموميين، بالإضافة إلى اللجوء إلى إبرام عقود مع المستشارين الخواص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، السي إبراهيم تفضلوا.

المستشار السيد إبراهيم أخراز:

يمكن نترجم بالعربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، استنفدتم الوقت وليس بالإمكان الرد على هذه التعقيبات.

ننتقل معكم إلى سؤال آخر حول "تكوين العائلات والعمال الفلاحيين"، تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد إبراهيم أخراز:

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين والمستشارات،

الحضور الكريم،

كيف السيد الوزير..

السيد رئيس الجلسة:

اسمح لي السيد المستشار، السؤال سيطرح باللغة الأمازيغية، لديكم هاذ السماعات اللي بغا يعرف الترجمة ديال السؤال باللغة العربية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم أخراز:

بالشلحة ولا بالعربية؟

بالشلحة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير؟

اكنساقسا كيفية أتزلم التكوين العائلات وال عاملين في القطاع الفلاحي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

⁴ Office National du Conseil Agricole

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

غير باش نقول للسيد المستشار المحترم أنا متفق معاك، المجهود كبير ولكن الخصاص كبير طبعا، ولكن ذاك الشيء اللي تدارم مع الزعفران فتليويين راه تنديروه فالسلاسل الأخرى وكنديروه كذلك للسلاسل ديال تربية الماشية، وكاين تكوينات مستمرة وكاين تكوينات في جميع 54 مؤسسة اللي موجودة، وطبعا الخصاص كبير، ولكن "استراتيجية الجيل الأخضر" كتوضع هاذ الشيء في الأولويات دياولها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نواصل معكم هذه الأسئلة بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "تسويق المنتج الفلاحي الوطني في الأسواق الوطنية".

تفضل السيد الرئيس، السي محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا: ما هي الآليات الضرورية التي تنوون، السيد الوزير، القيام بها لدعم تسويق المنتج الوطني في الأسواق الوطنية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكترركز استراتيجية الجيل الأخضر على التثمين وعصرنة مسالك التسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية، يعني على ساقلة سلاسل الإنتاج، وهذا هو الهدف الأول، وقد وضعت الحكومة مخطط إصلاح توجيهي طموح للأسواق، خصوصا عبر الدراسة اللي عملناها مع الإخوان في وزارة الداخلية وتحسين مسالك البيع وتعزيز السلامة الصحية للمنتوجات الفلاحية، مع ضمان تغطية متوازنة للتراب الوطني وبنيات تحتية عصرية وطاقات استيعابية ملائمة ونمط فعال للتسيير.

السيد رئيس الجلسة:

اللي بغيتي، لك الحرية بأن تعقب باللغة التي تترتاح لها.

المستشار السيد ابراهيم أحرار:

مزيان احنا، السيد الوزير، الله يكثر خيرك، احنا بغينا مثلا أسماء عدد ديال الأرقام في القطاع الفلاحي ديال الاعتماد، وليني ما سمعناش واحد الرقم اللي يمكن ديال التكوينات، احنا دابا الاستعداد الحكومة باش تمنى الجماعات القروية مدرار، الجماعات ديال مدرار أستمنان في القطاع الفلاحي د القطاع، نرا حتى نتتي أكون أشكواريفي نتسغيغدان إخدامن رادغدمان سيفاسنسن خصصنتا تكون، هذا هكا خدامة لله أكدغفنا إمقرنين، لا للكيس تكوينين، وبني خص التكوين للجماعات نفلان أدرار اللي دارولي تقني ولا حتى يغني المنطقة يابا.

لأن غناس أش غشلات تمازيرت أنيكا المعيشة نسان، لا جميع نسكوين الفلاحة يخص السيد الوزير، أركن نتمنى باش ايلان الدعم التكوين لجميع القطاع الفلاحي لا من ديال الكسبية للبهائم أولا الكسبية للغنم أولا القطاع الفلاحي نيخروب، اللي ما عندنا تجربة في الديرة تليويين إلا كيس الدعم للزعفران ولكن نكاور غرسنس داكون اكتمال الزعفران، شهر 10، 11 ايتغانا كوت أكوت، إدري عام أرتسخسار الريح، أرتسخسار تفوكت لعدد الحوايج إخص يكونو الفلاحة يسان من الطريقة أكوت أكوت، أشكون فليشأياكا فلوسن الدولة، أشكو العام إخصت تنتبه أديتسخسار، وقت اللي سكا الدولة الفلوس ديال القطاع تنكس التنمية لتمازيرت، إخصا القطاعان أفسغان نمدين التكوينات، نمكن غورنسين أوتورانسنك العيد إغور عدن الحاجة، ولكن اغتكون أي حتى أوراسخسار.

إن المغاربة كلوكيسن المحبة للوطن، جميع القطاعات إناغ ورشان الماطلي إكورونا الليغستزري القطاع الواحد اللي يخدمن أوربيد هو القطاع الفلاحي، فكرات منادسي القطاع الفلاحي مرا نشتا كلوغاي، القطاع الفلاحي يخدمن أوركشمن تكاماونسن، لاحظت إمغارن إلا إركازن.

نرى إغلا السيد الوزير أدمع التكوينات أدرين باش.. المنتج الفلاحي غيت المستوى اللي إسرادي أشكو اجنابيايوت اللاغوركان لاغ الخروب، لاغ تكرانيت لاغ كلشي.

السيد الوزير..

وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا كان لكم رد على هذا التعقيب.

ثم إن جهود إدماج أعلى وأسفل سلاسل الإنتاج مازالت غير كافية رغم الجهود الكبيرة التي عملت في هذا الشأن لتحقيق ترابط وتفاعل بين مسلسل إنتاج ومسلسل تسويق المنتجات الفلاحية، بحيث تشهد منظومة التسويق العديد من أوجه القصور التنظيمية والوظيفية، وأنتم ساهرون وعندكم رؤى رائعة مشكورين فيما يتعلق بإصلاح فضاءات التسويق من أجل تجنب ومضاربات وتعدد الوسطاء خاصة عبر تسريع إصلاح أسواق الجملة ووضع إطار تنظيمي لتوضيح وتقنين دور ومهام الوسيط كما جاء في جوابكم.

السيد الوزير،

فريق التجمع يدعو إلى تسريع التحول الرقمي لمجال التسويق، مع تشجيع إدماج المنتجين الصغار والمتوسطين، لاسيما عبر توفير بنية تحتية رقمية مناسبة كالولوج للإنترنت ذات الصبيب العالي والقرى الرقمية إلى آخره، أصبح أمرا لا مناص منه.

بالإضافة، نرى أنه لا محيد عن تطوير قنوات التسويق القصيرة ذات الطابع التعاوني وتشجيع تجارة القرب، وذلك بهدف تحسين تسويق المنتجات الفلاحية والرفع من دخل المنتجين، وينبغي لتحقيق هذا الغرض اعتماد قانون لمكافحة ضياع وهدر منتجات الفلاحية، الذي يندرج ضمن منطق الاقتصاد الدائري.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

إذن السيد الوزير نواصل معكم ونحن على مقربة وبعد وقت قصير، سنستقبل عيد الأضحى المبارك، وقد وجهت إليكم بهذا المناسبة أربعة أسئلة تجمعها وحدة الموضوع.

أستهلها بالسؤال الأول للفريق الاشتراكي، موضوعه "ارتفاع أئمة أضحية العيد".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتمون القيام بها لضمان استقرار أئمة أضحية العيد. وشكرا.

وفي هذا الإطار، تهدف "استراتيجية الجيل الأخضر" في أفق 2030 إلى:

- إنشاء 12 سوق جملة جهوي للخضر والفواكه من الجيل الجديد، تتميز بمعايير السلامة الصحية وتتبع المسار، وبدينا بسوق الرباط، إن شاء الله، التي غادي يفتح من هنا لسبتمبر؛

- تأهيل 100 من الأسواق الأسبوعية عبر اتفاقيات مبرمة على صعيد الأقاليم في إطار المخططات الجهوية؛

- عصرنة المجازر من خلال برنامج عمل جهوي لاعتماد 120 مجزرة على المستوى الصحي، في إطار المخطط المدير الوطني للمجازر، واليوم نبغي نذكر أن غير 14 مجزرة التي هي معتمدة.

ولا بد من الإشارة إلى أن القانون ديال التجميع كيسمح للمجمعين مع المجمعين باش يكون عندهم هاذ التسويق المباشر، وحتى هاذ القانون غادي احنا في إطار كنجاولو باش نفعلوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أشكركم على جوابكم وتفاعلكم الذي كان مقنعا، كما عهدنا فيكم دائما، كما أنه بالعمل الكبير الذي تقومون به داخل وزاراتكم، التي تعد من أهم الوزارات التي تلتقى اهتماما وتتبعها كبير من طرف المواطنين، وبدون شك لاحظتم ذلك من خلال زيارتكم المتكررة والمكوكية داخل تراب المملكة، شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وهذا المجهود الجبار والمضني والمتواصل بالتأكيد سيحسب لكم.

المعطيات التي تفضلتم بها في جوابكم تحدد الآفاق، السيد الوزير، التي ستعملون عليها لتسويق المنتج الوطني الفلاحي، إشكالية جاءت ضمن اهتمامات "استراتيجية الجيل الأخضر" وقد أجبتم على ذلك.

السيد الوزير،

ما زالت مشكلة التسويق رغم ما عمل من مجهود ما زالت مشكلة تسويق المنتجات الفلاحية تؤرق بال فلاحين وتعرقل مسارتهم إنتاج "مخطط المغرب الأخضر"، ذلك الذي عرف نجاحا باهرا.

إن أهمية التسويق في سلسلة الإنتاج الفلاحي ولحجم تأثيره على مجموع الأطراف الفاعلة ولدوره في تحسين دخل الفلاحين يتعين وضع رؤية مندمجة وتشاركية، خاصة في مجال التسويق، تشرك جميع الفاعلين المعنيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في نفس الإطار أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعد يومين عن عيد الأضحى المبارك لازالت أسواق الأضاحي تعرف أسعارا قياسية غير مسبوقة.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي غتأخذونها للحد من هاذ ارتفاعات الأسعار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

السيد الرئيس، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال شكرا.

السؤال الأخير لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

واخا بقى لنا غير غدا اللي هو الأربعاء للعيد، نتكلمو على الإجراءات ما فيها باس، ممكن تكون الإجراءات نهار، إذن أشنوهي هاذ الإجراءات

اللي كتونيو تقومو بها من أجل تجويد تسويق الأضاحي ديال العيد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا للمنصة، مرحبا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فككل سنة منذ تقريبا 2016، تحضيرا لعيد الأضحى المبارك تتشجع

الوزارة من فاتح يناير بتنزيل برنامج تحضير لهاذ المناسبة واللي تيمتد إلى آخر الأسبوع من بعد العيد، وينبني هذا البرنامج على عدة إجراءات:

- أولا، تدقيق المعطيات الميدانية وإرساء مسطرة تتبع المسار للأضاحي عبر تقييم دقيق لتوقعات العرض والطلب من أضاحي العيد بتنسيق مع المهنيين؛

- تسجيل وحدات تربية وتسمين الأغنام والماعز الموجهة لأضاحي العيد؛

- ترقيم رؤوس الأغنام والمعر المعدة للذبح؛

فيما يخص الجانب الصحي، عبر التتبع والمراقبة الصحية وحماية القطيع من الأمراض المعدية، وهاذ الشي كان مشكل كبير ف2016:

- مراقبة الأعلاف والأدوية البيطرية المستعملة خلال هذه المرحلة قبل العيد؛

- مراقبة مياه توريد الماشية.

- وكاين كذلك الجانب اللوجستيكي، عبر إنشاء أسواق مؤقتة للأغنام والماعز، واحد 34 سوق عبر المملكة عبر الأقاليم اللي كتطلب هاذ الأسواق، وعقد طبعا اجتماعات مع المتاجر الكبرى لتخصيص أماكن لتسويق الأغنام، خصوصا الأغنام المستوردة، لأن بغينا نعلنو على الأثمنة للمستهلك.

الجانب ديال دعم مربى الماشية، فكانت:

- مواصلة دعم الأعلاف وتوريد الماشية وتهيئة المراعي؛

- تعليق الضريبة على القيمة المضافة على بعض الأعلاف والاستيراد، وهاذ السنة لأول مرة نظرا لاستمرار الجفاف والتضخم اللي أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، لجأت الحكومة لفتح الاستيراد بصفة استثنائية ومؤقتة، أولا، للمحافظة على القطيع الوطني واستقرار الأثمان عند المستهلك، وذلك عبر إعفاء استيراد الأغنام من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، مع منح دعم لاستيراد للأغنام الموجهة

للذبح فحدود ديال 500 درهم للرأس.

والحصيلة إلى حدود اليوم، هو:

- تسجيل 214 ألف وحدة وضيعة لإعداد الأضاحي؛

- ترقيم 6.9 مليون رأس تقريبا 7 مليون ديال الرأس اللي مرقمة، ويقدر العرض بحوالي 7.8 مليون رأس، زايد ذاك الشئ اللي كيزبحوه الفلاحة والكسابة اللي عندهم الماشية ديالهم، منها 6.3 مليون رأس من الأغنام و500 مليون من الماعز، ومتجاوزا طبعاً بذلك الطلب اللي كيتقدر بـ 5.6 مليون رأس؛

- الحالة الصحية للقطيع الوطني هي جيدة، استمرار العمليات التواصلية والتحسيسية ديال المكتب الوطني للسلامة الصحية لفائدة مربي الماشية حول الممارسات الصحية الجيدة لتغذية وتسمين أضاحي العيد؛

- القيام بأكثر من 2500 مهمة ميدانية للمراقبة من خلال أخذ عينات من اللحوم والأعلاف الحيوانية وعينات من مياه الشرب؛

- إصدار 837 شهادة السماح بالمرور بمخلفات الدواجن، اللي كتعرفو بأن هي كانت من أسباب ديال اخضرار اللحوم ديال 2016، كنمنعو التنقل ديالها إلا برخصة شهر قبل العيد.

ومكنت عمليات المراقبة واللي تمت في إطار لجان محلية مشتركة بـ:

- حجز 420 رأس من الأغنام والماعز بالضيعات؛

- إتلاف 260 طن من مخلفات الدجاج؛

- إتلاف 100 لتر و900 قرص و192 كيس من الأدوية البيطرية غير المرخصة؛

- تحرير 14 محضر مخالفة وإحالتها على النيابة العامة؛

- سحب الترخيص الصحي لوحدات الإنتاج للأعلاف الحيوانية بجهة الدار البيضاء - سطات، لعدم احترام شروط السلامة الصحية.

واليقظة مستمرة لمواصلة يعني المراقبة واللي كتعزز هاذ العمليات مع الاقتراب ديال عيد الأضحى عبر تعبئة مصالحي ديال (ONSSA⁵) والسلطات المحلية والدرك الملكي وفقا للدورية المشتركة مع السيد الوزير الداخلية، وتستمر هذه اليقظة إلى يوم العيد، بل إلى أسبوع بعد العيد، والمكتب الوطني للسلامة الصحية شرع في تنفيذ برنامج تواصلية لتحسيس المستهلكين حول شروط اقتناء الأضحية ومداهم بالنصائح اللازمة المتعلقة بتهيئة الأضحية وحفظ اللحوم.

وبالإضافة إلى المداومة البيطرية خلال فترة العيد وخلال يوم العيد والأيام الموالية كيعبأ المكتب كل الأطباء البيطريين والتقنيين البيطرية للمداومة على الصعيد الوطني للتواصل مع المواطنين ومواكبتهم عند

الحاجة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

ونستهل هذه التعقيبات بكلمة الفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير،

رحلة البحث على أضحية بثمان تيناسب القدرة الشرائية للمواطن المغربي ولي مشكل كبير كيخرجهم في هاذ المناسبة السعيدة، اللي (normalement) خصها تكون لحظة احتفال وفرح، ماشي تكون لحظة ضيق وأزمة كتأثر على جيوب المغاربة.

وبمناسبة الحديث اليوم بغيت نقول لك، السيد الوزير، أن كل الإجراءات اللي خدمتو عليها ما لقينا لها حتى شي أثر على أرض الواقع، إذ كيف يعقل أن المواطن العادي اللي الأجر ديالو لا يتجاوز (SMIG⁶) يشري الخروف اللي تيبدا السعر ديالو بـ 4000 درهم، (si non) غادي يعيد بشي مشيش ولا شي خريف، كما كي هذا.. وفيه هو، السيد الوزير، الخروف اللي قلتو السعر ديالو بـ 1800 درهم و2000 درهم؟ ولا ما كاين والو؟

وفي نفس السياق، السيد الوزير، أيضا اتخذتم إجراءات عندها علاقة بالاستيراد قصد تعزيز السوق الوطنية، وهذا على ما أظن إجراء معقول، ولكن من جهة أخرى ماشي معقول يستورد الخروف من إسبانيا والبرتغال ويتباع بضعف الثمن في السوق، خصوصا أن الحكومة تتقدم دعم على مستوى المواشي المخصصة للأضحية، إضافة إلى دعم الأعلاف والبنيات التحتية الزراعية. وبالتالي تبقى الأثمنة الموجودة في السوق أئمنة غير معقولة وغير مقبولة بتاتا.

السيد الوزير،

راه المغاربة راه نفسهم حارة وما تيرضاوش بالتضحية في هاذ المناسبة هذه، وبالتالي تتلقاهم تيعانيو باش يوفرو ثمن الأضحية بأي طريقة، خصوصا اللي (salaire) ديالهم ما فايئت (SMIG) راه كاين بعض الأسر تيبيعو حتى الأثاث ديال المنزل، وياخذو كريدي باش يفرحو ولادهم، وما يحسوس بالنقص قدام الجيران والمجتمع، ويشاركو هاذ الشعيرة

⁶ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

⁵ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

بِراء، ديال أوروبا، اللي كيتنفع منها، راه ما تنفعنا منها، لأن احنا قتلونا بأُن هذا أسميتو 500 درهم باش، احنا ما شفناش هاذ الخرفان اللي جاو ديال باش أسميتو، راه ما كاين لا فالسوق ولا..

ولهذا كنطلبو منكم، السيد الوزير، راه الخريف - كيفما قال السيد المستشار اللي قبل منا - الخرفان ديال 2000 درهم و2500 درهم، راه دابا كيديرو 6000 درهم، 7000 درهم، واش هاذ المسكين باقي غادي يمشيو للسوق ويضحى؟

ولهذا، السيد الوزير، احنا كنطلبو منكم ونعاودو نطلبو منكم بأن هاذ الفقير، هاذ العالم القروي وهاذ الفلاح الصغير، راه هو اللي كيزيد ذوك أربعة الصنادق ولا خمسة الصنادق، ذوك الصنادق ديال البطاطا وكيوصلهم، الدعم الكبير، السيد الوزير اللي كندعمو....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب دائما.

المستشار السيد محمد صبيح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

مما لا شك فيه أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير لضمان مرور عيد الأضحى لهذه السنة في ظروف جيدة، من أجل التحكم في تخفيض تكلفة الإنتاج، من خلال حزمة من الإجراءات من بينها إلغاء الرسوم الضريبية، وهي مجهودات مقدر، خصوصا في ظل موسم فلاحي شهد صعوبات كبيرة جدا.

لكن، السيد الوزير، رغم كل من المجهودات المبذولة ثمة اختلالات وجب الوقوف عليها والكشف عنها للمغاربة، من أجل تشكيل القطيع الوطني الذي لحقه ضرر كبير في مجموعة من المحطات آخرها "كوفيد-19" والجفاف.

أصابع الاتهام كتجي، السيد الوزير، هاذ الشي ذكرتيه وكنشكروك لأن حريصين على صحة الماشية والأدوية والعلف، ولكن الأسواق، الأسواق كيتلاعبو فيها وخصوصا أصابع الاتهام الأولى خليتو ذاك الجرائد الإلكترونية غير المرخصة هولت الأمر، وخلات الشناقة وبعض مربي المستوردين كيتلاعبو فأسعار الماشية كيبغاو.

السيد الوزير،

هاذ أسعار الأضاحي بلغت معدلات قياسية إلى حدود يوم أمس،

الدينية مع جل المغاربة والتقرب إلى الله وإحياء سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، وفي إطار التفاعل معه نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

السيد الوزير المحترم،

ونحن على أبواب عيد الأضحى المبارك، نهئ جلاله الملك نصره الله وأيده وكافة المغاربة بهذه المناسبة، أعادها الله على الجميع باليمن والبركات.

السيد الوزير المحترم،

لا خلاف أن سلسلة اللحوم الحمراء ببلادنا تضررت من توالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار العلف وضعف إجراءات دعم الكسب ومربي الماشية، وهو ما أثر على وضعيتهم الاجتماعية وانعكس على أسعار اللحوم الحمراء التي سجلت ارتفاعا غير مسبوق.

السيد الوزير المحترم،

احنا تنصنتو للجواب ديالكم واللي في الحقيقة كيف ما تعرفو، السيد الوزير، العالم القروي راه مرتبط بوزارة الفلاحة بغات ولا كرهت، ولهذا، السيد الوزير، هاذ الدعم اللي تعطيه دابا ديال 500 درهم احنا طلبنا في الإبان ديالو باش تعطيه للكسابة باش هاذك اللي عندو جوج بقيرات ولا 10 نعيجات، راه خويننا زريبة شرينا كلشي ديناه ذيك الساعة للسوق وكون غير يمشي من السوق لعند شي كسب آخر راه كلشي مثنى للمجزرة، هاذك الساعة تنشربو اللحم بـ 40 درهم، 45 درهم باش ولا اللحم، دابا احنا تنشربوه بـ 100 درهم، لأن علاش ما وقفناش مع الفلاح هاذك الساعات لأن التبن ولى بـ 50 درهم، البشنة بـ 120 ريال، الشعير بـ 120 ريال، الباله ديال.. كلشي الفصه بـ 60 درهم، 70 درهم.

ولهذا، السيد الوزير، احنا كنا نعاونو هاذ الفلاح فالإبان ديالو، ولهذا سيدنا الله ينصرو، راه عطا الأوامر ديالو دابا باش تعاد ذيك 10 دالمليار على الأقل نتمناو، السيد الوزير، صادقين باش توصل لهاذ الفلاح، لأن هاذ 500 درهم اللي تعطيوها دابا راه تعطيوها للكسب ديال

وعملة تسويق الأضاحي، من ناحية توفير العرض الكافي وجودة السلالة وسعر بيع الأضحية، وفعلا تحقق من ناحية العرض، لأن حقتو 6.9 مليون رأس، هذا يحسب لكم.

وتحقق كذلك، السلالة المستوردة الجيدة يحسب لكم، لكن بقي سعر أضحية العيد غالي، لا أقول غالي جدا، ولكن أقول غالي، حيث أن أسعار الأكباش تتراوح ما بين 2000 حتى لـ 8000 درهم، تفوق القدرة الشرائية للمواطنين.

وعليه، من يتوفر على ميزانية 2000 درهم مثلا، ما غاديش يستطع يشري أضحية العيد هاذ العام.

الأسباب ديال الغلاء، السيد الوزير، كنعصروها فجوج:

أولا، الدعم لم يحقق الهدف، لم يحقق الغرض؛

السبب الثاني، هو أن الارتفاع فالأسعار كيرجع بالأساس للوسطاء، للسماسرية، للغلاء ديال الأعلاف، هاذ غلاء الأعلاف، السيد الوزير، احنا عرفنا، دوزنا واحد البرنامج ديال الدعم اللي القيمة ديالو 10 ديال المليار اللي موجهة لدعم الفلاح البسيط من أجل شراء العلف بثمان منخفض؛ العلف مازال غالي، السيد الوزير.

استيراد الخروف من إسبانيا والبرتغال عملية جيدة، لأن حققنا بها العدد، يعني بعدما أقرت وزارتك دعما ماليا يصل إلى 500 درهم عن كل رأس غنم مستورد من الخارج، بالإضافة، السيد الوزير، للإعفاءات الضريبية والجمركية، احنا أصحاب الأرقام كنعصروها في 600 درهم تقريبا، وبالتالي هاذ الدعم راه كيمشي بـ 500 درهم زائد 600 درهم اللي هو 1100 درهم.

وبما أن الرقم اللي اعطيتونا، السيد الوزير، هو 6.9 مليون رأس، واحنا كنا فحاجة لـ 30% باش نغطي العرض، إذن التكلفة الإجمالية للدعم نحسبها بالخشيبات هي 200 مليار ديال السنتم، السيد الوزير، هاذ 200 مليار ديال السنتم ما بانش الأثر ديالها على الثمن أو على السعر ديال الأضحية.

مثلا إسبانيا، الخروف ديال 40 كيلو كيتباع تقريبا 130 أورو، أي 1350 درهم، هنا فالمغرب خصو يتباع بـ 2000 درهم، ولكن من سوء الحظ كيتباع ما بين 2800 حتى لـ 3000 درهم.

نعتمد أن الحكومة كان عليها تتبع ثمن بيع أضحية العيد...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا رغبت الرد على التعقيبات.

بقي لكم واحد 5 دقائق تقريبا، 6 دقائق.

ورغم أنه كاين مبالغة، ما غاديش نقولو احنا الحولي ديال 2000 درهم ولي 8000 درهم، ما كاينش هاذ الهضرة هاذي بزاف، ولكن 2500 درهم، 2300 درهم، كيطلع بـ 700 درهم، ولكن هاذ الأمر أنتوما حرصتو ولكن ما تبعتوش الأسواق، العرض موجود، المشية موجودة، ولكن المواطن مسكين مخلوع، الشنافة كيديرو فيه كيفما بغاؤ.

وكاينة أخبار، السيد الوزير، سمعناها بغيناكم تأكدوها لينا ولا تنفوها، هاذوك المستوردين اللي اخذوا الدعم - لا سامحهم الله - استفدو من هاذ الدعم، دفعهم الجشع ديالهم يوخرو البيع ديال هذيك المشية باش يزيدو فالأثمان ديالها، وخص هاذ القضية خص يكون فيها التحقيق، السيد الوزير، إلى كان هاذ الأمر صحيح، هاذ الناس مكانهم السجن، الحكومة لجأت بصفة استثنائية ومؤقتة للاستيراد صحيح، وهاذ الدعم راه ماشي ديال هاذ المستوردين، راه باش ينقصو به الناس المواطنين.

ولهذا، السيد الوزير، وجب تشديد المراقبة فالأسواق ومحلات بيع الأضحية للوقوف على الأثمنة الحقيقية والضرب بيد من حديد على المتلاعبين بالأسعار.

ولابد، السيد الوزير المحترم، من فتح تحقيق وترتيب المسؤولية على كل من سولت له نفسه القيام بأفعال مخللة بحقوق المستهلك، سواء من الشنافة أو المستوردين أو بعض مربحي المشية ما غنقولوش كلشي.

ويبدو أنه ينبغي على الحكومة العمل لاتخاذ الآليات الدقيقة في المواسم القادمة من أجل التحكم في الأسعار وحماية المستهلك، للحد من تلاعبات الشنافة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بعد غد، إن شاء الله، يستعد المغاربة لاستقبال عيد الأضحى، هاذ السنة جا هاذ الضيف ثقيل، نظرا للغلاء، وكان غادي يكون أثقل لولا الإجراءات ديالكم، اللي قمتم بها من أجل تجويد عملية تسويق الأضاحي، فمشكور عليها السيد الوزير.

السيد الوزير،

لا أحد يشك في مجهوداتكم ونواياكم الحسنة من أجل التحضير

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، غير ياش نقول بأن الأثارديال هاذ الإجراءات ما يمكنش تكون ما كايناش الأثر، الأثار موجودة، شحال من واحد هاذي واحد ثلاث شهر تيقول لك ما كاينش، ما خصناش نعيدو، ما كاينش هاذ، اليوم الوفرة والأسواق فيها الأضاحي بواحد الجودة عالية، واللي كتقول الأثر ما كايناش، السلامة الصحية هي الأولوية عندنا ديال المواطن، هاذ الشي اللي عشناه في 2016 ما خصوش يتعاود، وهذه هي الإجراءات الكبيرة، واللي كتكلف الدولة مبالغ كبرى اللي ما كتشوفوهاش ربما.

فيما يخص الدعم، لولا الإجراءات والدعم اللي كان عندنا فالسنة الماضية واللي كلو ما حبسناش، ما غاديش يكون عندنا هاذ الوضعية الحالية.

وفيما يخص المستوردين، هاذ الشي اللي كيتقال راه إشاعات، واش غير أجي واستورد ودير اللي بغيت، راه كاين إدارة اللي كتتبغ، كاين مصالح اللي كيتبعو، كاين المصالح الجمركية، اللي غيجيب شي حاجة غيتخلص عليها واللي غادي تذيب، هاذ الشي المسطرة باينة وكتتبعوها بهذا، وكلفة الإنتاج والتضخم راه كتعرفوه، ماشي غير اليوم، ولكن هاذ الشي راه السنة كلها واحنا كنتناكرو عليه، وكاين واحد الاستقرار، وخصنا مرة أخرى نشوفوشنو كيجرى في المحيط ديالنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى الأسئلة المتبقية، فهاذ السلسلة ديال الأسئلة الموجهة إليكم السيد الوزير.

ونتوقف فالبداية عند السؤال الثالث عشر حول "أوضاع شغيلة الصيد البحري"، لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

نعطي الكلمة للسيدة المستشارة من الفريق المحترم لبسط السؤال. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن أوضاع شغيلة قطاع الصيد البحري نساثلكم السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

فتشكل حماية الموارد البحرية والاستدامة ديالها محورا رئيسيا فاستراتيجية تدبير المصايد الوطنية ومبدأ أساسي لتحقيق باقي الأهداف الاستراتيجية لتنمية القطاع، وهو ما يتطلب تدبيرا رشيدا، واستغلالا مسؤولا وفق مخططات تهيئة المصايد، ويرتكز على المقاربة ديال العمليات التشاركية، وتعتمد على تدابير متعددة، من بينها الراحة البيولوجية، واللي هي آلية مهمة وفعالة، تساهم بشكل كبير في حماية الفترات الحساسة لمخزونات الموارد السمكية، فممكن تطبيق الراحة البيولوجية، خصوصا هاذ السنة اللي كانت سنة فريدة من نوعها، هاذ الشي اللي داز فمصيدة الأخطبوط من إنقاذ المخزون والحفاظ على الكتلة الاحيائية البحرية المتعلقة بالأخطبوط، من خلال الموازنة بين مجهود الصيد والامكانيات المتاحة بهذه المصيدة.

وبخصوص الوضعية الاجتماعية للبحارة العاملين في الصيد الصناعي، فهم يشتغلون في إطار عقود محددة في الزمان ومؤقتة بشكل إرادي بين البحار والشركات المعنية، هاذ العقود تحدد حقوقهم، طبقا للقوانين، وخاصة ما يتعلق بفترات العمل المحددة سلفا والتعويض المادي عنها وظروف عملهم وعيشهم على متن السفن، فهاذيك الظرفية ديال السنة الماضية، كانت استثنائية، احنا رجعنا لتطبيق الراحة البيولوجية بصفة منتظمة، كيفما كانت العادة من قبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم السيدة المستشارة للتعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يسود قلق كبير بين مهنيي قطاع الصيد البحري، بسبب تدهور

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل إعادة النظر في نظام تسويق منتجات قطاع الصيد البحري والقوانين المرتبطة به ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إستراتيجية "أليوتيس" لتنمية قطاع الصيد البحري حققت إنجازات اقتصادية واجتماعية هامة، ساهمت في ضخ دينامية جديدة على مستوى مختلف الأنشطة.

فيما يخص تسويق منتجات الصيد البحري، تم إنجاز عدة برامج ومشاريع، من أبرزها:

- بناء 10 ديال الأسواق لبيع السمك بالجملة خارج الموانئ، التي تتميز بكل معايير السلامة والجودة؛

- إنجاز 11 سوق للسمك من الجيل الجديد للبيع الأولي باعتماد معلوماتي متطور للتسويق ومراقبة درجة الحرارة داخل الأسواق وتنظيم مسالك للحفاظ على جودة المنتجات؛

- تهيئة الأسواق الأخرى لضمان مطابقتها لمعايير السلامة والجودة؛

- رقمنة جميع الوثائق المتداولة داخل الأسواق قصد مواكبة عملية البيع؛

- تعميم استعمال الصناديق المعيارية الموحدة بجميع موانئ الصيد؛

- إنجاز عدة وحدات لإنتاج الثلج في موانئ الصيد وقرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة.

ولتعزيز جاذبية أسواق بيع السمك بالجملة، نعمل حاليا على:

- تعزيز الإطار التنظيمي للتسويق وتحسين فعالية البيع بالمزاد

المخزون السمكي الوطني، رغم خطط الوزارة، وخاصة تلك المتعلقة منها بتدبير المصايد، وتنظيم فترات الراحة البيولوجية المتعلقة بها، حيث أصبح هذا الوضع يهدد استمرارية قطاع الصيد البحري بكل مقوماته على المدى القريب، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على أوضاع البحارة، حيث يعيش هؤلاء، ونحن على أبواب عيد الأضحى المبارك، أوضاعا مزرية، الأمر الذي يتطلب العمل على تحسين أوضاعهم المادية والمهنية والاستجابة لمطالبهم الخاصة بمختلف مواقع العمل والإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف عملهم القاسية.

إن التدابير التي تتضمنها منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية، غير كافية لحماية شغيلة القطاع من أثار المخاطر الاجتماعية، إذ يجب أن تتسع لتشمل جوانب أخرى، بالإضافة إلى التغطية الصحية والتعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، وحيث تختلف طبيعة العمل في البحر عن طبيعته في البر.

هذا وتعاني شغيلة القطاع من العديد من الإشكاليات، بسبب تطبيق بعض القوانين، والأنظمة في مجال الصيد البحري، كقانون الشغل وحوادث الشغل والأمراض المهنية ونظام المعاشات والضمان الاجتماعي، رغم اختلاف الوضعيات القانونية والواقعية في هذا المجال، وهو ما يجعل الحوار القطاعي، يظل ضروريا من أجل وضوح الرؤية لكل من الحكومة والنقابات المهنية وأرباب العمل، بالشكل الذي يجعل من الحوار الجاد والمسؤول ثقافة وقناعة راسخة لإنضاج التصورات وسبل تنزيلها.

وفي هذا الإطار، ندعو الوزارة إلى التجاوب مع النقابات، وخاصة مع طلبات الجامعة الوطنية للصيد البحري والملاحة التجارية، المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التي ما فتئت تطلب عقد اجتماعات معكم ومع بعض المسؤولين بوزارتكم، إلا أنه لم يتم التجاوب بعد مع طلباتها الرامية إلى دراسة بعض المشاكل المتعلقة بشغيلة القطاع وكذا سبل تطوير الحرية النقابية وضمان ممارستها في أحسن ظروف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير..

شكرا ننتقل إذن إلى السؤال الرابع عشر حول تحسين وعصرنة نظام تسويق المنتجات البحرية.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي كمال صبري.

العلني:

- تأطير وتنظيم المهين المتعلقة بمناولة السمك؛

- إعادة هيكلة مهنة بيع السمك بالجملة؛

- رقمنة عملية البيع عبر إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في تديير المزداد بطريقة إلكترونية لتحسين شفافية المعاملات وتأمين أمثل للمنتجات؛

- ويتم كذلك حاليا العمل على اعتماد قوانين لضبط ظروف الاشتغال داخل أسواق السمك وتحديد حقوق وواجبات المرتفقين، ومنها على الخصوص مشروع القانون اللي كيتعلق بالتسويق الأولي للمنتجات السمكية وتعيين القانون المتعلق بتجارة السمك بالجملة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، نثمن ما جنتم به، السيد الوزير، إلا أنه يحز في أنفسنا ما نسمع في بعض الأحيان، بحيث أنه تحاول بعض الجهات التبخيس من العمل اللي تتقوم به الحكومة، وكذلك التبخيس من هاذ العمل الناجح والنجاح ديال الإستراتيجيات، خاصة الإستراتيجية ديال "الجيل الأخضر" وكذلك إستراتيجية ديال "ألبيوتيس".

فالمنتجين، سواء في القطاع الفلاحي أولا في القطاع الصيد البحري تيشهدو على النجاح، والدليل هو ما نراه اليوم وما نلمسه في الأسواق، حيث أنه الحمد لله، اليوم المغرب يتماشى مع المنظومة ديال السلامة الغذائية، فتندشوفو اليوم جميع المنتوجات الفلاحية والبحرية متواجدة، والحمد لله، والدليل هو أنه في قطاع الصيد البحري تنشوفو بأنه إلى رفعنا من الإنتاج ديالو من 800.000 طن إلى 1.100.000 طن، وهذا شيء جد مهم.

اليوم، الحمد لله، حاولنا أننا نوضعو واحد المجموعة ديال القوانين من أجل المحافظة على الثروة السمكية وكذلك يكون واحد الصيد عقلائي، إلا أنه المشكل اليوم الحقيقي، السيد الوزير، واللي جا من خلال واحد المجموعة ديال التدخلات اللي قامو بها الإخوان، هو المشكل ديال التسويق، واحنا هاذ السؤال ديالنا فعزب التجمع الوطني للأحرار، جا اليوم باش نميزو ما بين جوج ديال الأمور:

أولا، ما بين الإنتاج والإنتاج اللي خصنا نقولها مرة أخرى، بلادنا نجحات فضمان الإنتاج، سواء الإنتاج الفلاحي أو الإنتاج البحري.

المسألة اللي هي مهمة هو التسويق، وهذا هو أكبر ورش اللي اليوم كنتطالبكم، السيد الوزير، باش نعطيو الاهتمام كبير، لأن هذا ماشي غير الهم ديال المنتجين، هذا كذلك الهم ديال المستهلك، وخاصة أن الدولة، مشكورة، كتدير واحد المجموعة ديال الإمكانيات المادية، وهاذ الشيء جا على لسان واحد المجموعة ديال الإخوان اللي سبقونا فالتدخلات ديالهم.

فعلا الدولة كتضخ أموالا كثيرة باش تعاون المنتجين، وباش تنقص من القدرة الشرائية، إلى أنه العملية ديال التسويق ما كتحمش فيها، كيدخلو واحد المجموعة ديال المتضاربين والمتدخلين.

من هاذ الباب كذلك، كنشكر السلطة المحلية، بحيث أنه كتوفر فضاءات للتسويق، وهاذ الشيء راه كندشوفوه هاذ الأيام ديال العيد، عيد الأضحى، كايينة أسواق اللي كتحدث وكيكون فيها الأمان، وكتوفر فيها مجموعة ديال الشروط، نفس الشيء بالنسبة للمنتجات البحرية، احنا كنهوكم، السيد الوزير، شهر رمضان المقبل إن شاء الله، بقا ليه سبع شهور، خصنا من دابا نبدأو نوجدو الطريقة ديال التسويق، الفضاءات ديال التسويق ماشي غادي نجيو حتى لرمضان ونبدونسمعو عاود ثاني السردين بـ 35 درهم، 40 درهم، فنفس البواخر اللي كتصيد هي نفس البواخر الآن، نفس النقط ديال التسويق هي نفسها اللي كايينة الآن، لا يعقل أن فهاذ الأوقات هاذي كيبكون هاذ المتدخلين اللي كيجيو وكيستغلوه هاذ الفرص.

السيد الوزير،

لازم أننا إعادة النظر فالقوانين المنظمة للتسويق، القطاع ديال الصيد البحري وضع واحد..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، شكرا.

ننتقل إذن إلى سؤال آخر، حول "خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع الفلاحة".

وأعطي الكلمة للمستشار خالد السطي، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الوزير،

عن خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع الفلاحة نساثلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

(les salaires) للموظفين ابتداء من الجمعة، ولكن واخا اخذوا (les salaires)، السيد الوزير، راه باقي تيقبلو على الحولي لحد الآن، كايين الغلاما زال كايين مشكل لغلا، وسبقوني عدد من الزملاء.

المسألة الثانية، السيد الوزير، هو أن الحوار الاجتماعي بصفة عامة هو فضيلة، أهميته عندو أهمية بالغة، خصوصا إلى كانت عندو نتائج ملموسة على الشغيلة في ظل بطبيعة الحال هاذ الشي اللي كايين الغلاء إلى غير ذلك.

لكن أنت ذكرت، السيد الوزير، أنك استقبلت نقابتين، أنا أسألك عن الجامعة المغربية للفلاحة للاتحاد الوطني للشغل المغربي، اللي عندها فوق 6%، هاذ التمثيلية اللي كيشروطها بعض الوزراء أعتقد، وإلا قضية 6% هي بدعة بطبيعة الحال، مازال فالقانون فيها مشكل، باعتراف عدد من المسؤولين.

المسألة الثانية هنا لا بد، السيد الوزير، باش نعاودو على أنك قلت مستعد تستقبل على الأقل خص يكون حوار قطاعي حقيقي، على غرار ما هو معمول مثلا في قطاع الصحة، وكنشيد هنا بالسيد وزير الصحة وكذلك بالسيد وزير الداخلية، اللي عندهم لجان، وعندهم حوار قطاعي حقيقي.

أيضا، هنا عندنا السيد وزير التعليم العالي حتى هو عندو ملاحظة، هو وقع مع النقابة الوطنية، ما وقعش مع النقابة المغربية وأقصى نقابة عندو.

بطبيعة الحال احنا الوزراء ديال الحكومة اللي ميزان غنقولوه، اللي عجبنا غادي نقولوه، وبطبيعة الحال العكس كذلك، بكل صدق.

مع ذلك، السيد الوزير، كيبقى على أن القطاع ديال الفلاحة هو قطاع أساسي، اللي كيوافر للمغاربة الأمن الغذائي، خصكم تهلاو فالوظفين ديال القطاع الفلاحي.

أكيد ذكرتي مجموعة ديال المؤسسات اللي عندها الأنظمة الأساسية، صحيح، عندكم كذلك السيد الوزير مجموعة دالملفات اللي عندها ذاك الصبغة فيما يخص الحركية ديالهم، والترقية وإدماج ديال حاملي الشهادات، وحاملي الدكتوراه وما إلى ذلك.

بالإضافة بطبيعة الحال لبعض المؤسسات اللي تابعة ليكم، لعل منها ديال الوكالة الوطنية ديال المياه والغابات، واللي حتى هي كذلك باب الحوار فيها أعتقد مقل، ربما على جميع النقابات، وليس على فقط الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

أيضا، بطبيعة الحال المحافظة العقارية حتى كذلك ومثال.

لذلك، السيد الوزير، عندكم مسؤولية كايين منشور ديال السيدة الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي اللي حثانكم على أنكم تفعلو الحوار القطاعي، بغينا هاذ الشي يتفعل ويتعطى نتائج حقيقية.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فتماشيا مع التوجيهات والخيارات الكبرى التي تنهجها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، خاصة على مستوى الحقوق والحريات وتوسيع مجال المشاركة للمواطنين والمواطنات وهيئاتهم المدنية، جعلت الوزارة من الحوار الاجتماعي القطاعي آلية من الآليات المهمة لاشتغالها، كما جعلت من النقابات الممثلة لديها فرقاء اجتماعيين، مانحة إياهم ليس فقط حقوقهم المكفولة دستوريا وقانونيا، بل أيضا العديد من الامتيازات كالمقرات والدعم المادي واللوجيستيكي والتسهيلات النقابية الممكنة.

وبخصوص الحوار الاجتماعي على المستوى الحكومي، طبعا عرفت جولات الحوار الاجتماعي، برئاسة السيد رئيس الحكومة برسم سنة 2022-2023، إدراج العديد من القضايا المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وهو ما اعتبر فرصة لفهم وحل مجموعة من هذه القضايا والتداول بشأنها.

على مستوى الوزارة، فقامت بلقاءات مع النقابتين الأكثر تمثيلا بالقطاع، ثم تم خلالهما تبسيط وتسليط الضوء على مجموعة من القضايا والتحديات المتعلقة أساسا بالموارد البشرية، وأذكر خاصة:

- تعديل بعض القوانين الأساسية لبعض المؤسسات العمومية؛
- الهيكلية المتوقعة لبعض المصالح الجهوية والمركزية للوزارة؛
- المشاكل ببعض المؤسسات العمومية؛

- وطبعا على مستوى المصالح وخصوصا مديرية الموارد البشرية، كيبقى الباب مفتوحا والاجتماعات مستمرة مع كل الفرقاء الاجتماعيين الممثلين لدى الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطحي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

بداية، بعدا غير نعاودو واخا نشكر السيد رئيس الحكومة اللي اعطى

المؤسستين وفق منهجية متكاملة، مبنية على محورين:

المحور الأول: بهم:

- التنبؤ، والإنذار المبكر، والتنسيق المحكم والوقاية عبر تحسين تقييم المخاطر ومخلفاتها عبر نظام معلوماتي متطور لإنجاز خرائط استباقية، تحدد المجالات الغابوية الأكثر تعرضاً لمخاطر الحرائق، بالتعاون مع المديرية العامة للأرصاد الجوية؛

- برامج سنوية لتوعية وتحسيس الساكنة المحلية ومرتادي الغابة من مخيمين ومربي النحل والرعاة وغيرهم، من أجل توخي اليقظة والحد من استخدام النار لتجنب الحرائق.

المحور الثاني: يخص التدخل الميداني لمحاربة ومكافحة الحرائق والإنقاذ على المستوى البري والجوي، بتنسيق مستمر ومحكم مع كل الشركاء المتدخلين: القوات الملكية الجوية والدرك الملكي والقوات الملكية المسلحة والوقاية المدنية وكل مصالح وزارة الداخلية باستعمال كل الوسائل البرية والطائرات.

وقد تم هذه السنة تخصيص 200 مليون درهم للوقاية من الحرائق وتوفير التجهيزات والوسائل الكفيلة للحد من اندلاعها، وذلك من خلال:

- تعزيز دوريات المراقبة للرصد والإنذار المبكر؛
- فتح وصيانة المسالك الغابوية ومصعدات النار بالغابات؛
- تهيئة نقط الماء؛
- صيانة وإنشاء أبراج جديدة للمراقبة؛
- توسيع المسالك الغابوية؛
- واقتناء سيارات جديدة للتدخل الأولي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في الحقيقة الفريق الاستقلالي يرمي بهذا السؤال إلى التوعية وتحسيس المواطنين بخطورة الوضع، سيما ونرى، حسب الوكالة الوطنية للمياه والغابات، أن واحد العدد كبير وكبير جدا من الحرائق من جهة، وما خلفته من أضرار، كان بالأحرى أن تعود بالنفع على المغاربة وعلى الوطن ككل.

ثم كذلك بطبيعة الحال لابد، السيد الوزير، اعتماد المبدأ الشفافية في المناصب ديال المسؤولية، غندكرم بأخر ما عندكم في الوزارة بطبيعة الحال، هو الإشكالية اللي وقع ديال مدير الري وإعداد المجال الفلاحي، والتي تجدد ليه للولاية الثالثة وهذا مخالف للدستور وللقانون ديال التعيين في المناصب العليا.

بغينا المناصب تكون بشكل شفاف، باش المردودية تعطى، السيد الوزير، وباش الإنتاج يكون، وباش المغاربة يستافدو، وبطبيعة الحال أقصد الاستفادة اللي هي معقولة.

ثم أيضا مؤسسة الأعمال الاجتماعية كذلك، السيد الوزير، خص يكون فيها النقابة الأكثر تمثيلية، عندكم 3 ديال النقابات الأكثر تمثيلية فالقطاع، الاتحاد الوطني غير ممثل فيها، نتمناو أن الأمرها يتدارك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

السيد الوزير، كاي شي..

إذن نمر إلى السؤال ما قبل الأخير حول "تدابير تفادي الحرائق الغابوية"، للفريق الاستقلالي.

تفضلوا، السيد الرئيس، لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

ماذا أعدت وزاراتكم، السيد الوزير المحترم، لتفادي الحرائق؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فلمواجهة الحرائق أنشأت الوزارة "المركز الوطني للحرائق"، والذي تديرها الوكالة الوطنية للمياه والغابات، ويشتغل وفق مخطط وطني متكامل لتدبير ومكافحة الحرائق، معتمد من طرف جميع الشركاء

السيد الوزير،

في الأول نود باسم الفريق الاستقلالي أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها في هذا الصدد، لأننا عايشنا ولاحظنا مدى اهتمامكم واهتمام باقي رجال السلطة والقوات المسلحة الملكية بشتى أصنافها، وهي مجندة ليل نهار للدفاع أو للحد من هذه الحرائق، وعايشنا شخصيا ما وقع في إقليم تاونات، بحيث ننوه بالجهدات التي تبذل من طرف السلطة الإقليمية، السيد العامل وجميع الإخوة اللي تدخلوا ليل نهار باش يحدو، ورغم ذلك كان واحد 18 أو لا 19 حريق، والعدد الكبير اللي كاين هوديال جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مسالك وعرة، المياه قليلة والحرائق باستمرار.

فالآن، احنا تنشوفوكم وتنشكروكم على هاذ المجهود الكبير اللي بذلته حسب ما سردتم اليوم، فهذا على المغربي أن يفتخر بأننا نتسلح، غير هاذيك الطيارات "الكنادير" اللي ما كيناش إلا في البلد الحبيب بفضل التوجهات الكبيرة والسامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، فاحنا تنشوفو اليوم وتنعايشو أن المغرب أصبح يمد المعونة للجيران، بحيث أننا، الحمد لله، واقفين على رزقنا، كيف يقولو العامة، وبجدية وبمقدرة وبطريقة عالية جدا.

فشكرا لكم، السيد الوزير، وأهنئكم وتشجيعات متواصلة لكبح جماح هذا الخطر الذي أصبح يهدد الغابات.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير..

إذن السؤال الأخير لفريق الاتحاد المغربي للشغل "حول الأوضاع المادية والمهنية للعاملين بقطاع المياه والغابات".
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الأوضاع المهنية والمادية للعاملين بقطاع المياه والغابات بعد خلق "الوكالة الوطنية للمياه والغابات"؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا بالجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فشهد قطاع المياه والغابات منذ سنة 2021 تغيرات مهمة على المستوى الأول آليات الحكامة والتي تتولى تنزيل السياسة العمومية الخاصة بالقطاع، والثاني أساليب التدبير بما في ذلك تدبير الموارد البشرية.

ويعزى هاذ التغيير إلى الشروع في تنزيل مضامين استراتيجية "غابات المغرب" التي تم في إطارها إحداث "الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، بموجب القانون رقم 52.20 والي دخل حيز التنفيذ في مستهل السنة الجارية.

فهاذ الاستراتيجية كتعتمد على النهوض بالموارد البشرية وتأهيلها كدعامة أساسية لتحقيق الأهداف الطموحة، والتي جاءت بها.

فبنود النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة مطابقة تماما لما هو مضمن في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية من حيث الحقوق والواجبات.

فقد حافظ هذا النظام الأساسي على نسق الترتي والمسار المهني المعمول به في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، حيث يستفيد مستخدمو الوكالة مباشرة من كل التغييرات التي يمكن أن تطرأ على قانون الوظيفة العمومية وبمخرجات الحوار الاجتماعي كذلك.

كما جاء بما يضمن الحفاظ على المكتسبات.

وسيتم الرفع من دخل مستخدمي الوكالة نظرا للرفع من الأداء والمردودية، والمستخدمين ديال الوكالة كيتمتعو كذلك بالحقوق النقابية والسياسية والتي يخولها لهم القانون، باستثناء فئة حاملي السلاح، طبقا لما تنص عليه القوانين ذات الصلة.

ولتحسين ظروف العمل بالوحدات الميدانية للوكالة، أعيد تنظيم هذه الوحدات الترابية من خلال إحداث دوائر تنمية المجال الغابوي ووحدات ومراكز غابوية اللي كي عملو فالميدان، وتتماشى جغرافيا مع طبيعة المجال الغابوي.

وحرصا منها على تعزيز التواصل الدائم ودعم علاقة التعاون المستمر، أطلقت الوكالة منصة إلكترونية تمكن من الاطلاع على عدة وثائق وتتيح للمستخدمين تتبع وضعيتهم الإدارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد كمال صبري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعيش الوكالة الوطنية للمياه والغابات منذ إحداثها في ظل احتقان اجتماعي غير مسبوق جراء تغييب الحوار القطاعي مع النقابة الوطنية للمياه والغابات، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وهي النقابة الوحيدة الأكثر تمثيلا داخل هذا القطاع وعدم تفاعل إدارة الوكالة مع المطالب الملحة للعاملين بها وخاصة فيما يتعلق بـ:

- التمرير والمصادقة دون استشارة الممثلين النقابيين على النظام الأساسي لمستخدمي الوكالة الذي يتضمن العديد من العيوب والبنود المجحفة؛

- إصرار الإدارة على رفض صرف التعويضات والمنح المنصوص عليها في النظام الأساسي للمستخدمين، المصادق عليه في 6 أبريل 2022، بأثر رجعي لفائدة موظفيها، الأمر الذي يعتبر خرقا لمقتضيات القانون 50.20 المحدث للوكالة؛

- خصاص في الموارد البشرية، حيث لم يتم توظيف أي مستخدم من أصل 500 مستخدم المنصوص عليها في إطار الإستراتيجية الجديدة؛

- الخصاص المهول على مستوى وسائل العمل، الأمر الذي يعيق أداء الوظائف السيادية للوكالة.

ولا يفوتنا في هذا الإطار أن نسجل أنه رغم مضي قرابة ثلاث سنوات على الشروع في تنزيل الإستراتيجية الجديدة، "غابات المغرب 2020-2030" كما جاء في تدخلكم، السيد الوزير، لم يتم إتمام تنفيذ عدد من المشاريع المسطرة وعدم انطلاق أخرى حيوية إلى يومنا هذا؛

- عجز إدارة الوكالة عن توقع عدد من الصعوبات التي ترافق عمليات التحول من إدارة عمومية إلى مؤسسة عمومية، وهي الصعوبات التي كلفت الموظفين والمتعاملين مع الوكالة الكثير ورفعت منسوب الاحتقان في هذا المرفق.

السيد الوزير،

ومع عزم إدارة الوكالة على التشغيل القسري للموظفين الميدانيين وخصوصا التقنيين الغابويين طيلة اليوم، أي 24 ساعة على 24 ساعة، وخلال أيام الأسبوع السبعة دون الحق في العطلة الأسبوعية، فمن المتوقع أن يرتفع منسوب الاحتقان الاجتماعي أكثر، مما لا يخدم السير العادي للوكالة.

لذلك نؤكد، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، تشبثنا بفضيلة الحوار البناء والمثمر، وندعو إلى فتح حوار جدي ومسؤول لإشاعة السلم الاجتماعي داخل هذه المؤسسة الحيوية وتجويد العلاقات المهنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، ما بقاش عندك بزاف..

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه**والغابات:**

غير باش نطمأن السيد المستشار المحترم، دابا الوكالة عاد بدأت، هي السنة الأولى، وكاين هناك واحد التحول إداري، والحوار غادي يكون، إن شاء الله، وهاذ الإشكاليات كلها غادي تحل، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

وننتقل إلى الجلسة الخاصة بالتشريع.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 111

التاريخ: الثلاثاء 8 ذو الحجة 1444هـ (27 يونيو 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والنصف مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات (قراءة ثانية)؛

2- مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛

3- مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛

4- مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛

5- مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.

6- مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

المستشار السيد محمد حنين رئيس الجلسة:

إذن السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نرحب بالسيد وزير الداخلية والسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على حضورهم في هذه الجلسة، التي سنخصصها للدراسة والتصويت على ستة مشاريع قوانين.

نستهلها بمشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، والذي أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

وفي هاذ الإطار، أعطي الكلمة في البداية للحكومة لتقديم هاذ المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم لأقدم أمام مجلسكم الموقر في إطار قراءة ثانية مشروع القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، بعدما تم تجويده وإثراؤه بفضل التعديلات والملاحظات القيمة لأعضاء البرلمان بغرفتيه الأولى والثانية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تبين من خلال دراسة مشروع هذا القانون في مجلسي البرلمان مدى إدراك السادة المستشارين والنواب لأهمية هذا الإصلاح الهام، خاصة في الظروف الراهنة التي أصبحت تقتضي أقصى درجات الفعالية في تدبير الشأن العمومي وتستلزم تعبئة مختلف الموارد لمواجهة الحاجيات المتزايدة لخدمات التوزيع، باعتبارها من المرافق الأساسية والحيوية للمواطنين.

ولقد مكنت مختلف التعديلات التي تم إدخالها سواء في إطار دراسته بمجلس المستشارين أو بمجلس النواب، من إدراج مجموعة من المقتضيات التي ساهمت في ترسيخ الأهداف والمبادئ التي يستند عليها مشروع هذا القانون، وخصوصا ما يتعلق منها بالالتزام بمبدأ التدبير الحر للجماعات وترسيخ قواعد الحكامة في التعاقد بين صاحب المرفق والشركات الجهوية متعددة الخدمات، والتدبير الأفضل لانتقال المرفق إلى الشركة في حال إبرام عقد التدبير معها، علاوة على حماية حقوق ومكتسبات مستخدمي المرفق المنقولين إلى الشركة وتوفير الضمانات اللازمة لهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن صيغة موضوع هذه القراءة الثانية تتضمن بعض التعديلات التي تم إدخالها على مشروع هذا القانون بمجلس النواب، والتي صادقت عليها بالإجماع لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بالمجلس الموقر، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

✓ إضافة تعبير "طبقا للتشريع الجاري به العمل" في بداية الفقرة الثانية من المادة الثالثة، وذلك للإحالة على المساطر والأجال المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات فيما يخص التأشير على مساهمة الجماعات الترابية للشركات؛

✓ إضافة مقتضيات متعلقة بفصل العقد للائحة المقتضيات التي يتعين تضمينها في عقد التدبير الواردة في المادة الخامسة؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على هذا التقديم الواضح والمفصل.

أعطي الكلمة لمقرر اللجنة لتقديم تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايليا:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نقدم هاذ التقرير نيابة عن مقرر اللجنة.

وهاذ التقرير اللي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، في إطار قراءة ثانية، طبعا بعد إجابة هاذ المشروع علينا على اللجنة من طرف زملائنا في مجلس النواب.

وطبعا، لست بحاجة للتذكير بأهمية هاذ القانون فيما يتعلق بتدبير واحد من أهم القطاعات الحيوية في بلادنا، وهو قطاع توزيع الماء والكهرباء اللي يمكن يضاف لهم قطاع حتى جمع النفايات، ولهاذ السبب تجند الجميع حكومة وبرلمانا، من أجل إخراج هاذ المشروع إلى الوجود بجودة وصيغة مقبولة حتى نضمن الفعالية والنجاعة المرغوبتين متى دخل هاذ القانون حيز التنفيذ.

واسمحوا لي في البداية أن أشيد بالدور اللي قام به السيد الوزير مشكورا، سواء من خلال التدخلات ديالو اللي طبعتها الشفافية والموضوعية اللازمة، ومن خلال التعامل ديالو الإيجابي مع مختلف التعديلات اللي تقدموها السادة البرلمانيين ومنهم السادة المستشارين داخل اللجنة.

اللجنة تشكركم السيد الوزير، وتشكر طاقمكم اللي اشتغلوه فهاذ المشروع منذ البداية.

وطبعا لا تفوتني الفرصة أيضا، أن أشكر السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على التفاعل الإيجابي الكبير في مناقشة مشروع هاذ القانون، بحيث تم تغليب صوت الحكمة والتبصر والمواطنة على كافة الاختلافات والتوجهات، والحمد لله كان التصويت بالإجماع على جميع المقترحات، لا في القراءة الأولى ولا في القراءة الثانية.

فهاذ الإطار، في الجلسة التي خصصت لتدارس التعديلات التي أدخلها مجلس النواب والتي عقدتها اللجنة يوم السبت 22 يونيو 2023، تقدم السيد الوزير بواحد العرض مستفيض حول مضمون التعديلات التي تقدم بها مجلس النواب، والتي استهدفت:

1- من جهة تجويد النص، تدقيق بعض مقتضياته؛

✓ تدقيق جملة "آليات النزاعات" في المادة الخامسة من خلال إضافة لفض "فض" إليها لتصبح "آليات فض النزاعات"؛

✓ تميم الفقرة الثانية من المادة السادسة من أجل تحديد الفترة الزمنية الدنيا لمراجعة عقد التدبير في خمس سنوات، لتصبح الفقرة كما يلي: "تتم مراجعة عقد التدبير بشكل دوري مرة على الأقل كل خمس سنوات؛

✓ استئلال الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة بجملة "طبقا للتشريع الجاري به العمل" من أجل اعتماد نفس آجال التأشير المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

✓ تعويض مصطلح "الضغط" في المادة 11 بـ "الجهد"، لمسايرة اللفظ المعتمد للتعبير عن كلمة "Tension" في النصوص القانونية الجاري بها العمل في ميدان الطاقة الكهربائية؛

✓ إضافة لفظ "الآليات" للائحة العقارات والمنقولات المخصصة بطبيعتها لمرفق التوزيع كما هي واردة في المادة الحادية عشر؛

✓ التنصيص على عدم إمكانية حجز على أموال الرجوع باعتبارها ضرورية لاستمرار المرفق العام، وذلك من خلال إضافة جملة "أو حجز" إلى المادة الثانية عشر؛

✓ شمول مستخدمي شركات التدبير المفوض بمقتضيات المادة السادسة عشرة المتعلقة بانتقال المستخدمين إلى الشركات الجهوية متعددة الخدمات، وبضمان مكتسباتهم وحقوقهم على إثر عملية النقل، وذلك من خلال إضافة جملة "ولشركات التدبير المفوض المعنية"؛

✓ تميم كلمة "الوكالات" في الفقرة الثالثة من المادة السادسة عشر بـ "الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء" بغاية التدقيق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم هي التعديلات التي تم إدخالها بمناسبة دراسة مشروع القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات من طرف مجلس النواب، والتي أعرضها عليكم طبقا لمقتضيات الدستور ذات الصلة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدد شكري لكم على مساهمتكم القيمة في إثراء مشروع هاذ القانون وتجويد صياغته بما يروم، بلا شك، بلوغ الأهداف التي نصبو إليها من خلال هذا الورش الاستراتيجي الهام.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، إنه سميع الدعاء.

2- ترسيخ قواعد الحكامة لدى الشركات الجهوية؛

3- والتأكيد على حماية الحقوق المكتسبة للمرتفقين، كما جاء بالتفصيل فالعرض اللي تقدم به السيد الوزير قبل قليل.

المهم، اللجنة فالنهاية ارتأت عرض المواد التي كما عدلت من طرف مجلس النواب على التصويت في إطار قراءة ثانية والتي شملت سبع مواد وهي: المادة 3-5-6-10-11-12 والمادة 16.

وتم التصويت عليها بالإجماع، والقانون يقضي طبعاً أنه المشروع يتقدم برمته أيضاً على التصويت.

وتم التصويت عليه بالإجماع داخل اللجنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أذكر فقط، أنكم قمتم بتقديم التقرير نيابة عن مقرر اللجنة.

السيد الرئيس، نقطة نظام؟

هذا فقط أنا ذكرت بأنه باش ما يكونش لبس، بأن هورئيس اللجنة، رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية، وقام بعرض تقديم التقرير نيابة عن مقرر هذه اللجنة الذي تعذر عليه الحضور في هذه الجلسة.

نمر إلى المناقشة، وأعطي للفرق، والمجموعات..

نقطة نظام؟ تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام الليار:

نشكر السيد عبد الرحمان رئيس لجنة الداخلية، على الإنضباط وعلى الدقة ديال المعاملة.

أنا اليوم غنقل للإخوان الحاضرين، ما راج في ندوة الرؤساء، حيث اتفقنا كأغلبية ومعارضة، حسب المهمة، سأتكلم عن فرق الأغلبية بأننا سنتدخل تدخل واحد باسم فرق الأغلبية، الاتحاد العام للشغالين، الاتحاد العام للمقاولات والمهمن، وخلص ما نهضروش على التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال، خلاص المداخلات ستكون وفق التراضي بيننا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، ضبط شوية ديال الوقت، لأن ربما السيد الوزير عندو التزامات.

إذن اعطيوني الأسماء ديال المتدخلين.

نشوفو فرق الأغلبية هل لديها تدخل؟

تفضل السيد حداد، هاذيك في المشاريع الأخرى، احنا المشروع اللي عندنا دبا هو اللي قدمو السيد الوزير، هو 83.21، عندنا تدخل ديال الأغلبية.

تفضل السي حداد.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس، هذا باسم فرق الأغلبية أتقدم..

السيد رئيس الجلسة:

بالنسبة لمشروع قانون رقم 83.21.

المستشار السيد لحسن حداد:

83.21 في القراءة الثانية..

إذن هاذي القراءة الثانية ديال مشروع القانون فيما يخص الشركات متعددة الاختصاصات، الشركات الجهوية 83.21.

هذا مشروع كنعرفو الأهمية الكبرى ديالو، وهو تنزيل كما قلنا، السيد الرئيس، السيد الوزير، لمضامين النموذج التنموي الجديد للجهوية المتقدمة، هذا كيما قلنا في القراءة الأولى بأنه هذه آلية تديرية في شكل شركات جهوية متعددة الاختصاصات، هذا واحد الإطار مؤسساتي لتضافر الجهود ديال المتدخلين، خصوصا ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، والهدف منو هو معالجة ديال واحد الجملة ديال الإشكاليات اللي موجودة على مستوى تطهير السائل على مستوى الماء والكهرباء.

وهاذي شركات اللي غادي تكون عندها واحد الوقع كبير جدا على هاذ القطاعات، اللي هي قطاعات يعني حيوية، خصوصا أنه بعض النواقص اللي شفناها فيما يخص التدبير المفوض، وكذلك بأن هناك ضغط كبير جدا على الشركات والوكالات المستقلة، اللي ما يمكن لهاش أنها تواكب هاذ الطلبات المستمرة والمتزايدة ديال المواطنين وديال كذلك الجماعات.

إذن كما قال السيد الوزير، التعديلات كانت مهمة جدا أغنت المشروع في بعضها يعني تعديلات اللي هي شكلية، ولكن كذلك تعديلات اللي مهمة جدا، لأن وضحت بعض الأمور.

احنا نشمن أنه السيد الوزير، تعامل معها بشكل إيجابي، ونشمن كذلك أن كان هناك إجماع على مستوى اللجنة.

ولهذا نحن في فرق الأغلبية نساند هاذ المشروع ونتفاعل معه إيجابيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك من متدخل؟

فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير الوصي السيد وزير الداخلية، نبغيو باش نهنتكم، ونهني نفسنا على هاذ اللحظة، وهاذ المحطة اللي وصلنا لها، بعد صيرورة وواحد الدينامية التي كانت قوية.

أولا نبغي نفتح قوس من ضمن الوزارات التي كتفاعل معنا بالتعديلات، هما الوزيرين الحاضرين جنبنا لجنب.

لا السيد وزير الصحة ولا السيد وزير الداخلية، ونسجل هذا بإيجاب في اللجان وبأريحية كبرى.

هاذ المحطة اللي وصلنا إليها بالنسبة لنا في الاتحاد المغربي للشغل شهدت محطات مهمة، وأننا أولا الحوار القبلي اللي كان مع الجامعة الوطنية للطاقة، ومع الجامعة الوطنية للتوزيع، وهاذين قطاعين أساسيين داخل الاتحاد المغربي للشغل اللي فيهم تمثيلية 100% في صفوف الاتحاد.

فلهذا، كان الحوار مع الإخوان المسؤولين في وزارة الداخلية واللي كان حوار جدي وإيجابي هو اللي وصل لنا المشروع هنا لهاذ القبة ديال البرلمان.

كما نشيد كذلك بأن البرتوكول اللي توقع مع الإخوان ديالنا في أفق تنزيل المادة 16، هذالك النقاش اللي كان مع الإخوان هناك اللي شهدو الساحة الوطنية في بلادنا واللي شهدناه كذلك داخل هاذ اللجنة اللي اشتغلنا فيها، واللي كان الاشتغال فيها بشكل إيجابي، ولا بالنسبة لنا احنا كذلك في فريق الاتحاد المغربي للشغل، تقدمنا ب 14 تعديل، تفضلت الوزارة الوصية، وزارة الداخلية قبلت لنا 8 من أصل 14، ولكن ذوك الثمانية من العيار الثقيل، يعني في إطار التعديلات الوازنة بالنسبة لنا اللي عندها صدى قوي على القطاع ككل وعلى الشغيلة ديال القطاع.

متمنياتنا، السيد الوزير الصادقة هو أننا ثلاثة الحوائج اللي تلتتمسو من السيد الوزير:

أولا، مدى بنا يكون واحد (l'évaluation) مشتركة، واحد التقييد مشترك ما بين الإخوان ديال القطاعات اللي عندنا، اشتغلنا معها واشتغلنا معكم، ها اللي وصلنا اليوم بعد هاذ النقاش العميق والإيجابي اللي كان داخل مجلس المستشارين وداخل مجلس النواب،

واللي هو كايين اليوم.

ثانيا، نسعى إلى التنزيل المشترك باش هاذ العملية تنجح، لأن مشروع مجتمعي مهم سنتحول من تجارب لواحد التجربة اللي هي مهمة في بلادنا، ما نبغيوش نديرو (cogestion)، ولكن نبغيو نكونو شركاء فاعلين وفعالين وإيجابيين، ميزان كذلك يكون واحد التنزيل مشترك.

ونتمنى كذلك باش يكون (les cahiers de charges) ديال الشركات اللي غادي تدخل لهاذ المجال هذا، دفتر التحملات اللي غيكون على أن تتضمن كل هاذ النقط اللي كانت محط مداولة سواء داخل اللجنة أو مع الإخوان ديالنا، فهنيئا لنا وهنيئا للإخوان في وزارة الداخلية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تفضلوا السبي خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال السادة الوزراء، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب..

السيد رئيس الجلسة:

لا، الله يخليك، أنت عضو غير منتسب ليس لك الحق في أن تتكلم باسم أي هيئة.

المستشار السيد خالد السطي:

باش نجحت أنا السيد الرئيس، ما شي حزب أولا؟

نجحت باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

لا، أنت عضو غير منتسب، لا وتتقول باسم، وأنا حريص على النظام الداخلي.

لا.

المستشار السيد خالد السطي:

كيفاش لا، أنت كنت مع الحزب.

السيد رئيس الجلسة:

ليس مكون من مكونات هاذ المجلس، الاتحاد الوطني للشغل.

استعملوا كلمتكم الله يخليك الشخصية.

المستشار السيد خالد السطي:

طيب باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

شوشتي عليا السيد الرئيس.

باسم خالد السطي، صافي.

السيد رئيس الجلسة:

صافي خالد السطي، بصفتك عضوا غير منتسب.

المستشار السيد خالد السطي:

باسم خالد السطي عضو غير منتسب، هو نجح باسم الاتحاد الوطني في الانتخابات الأخيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك شوف، باش نوضح.

هاذ الاتحاد الوطني للشغل ليس مكون من مكونات هذا المجلس.

فرقه المؤسسة بكيفية قانونية معروفة، والمجموعات معروفة، والأعضاء غير المنتسبين، هذا هو النظام الداخلي السبي خالد.

غير باش ما نضيعوش شوية دالوقت الله يخليك.. بلا ما ندخلو في المزيادات.

وأنا هنا حريص على تطبيق النظام الداخلي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الوزير،

نعاول نقول باسمي الشخصي باسم خالد السطي، مادام ما بغاش الاتحاد الوطني للشغل.

احنا سبق لينا صوتنا ضد هاذ مشروع القانون وأكد بطبيعة الحال تقدمنا لكم السيد الوزير بتعديلات في المرحلة الأولى بطبيعة الحال، تجاوبتومع تعديل وحيد أو تعديل يتيم، يمكن يكون شكلي.

تبقى الإشكال في المادة 16 اللي كانت عندنا فيها مجموعة ديال التعديلات، نقول لكم السيد الوزير، -21 22 يونيو أي قبل أيام كان إضراب وطني ديال 5 ديال النقابات اللي هي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والمنظمة الديمقراطية للشغل، واتحاد الحركات الشعبية، والفيدرالية الديمقراطية للشغل، 5 ديال المركزيات النقابية اللي من ضمنهم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب دارو إضراب، السيد الوزير، حسب ما فهمت أنا من البيان

ديالهم هو إشكال عندهم في المادة 16 والتخوفات ديالهم.

بغيناكم، السيد الوزير، على أنكم تزيدو تطمأنوهم وتطمأنو بطبيعة الحال المغربية على أن هاذ الشركات ما غياثروش على المغربية وعلى طبيعة الحال الدخل ديال المغربية وما غيكونش يعني إثقال الكاهل ديالهم بالنظر للأسعار اللي معروفة.

وعليه احنا غادي نبقاو بنفس موقفنا وهو التصويت بالرفض، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا.

إذن ليس هناك تدخل آخر.

إذن السيد الوزير لكم الحق في أخذ الكلمة إذا أردتم الرد على هذه المداخلات.

ما كاينش.

إذن نمر إلى التصويت على مشروع القانون في إطار قراءة ثانية.

وأستهل ذلك بـ

المادة 3:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 00؛

المتنعون= 01.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون= 28؛

المعارضون= 00؛

وتطويره، من أجل مواكبة الأولويات التنموية لبلادنا، خاصة في المجالات ذات الصلة بالسيادة الوطنية، وهو الدور الذي يكتسي اليوم أهمية بالغة بالنظر إلى الدينامية الجديدة التي تعرفها بلادنا في ظل القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بحيث أكد جلالته في العديد من الخطب الملكية السامية على الدور المهم الذي يلعبه البحث العلمي والتقني في خدمة التنمية والوصول إلى مجتمع المعرفة والتكنولوجيا.

وتتجلى المهام التي تضطلع بها الأكاديمية في وضع التوجيهات العامة للتنمية العلمية والتقنية ومتابعة وتقييم برامج بحث التي تدعمها الأكاديمية، بالإضافة إلى تقديم مقترحات بخصوص الأولويات في مجال البحث العلمي، التي من شأنها ترسيخ أسس التنمية الشاملة والمستدامة.

وبالنظر إلى الرهانات والتحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا في ظل سياق وطني ودولي يتسم بتصارع التحولات في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، فإن مشروع القانون هذا يشكل لبنة إضافية لتكريس الرؤية الاستراتيجية لهذه المؤسسة العتيقة، من خلال ترصيد التجارب والخبرات وتعزيز الإمكانيات البشرية باعتبارها رافعة أساسية لتقاسم المعرفة العلمية والمهارات التكنولوجية وتحفيز الابتكار.

ومن أجل تمكين الأكاديمية من مواكبة هذه التحولات ورفع التحديات التي تطرحها، تم إدراج بعض المقتضيات الجديدة لتجويد الإطار القانوني الحالي للأكاديمية بناء على الرؤية الملكية السديدة، ووفق ما يلي:

1- الرفع من عدد أعضاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات سواء المقيمين أو المشاركين من 30 إلى 40؛

2- إحداث صفة عضو مراسل شرفي لتمكين الأعضاء المراسلين الذي انتهت مدة انتدابهم من مواصلة الإسهام في أنشطة الأكاديمية، وبالتالي ضمان تعبئة أكبر للخبرات والتجارب التي راكموها في مختلف مجالات العلوم والتقنيات؛

3- وتأطير نظام العضوية بأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات من خلال تحديد سن المترشح في 55 سنة على الأكثر.

وتهدف هذه المقتضيات الجديدة إلى تعزيز دور الهيئات العلمية التابعة للأكاديمية التي لا يساعد العدد الحالي من أعضائها على تغطية كافة التخصصات العلمية، وبالتالي فإن الرفع من عدد الخبراء سيتيح للأكاديمية القدرة على إنجاز المهام الموكولة لها بشكل أمثل، لاسيما تلك المتعلقة بتقييم جودة المشاريع المقدمة لها ودراسة قيمتها العلمية وملاءمتها للأولويات الوطنية.

وعليه، فإن مشروع القانون المعروض على أنظار لجننتكم الموقرة يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى الآثار الإيجابية المتوخاة منه من حيث

المتنعون=01.

إذن، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=28؛

المعارضون=01؛

المتنعون:00.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

شكرا السيد الوزير على المساهمة.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من الربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) المتعلق بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

أعطي الكلمة للسيد الوزير المحترم، تفضلوا السيد الوزير من أجل تقديم مشروع القانون.

السيد عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السلام عليكم،

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، عواشر مبروكة.

يشرفني أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بهذا المشروع القانون المتعلق بأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، والذي تم تداوله بالمجلس الحكومي من أجل تجويده وإغنائه من طرف المؤسسة التشريعية المحترمة.

وكما هو في كريم علمكم فقد عرض هذا المشروع على أنظار الغرفة الأولى بالبرلمان وتمت المصادقة عليه بالأغلبية المطلقة، كما تم عرضه على أنظار السيدات والسادة المستشارون المحترمون بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وقد تمت مناقشته والمصادقة عليه بالإجماع.

وبشكل هذا المشروع تجسيدا للإرادة الملكية السامية الرامية إلى مراجعة الإطار التنظيمي للأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، من خلال سن مقتضيات جديدة تخص نظام العضوية بهذه المؤسسة التي أحدثت سنة 1993.

وكما لا يخفى عليكم، فإن أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات تضطلع بمهام بالغة الأهمية من خلال النهوض بالبحث العلمي والتقني

يلي:

أولاً، الرفع من عدد أعضاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، سواء المقيمين والمشاركين من 30 إلى 40 عضواً؛

ثانياً، إحداث صفة عضو مراسل شرفي لتمكين الأعضاء المراسلين اللذين انتهت مدة انتدابهم من مواصلة الإسهام في أنشطة الأكاديمية، وبالتالي ضمان تعبئة أكبر للخبرات والتجارب التي راكموها في مختلف مجالات العلوم والتقنيات؛

ثالثاً، تأطير نظام العضوية بأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات من خلال تحديد سن المترشح في 55 سنة على الأكثر.

وأعلن السيد الوزير أن هذه المقترحات الجديدة تروم تعزيز دور الهيئات العلمية التابعة للأكاديمية التي لا يساعد العدد الحالي من أعضائها على تغطية كافة التخصصات العلمية، وبالتالي، فإن الرفع من عدد الخبرات سيتيح للأكاديمية القدرة على إنجاز المهام الموكولة لها بشكل أمثل، لاسيما تلك المتعلقة بتقييم جودة المشاريع المقدمة لها ودراسة قيمتها العلمية وملاءمتها للأولويات الوطنية وتثمين دور الأكاديمية كمنارة للإشعاع الفكري ومؤسسة مرجعية في مجال تطوير البحث العلمي والتكنولوجي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في مستهل النقاش العام لهذا المشروع القانوني أجمعت السيدات والسادة المستشارون على أهمية هذا النص القانوني للنهوض بالبحث العلمي والتقني وتنميته وإيلائه المكانة الرفيعة في سلم القيم الوطنية وفضاء لتقديم الاقتراحات إلى الجهات المعنية تتعلق بالسبل والوسائل الكفيلة بتنمية الفكر العلمي في المجتمع المغربي، بحيث يسمح لثلة من الرجال والنساء يتميزون بأعمالهم ومواهبهم وحكمتهم بتكريس حياتهم في خدمة المجتمع المعرفي، والتي يعود فضل إنشاء هذه الأكاديمية للملك الراحل المغفور له الحسن الثاني طيب الله تراه.

وتمت الإشادة كذلك من لدن جميع المتدخلين بمحتوى هذا النص القانوني الذي يتضمن مادة فريدة تروم سن مقترحات جديدة تهم نظام العضوية بهذه المؤسسة المحدثة سنة 1993، والتي أنيطت بها مهمة النهوض بالبحث العلمي والتقني ببلادنا وتطويره خصوصاً في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.

وفي مستهل جواب السيد الوزير، نوه السيد الوزير بكافة الملاحظات والاستفسارات وبالتفاعل الإيجابي الذي عبر عنه السيدات والسادة أعضاء اللجنة.

وبخصوص الحد الأدنى للترشح لعضوية أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والمحددة في 55 سنة على الأكثر، أجاب أن البحث

تثمين دور أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات كمنارة للإشعاع الفكري ومؤسسة مرجعية في مجال تطوير البحث العلمي والتكنولوجي ببلادنا، تكريساً للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

إذن نستمع إلى تقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والذي ستولى تقديمه المستشار هناء بلخير نيابة عن المقرر.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير نيابة عن السيدة مقررة اللجنة:

شكراً السيد الرئيس.

إذن أعرض تقرير اللجنة نيابة عن السيدة مقررة اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المتبر بميثاق قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، كما وافق عليه مجلس النواب في 29 ماي 2023.

تدارست اللجنة هذا المشروع القانوني يوم الإثنين 19 يونيو 2023 وذلك برئاسة الخليفة الثاني لرئيس اللجنة السيدة المستشارة هناء بلخير وبحضور السيد عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الذي قدم عرضاً حول هذا المشروع القانوني والذي جاء تكريساً للإرادة الملكية السامية في مراجعة الإطار التنظيمي للأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، من خلال سن مقترحات جديدة تخص نظام العضوية بهذه المؤسسة والتي أحدثت سنة 1993.

مشيراً إلى المهام الموكولة للأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات البالغة الأهمية من خلال النهوض بالبحث العلمي والتقني وتطويره من أجل مواكبة الأولويات التنموية لبلادنا، خاصة في المجالات ذات الصلة بالسيادة الوطنية ومواجهة التحديات الكبرى التي تمر منها بلادنا في ظل سياق وطني ودولي يتسم بتسارع التطور التكنولوجي والعلمي، مضيفاً بأن هذا الأمر حتم إدراج بعض المقترحات الجديدة لتطوير الإطار القانوني الحالي للأكاديمية انطلاقاً من الرؤية الملكية السديدة وفق ما

وإحداث يعني صفة عضو مراسل شرقي، وكذلك يعني تأطير نظام العضوية وكذلك تعديلات أخرى، هاذا وتعديلات اللي هي مهمة، نهنتكم السيد الوزير على هاذا التعديلات، لأنها تهدف باش تجعل من هاذا الأكاديمية مرجع في ميدان العلوم والتكنولوجيا والأخلاقيات المرتبطة بها.

كنعرفو هاذا الدور الرئيسي الذي تقوم به الأكاديمية واللي هي اللي قامت بواحد المجهود كبير جدا منذ إنشائها منذ 2006، تنعرفو اليوم اللي تيتحكم في العلوم راه تيتحكم كذلك في المسألة اللي هي حيوية واللي هي عندها يعني واحد البعد اللي هو أمني وبعد كذلك استراتيجي وأكاديمية الحسن الثاني لها من المقومات باش يمكن لها أنها تقوم بهاذ الدور هذا، والتعديلات اللي جات هي في إطار تجويد هاذا العمل هذا والرفع من هاذا النجاعة ديال العمل ديالها.

لذا نحن في فرق الأغلبية نساند هذا المشروع ونتفاعل معه بإيجابية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن إذا لم تكن هناك.. السيد المستشار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

بطبيعة الحال يشرفني نيابة عن الأخت لبنى علوي كمستشارين بهذا المجلس في إطار الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير المعتمربماتبة قانون بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

بطبيعة الحال هاذا المشروع، السيد الوزير، فعلا هو يهدف إلى مراجعة الإطار القانوني المنظم للأكاديمية التي تم إحداثها سنة 1993 من أجل تمكينها من كافة الوسائل الكفيلة بمواكبة المستجدات التي تعرفها مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا، وسن مقتضيات جديدة تخص نظام العضوية بهذه المؤسسة لتكون منارة للإبداع الفكري ومؤسسة مرجعية لتقاسم المعرفة العلمية والمهارات التكنولوجية وتأطير الأخلاقيات المرتبطة بها والعمل على تطويرها وتشجيع البحث العلمي والاهتمام باللغات الحية، خاصة اللغة الإنجليزية، خصوصا في ظل، السيد الوزير، الثورة ديال الذكاء الاصطناعي وما يليها.

أهمية هذا القانون تتجلى بالأساس في مواكبة التحولات التي تعرفها مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا من خلال تعزيز العنصر البشري داخل الأكاديمية وضمان الاستفادة من الخبرات والتجارب.

العلمي والتقني يعرف تحولات كبيرة خلال كل يوم، كما أن الأكاديمية في حاجة ماسة إلى الطاقات الشابة وإلى ذوي الخبرات المتراكمة في مجال المعرفة.

وصرح في هذا الصدد، أنه فيما يخص رفع عدد أعضاء الأكاديمية إلى 80 عضوا، أكد على أن الضرورة تقتضي مواكبة هذه التطورات والتغيرات الحديثة باعتبار أن العدد الحالي من أعضائها لا يغطي كافة التخصصات، في حين أنه سبق رفع عدد أعضائها من 30 إلى 40 عضوا.

وفي الختام، أكد السيد الوزير على ضرورة المزيد من الاهتمام باللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية، لما تعرفه من ارتباط كبير بالمجال العلمي والابتكار، كما أُلح على عدم إقصاء أي لغة من اللغات.

وبعد ذلك عرضت المادة الفريدة التي تتضمن العنوان والمادة 4 والتي تتضمن مادة إضافية، والمادة 13 الفقرة الأولى على مسطرة المصادقة، وتم التصويت عليهما وعلى مشروع القانون برمته بالإجماع كما أحيل على اللجنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ننتقل إلى مناقشة الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

هل هناك من راغب في التدخل؟

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع قانون اللي تيبغير وتيتمم الظهير الشريف المعتمربماتبة قانون، التعديلات اللي جات فهاذ الظهير الشريف المتعلق بإنشاء الأكاديمية، أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

هاذا المشروع هذا تيبجي تجسيديا للرغبة الملكية السامية الرامية إلى مراجعة الإطار القانوني ديال الأكاديمية، أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، باش يعطيهما الوسائل الكفيلة لمواكبة المستجدات اللي تيعرفها هاذا الميدان هذا، مجال العلوم والتكنولوجيات.

تنعرفو بأنه هاذا المؤسسة كتساهم في النهوض بالبحث العلمي والتقني والتنمية ديالو، كذلك تتحدد السياسات الوطنية فهذا المجال، إبداء التوصيات، خصوصا الأولويات الوطنية فيما يخص البحث العلمي، هذا راه يعني واحد الدور اللي هو مهم.

التعديلات اللي أتى بها مشروع القانون هو الرفع من عدد الأعضاء

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أولا، مبارك عواشركم وعيد مبارك سعيد مسبقا.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أجدد اللقاء بكم في هذه الجلسة التشريعية لأعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون، أولا يرتبطان بتبذير دعامة الحكامة في ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية ويتعلق الأمر بمشروع القانون 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية و11.22 المتعلق بالوكالة الوطنية للدم، واللذان حظيا بالمصادقة عليهم بالإجماع من لدن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر في اجتماعها المنعقد يوم 21 يونيو 2023.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر لجميع السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيد رئيس اللجنة ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية على اهتمامهم بهاذين المشروعين وعلى مناقشتهم وأسئلتهم البناءة وتفاعلهم الإيجابي معهما وإجماعهما على مضامينها وهو ما يعكس حرصنا على الارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

لا تخفى عليكم المكانة المحورية التي تحتلها الأدوية والمنتجات الصحية والدم ومشتقاته في المنظومة الصحية الوطنية، وهذا المنطلق كان من الضروري إعادة هيكلة البنيات الإدارية المدبرة لهذين المجالين، وتمتيعهما بمزيد من الاختصاصات والاستقلالية والمرونة في التدبير لجعلها قادرة على مواكبة التطورات والتحولت السريعة في المجالين.

وفي هذا الإطار، فقد نصت المادة 32 من قانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية على إحداث هاتين المؤسستين العموميتين، وهي الوكالة ديال الأدوية والوكالة ديال الدم.

واعتبارا لتقاطع وتمائل العديد من المقتضيات المؤطرة للمؤسستين أقترح عليكم تقديم المضامين الأساسية لمشروع قانون دفعة واحدة وفق النقاط الآتية:

أولا، النقطة التي تتعلق بالمهام والصلاحيات والأدوار المنوطة بالوكالتين: فبالنسبة للوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية فهي تتولى تنفيذ التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها مع تحديد 3 مجالات أساسية لعملها:

ونظرا لأهمية هاذ المشروع فإننا، السيد الوزير، سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون المشار إليه، آملي أن يسهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير لكم الحق في أن تناولوا الكلمة للرد.

المداخلة المكتوبة للفريق الحركي، سنضمها في المحضر.

لدي مداخلة أخرى مكتوبة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالنسبة لمشروع القانون السابق.

وكما قلت ننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها مشروع القانون المعروض للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا لكم.

شكرا للسيد الوزير.

وأعلن على أن مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من الربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

شكرا للجميع على هذه الروح الإيجابية.

إذن ننتقل إلى أربعة مشاريع مبرمجة في هذه الجلسة والمتعلقة كلها بقطاع الصحة.

ونسئلهما بمشروع قانون رقم 10.22، جوج بمر، نديرهم بأربعة؟

لا واش، غير اتفقو، نديرو تقديم واحد.

إذن غادي نطلب من السيد الوزير باش يحاول يجمعهم في تقديم واحد، وتبارك الله غادي يحاول.

إذن بناء على طلبكم، سيتم تقديم هذه المشاريع الأربعة دفعة واحدة.

تفضلوا السيد الوزير، أجي للمنصة عندك أربعة ديال المشاريع أو لا خليك في المكان ديالك كيف ما بغيتي، خذ اللي غادي تتراح لو أنت.

✓ وكيفية النقل التلقائي لموظفي المركز الوطني لتحاقن الدم وأبحاث الدم والمركز الجهوي لتحاقن الدم وبنوك الدم لدى الوكالة المغربية للدم؛

✓ ووضع رهن الإشارة الوكالتين العقارات والمنقولات الضرورية لتسييرهما؛

✓ وحلول الوكالتين محل الدولة في حقوق التزاماتها؛

✓ كذلك، تحديد أجل سنة فقط لنشر النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق القانونيين.

تلكم هي إذن الغاية الأساسية والخطوط العريضة لمشروع القانون 10.22 و 11.22 المتعلق بالوكالة، وعلى أنظاركم قصد الدراسة والتصويت راجين من الله موافقتكم كما كان عليه الحال داخل اللجنة الموقرة.

ونمر الآن إلى مشاريع القوانين الأخرى، ونبدأ بمشروع القانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 4 من جمادى الآخرة 1383 والمتعلق بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

فهذا، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، هذا القانون الذي حظي بالمصادقة عليه بالإجماع من لدن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر المنعقد يوم 21 يونيو 2023، تتمحور أحكام مشروع هذا القانون حول العناصر الآتية:

أولا، إدراج جمعيات المعونة المتبادلة المؤسسة داخل الأمن الوطني ضمن قائمة تعاضدية التعاون المتبادل التي يجوز للإدارة الترخيص لها ببعض الاستثناءات من تطبيق مقتضيات الظهير الشريف السالف الذكر رقم 1.57.187، ولا سيما ما يتعلق بإمكانية اعتماد أسلوب تعيين أعضاء المجلس الإداري والمكتب المسير بدل مسطرة الانتخابات المعمول بها، وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة لجمعيات المعونة المتبادلة المؤسسة داخل القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة.

وتتمثل المبررات الموضوعية باستثناء تعاضدية الأمن الوطني من تطبيق بعض أحكام هذا الظهير الشريف المشار إليه أعلاه في الطبيعة الخاصة التي يكتسبها مرفق الأمن الوطني من واجبات الانضباط واليقظة والتعبئة.

ثانيا، إسناد الاختصاصات الموكولة للوزير المكلف بالشغل بموجب الظهير الشريف السالف الذكر إلى السلطات الحكومية التي ستحدد بمرسوم مع إحلال عبارة "بالإدارة المختصة" محل عبارة "بوزارة الشغل والشؤون الاجتماعية" الواردة في الفقرة الأولى من "الفصل 4" من الظهير الشريف المذكور.

تلكم هي مضامين هاذ مشروع القانون.

ونمر أخيرا إلى مشروع القانون 23.23 بإحداث مؤسسة محمد

✓ مجال في تنظيم وتأطير القطاع الصيدلي والمنتجات الصحية؛

✓ مجال لتسليم المحررات الإدارية وتلقي التصاريح؛

✓ ومجال مراقبة جودة الأدوية والمنتجات الصحية.

أما فيما يخص الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، فقد أنيط بها تنفيذ التوجيهات الإستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية مخزون من الدم البشري يلبي الحاجيات الوطنية وتوفر جميع مشتقات الدم في كل الظروف وضمان سلامتها وجودتها مع تحويلها صلاحية القيام بعمليات الصنع واستيراد وتسويق الأدوية المشتقة من الدم.

وفي هذا الصدد تتولى الوكالة عدة مهام منها الإسهام في إعادة السياسة الوطنية المتعلقة بالدم والعمل حصريا على جمع دم المتبرعين وتزويد جميع المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص بالدم، واقتراح تحديد ويتم مراجعة تعريفه للحصول على أكياس الدم وغيرها.

كذلك النقطة الثانية والتي تخص أجهزة الإدارة والتسيير في وكالتهم، ويتعلق الأمر بمجلس الإدارة وبمدير الوكالة حيث يتألف مجلس الإدارة بكل من الوكالة من ممثلين عن الإدارة وشخصية مشهود لها بكفاءتها وخبراتها العلمية والتقنية ومعرفتها القانونية في ميدان عمل الوكالة المعنية، على أن يتم تحديد كفاءات تعيين الأعضاء بنص تنظيمي.

وهذا، وقد حدد مشروع القانونين قواعد سير مجلس الإدارة بالوكالتين وشروط صحة مداولتها، أما بالنسبة للمدير، كل وكالة تتوفر على مدير فهو يعين وفق النصوص الجاري بها العمل في التعيين في المناصب العليا.

النقطة الثالثة وهي تتمحور حول التنظيم الإداري والمالي والموارد البشرية للوكالتين، وتتخلص إجمالاً في ميزانية خاصة بكل وكالة وتشتمل في "باب الموارد" بالأساس على العائدات المتأتية من أنشطة وخدمات الوكالة والإعانات المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات الترابية أو كل شخص اعتياري خاضع للقانون العام أو الخاص ومداخيل المنقولات والعقارات التي تملكها كل وكالة، ثم عائدات الهيئات والوصايا.

وفي "باب النفقات"، على نفقات الاستثمار ونفقات التسيير ونفقات أخرى مرتبطة بمهام الوكالة.

كذلك، هناك الموارد البشرية، التي تتألف من أطر وأعاون يتم توظيفهم وفق النظام الأساسي لمستخدمي الوكالتين وموظفين ملحقين، كذلك مع إمكانية استعانة الوكالة بخبراء مستشارين.

النقطة الرابعة والأخيرة متجلية في مقتضيات الختامية والانتقالية والتي تتلخص فيما يلي:

✓ كيفية إلحاق موظفي مديرية الأدوية والصيدلة بالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛

السادس للعلوم والصحة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا المشروع رقم 23.23 بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة والذي صادقت عليه بالإجماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر في الاجتماع المنعقد في 21 يونيو 2023، فهو مشروع قانون يأتي تنفيذا للإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وذلك في إطار العناية المولوية التي يوليها جلالته حفظه الله لورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية بكافة المؤسسات المكونة لها كيفما كانت طبيعتها التي تقدم خدمات صحية علاجية واستشفائية للمواطنين والمواطنات.

هذا، وتعتبر مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة المحدثه تحت الرئاسة الشرفية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مؤسسة ذات نفع عام لا تسعى إلى تحقيق الربح وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتتجلى الغاية الأساسية من إحداثها في تدعيم المنظومة الصحية الوطنية من خلال النهوض بالعلاجات وتطوير التعليم العالي والتكوين وكذا البحث والابتكار.

وفي هذا الإطار ستضطلع المؤسسة بالأدوار الآتية:

✓ النهوض بالعلاجات والتنوع العرض الصحي عبر التراب الوطني: حيث ستقوم بإحداث مركبات استشفائية جامعية، منها مركب استشفائي جامعي محمد السادس بالرباط والمركب الاستشفائي الجامعي محمد السادس بالداخلة، وكذلك مساهمة منها في تحقيق التحدي الرئيسي المتمثل في القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية وفق أفضل المعايير؛

✓ كذلك المساهمة في التعليم والتكوين في ميدان العلوم والصحة، اعتبارا للدور المحوري للتعليم والتكوين في تدعيم الموارد البشرية في المنظومة الصحية ومكوناتها، وسيعهد إلى هذه المؤسسة بمهمة المساهمة في التعليم والتكوين في ميدان العلوم والصحة، ولاسيما عن طريق إحداث مؤسسات التعليم العالي، تتولى على الخصوص القيام بالتكوين العام والمتخصص في الطب والصيدلة، علاوة على إحداث مراكز للتكوين الأساسي والمستمر؛

✓ كذلك تطوير البحث والابتكار، استنادا للأهمية القصوى والحيوية للبحث والابتكار في النهوض بالسياسة الوطنية في مجال الصحة؛

✓ كذلك الدور الاجتماعي لمؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، حيث أسندت إلى هذه المؤسسة مهمة القيام بأي عمل يكتسي صبغة اجتماعية أو إنسانية، بالإضافة إلى مساهمتها في تحمل مصاريف علاج المستفيدين من نظام التأمين الإجباري

الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

وفي مجال الحكامة، ستخضع المؤسسة لقواعد الحكامة التي تسري على مؤسسات مماثلة فيما يتعلق بإدارتها وتسييرها ونظامها الإداري والمالي، وذلك كالآتي:

1- بالنسبة للإدارة والتدبير: سيدبر مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة مجلس إداري تحت رئاسة الرئيس المدير العام لمؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، ويتألف المجلس الإداري علاوة على الرئيس المدير العام، على تسعة أعضاء يعينون من لدن جلالته الملك، ويتمتع مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراض المؤسسة وضمان حسن سيرها، أما الرئيس المدير العام فيتخذ جميع التدابير اللازمة لتسيير المؤسسة وبمساعده في مهامه مدير منتدب وكاتب عام يعينان من لدنه؛

2- بالنسبة للنظام المالي للمؤسسة: تتألف موارد المؤسسة من عائد الأموال الموقوفة عليها، وعائدات المنقولات والعقارات المملوكة لها وحصيلة الخدمات التي تقدمها وكذا حصيلة الأعمال التي تنجزها المؤسسات والمراكز التابعة لها وعائدات المساهمة في رأسمال الشركة، فضلا على الإعانات التي تتلقى من أي هيئة وطنية أو دولية خاصة كانت أو عامة والهبات والوصايا.

وستخضع المؤسسة والمؤسسات والمراكز التابعة لها لقواعد المحاسبة التجارية مع تعيين خبير محاسب عند اختتام كل سنة مالية لمراقبة التدبير المالي للمؤسسة والمؤسسات والمراكز التابعة لها، وكذا صحة حساباتها وصدقها.

ولتمكين المؤسسة من القيام بالمهام المسندة إليها على النحو الأمثل، فإنه ستنقل إليها بكامل وبدون عوض العقارات والمنقولات التابعة للمؤسسات والمراكز الموجودة أو التي في طور البناء، التي توجد في ملكية مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، باستثناء تلك التابعة لمستشفى الشيخ خليفة بن زايد، وهي مؤسسات ومراكز تحمل اسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

تأسيسا على ما سبق، فإن إخضاع مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة لقواعد الحكامة التي تسري على المؤسسات المماثلة، فيما يتعلق بإدارتها وتسييرها ونظامها الإداري والمالي وتمتعها بمهام واضحة، سيجعل من هاذ المؤسسة التي تحمل اسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ذات قيمة مضافة للمنظومة الصحية الوطنية، وستساهم بشكل فعال في القيام بتأهيل حقيقي لهذه المنظومة وفق أفضل المعايير، مما يضمن الاستجابة للتحديات الصحية التي تواجهها بلادنا.

ولا يفوتني في الأخير، أن أقدم عبارات الشكر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والسيد رئيس

وأشار في نفس السياق إلى مقتضيات القانون الإطار رقم 09.22 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي نص على إصلاح المنظومة الصحية وتأهيلها ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، إضافة إلى قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية والذي يضم هيئات التدبير والحكامة، ويسعى إلى التثمين الموارد البشرية من خلال قانون الوظيفة الصحية.

وأفاد أن المضامين الأساسية لمشروع القانون المتعلق بوكالة الأدوية والمنتجات الصحية، تتعلق بتحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة من أجل ضمان سيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامة جودتها، وكذا تحديد أجهزة الإدارة والتسيير في الوكالة والتنظيم المالي والإداري بها وبمواردها البشرية، إضافة إلى التنصيص على المقتضيات المختلفة والانتقالية من أجل تحديد أجل إصدار النصوص التطبيقية للقانون.

أما بخصوص "مشروع القانون 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته" فإن إطاره المرجعي ومضامينه بنيت على نفس التوجهات الملكية والتشريعية لمشروع قانون رقم 10.22، وأبان أن من بين الاختصاصات والصلاحيات المسندة لوكالة الدم ومشتقاته ضمان تنمية مخزون من الدم البشري يلبي الحاجيات الوطنية ويوفر جميع مشتقات الدم مع تحويل الوكالة صلاحية القيام بعمليات صنع واستيراد وتسويق الأدوية المشتقة من الدم.

وأوضح أن من بين المقتضيات المختلفة والانتقالية التي جاء بها هذا المشروع قانون هو النقل الانتقالي لموظفي المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم والمراكز الجهوية لتحاقن الدم وبنوك الدم لدى الوكالة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إذن في مستهل المناقشة العامة أشاد السيدات والسادة المستشارون بالعرض القيم الذي ألقاه السيد الوزير، ومن مقتضيات هاذين مشروعين القانون وبالزخم التشريعي الهام الذي عرفه قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، إذ تم تمرير عدة قوانين تزيك الحماية الاجتماعية والمنظومة الصحية ككل وجاءت للمساهمة في جعل الصحة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وأتت أيضا لتثمين الرأسمال البشري وضمان سيادة الدوائية وجودة الأدوية وسلامتها، خاصة في ظل الأزمة الصحية التي شهدتها العالم بأجمعه.

هذا، وتمت الإشارة إلى الارتفاع المسجل على مستوى أئمة الأدوية والتي شكل عبئا كبيرا على كاهل المواطن مع العمل على أن يشجع هاذين مشروعين القانونين استيراد الأدوية الجنيسة وتصنيعها وابتكار وتشجيع البحث العلمي، وبالتالي تيسير طريقة الولوج للأدوية من جهة،

اللجنة ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية على اهتمامهم الكامل بهذا المشروع وجميع المشاريع الأخرى، وحرصهم على مناقشته بكيفية بناءة، مع خالص الشكر كذلك لكافة السيدات والسادة المستشارين الحاضرين في هذه الجلسة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم السيد الوزير على تقديم هذه المشاريع الأربعة، والتي بطبيعة الحال سنستمع بخصوصها لتقرير اللجنة، ونأمل أن يكون تقريرا ملخصا وشاملا لهذه المشاريع الأربعة.

تفضلي السيدة المستشارة نيابة عن مقرر اللجنة.

**المستشارة السيدة هناء بن خير، نيابة عن السيدة هند الغزالي
مقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

إذن أعرض تقرير المشاريع نيابة عن المقررة.

إذن فيما يخص تقرير مشروع قانون رقم 10.22 بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية ومشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أرفع أمام المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشروع قانونين كما وافق عليهما مجلس النواب والمتمثلين في "مشروع قانون رقم 10.22 بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية" و"مشروع قانون 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته"، هذا وقد ترأس الاجتماعات الثلاث التي عقدتها اللجنة قصد دراسة هاذين المشروعين القانونين السيد عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة، وحضره السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية وعدد من السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وفي مستهل دراسة هاذين المشروعين القانونين ألقى السيد الوزير عرضا حول "مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية" وأبرز من خلاله الإطار المرجعي المبني على أساس التوجهات الملكية السامية من خلال الخطب الملكية الداعية إلى تأهيل المنظومة الصحية واستكمال المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها من أجل تعميم الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة، وهو ما استوجب ضرورة الإسراع بتنزيل الإصلاح العميق للمنظومة الصحية ومن أجل مواكبة الورش الملكي الخاص بالحماية الاجتماعية.

23.23.

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، كما وافق عليه مجلس النواب في 12 يونيو 2023.

تدارست للجنة هذا المشروع القانون يوم الأربعاء 21 يونيو 2023 على الساعة الثالثة بعد الظهر برئاسة السيد عبد الرحمان الدرسي رئيس اللجنة وبحضور السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية وبحضور عدد من السيدات والسادة المستشارين.

وفي مستهل هذا الاجتماع تقدم السيد الوزير بعرض مفصل حول هذا المشروع قانون، حيث بسط من خلاله الخطوط العريضة التي يبني عليها هذا المشروع والتي تتمثل في أربع محاور أساسية:

- 1- تحديد المهام المنوطة بالمؤسسة؛
- 2- إدارة وتسيير المؤسسة؛
- 3- تحديد التنظيم المالي للمؤسسة؛
- 4- ومقتضيات ختامية.

وهكذا، أعلن السيد الوزير أن هذا المشروع القانون قد تم إعداده تنفيذاً للإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وذلك في إطار العناية المولوية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية بكافة المؤسسات المكونة لها كيفما كانت طبيعتها والتي تقدم خدمات صحية علاجية واستشفائية للمواطنين والمواطنات.

وفي هذا الصدد، ذكر السيد الوزير أن هذه المؤسسة تحدثت تحت الرئاسة الشرفية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله ذات نفع عام لا تسعى إلى تحقيق الربح وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وأضاف أن الغاية الأساسية من إحداث هذه المؤسسة تتجلى في تدعيم المنظومة الصحية الوطنية من خلال النهوض بالعلاجات وتطوير التعليم العالي والتكوين وكذا البحث العلمي.

وفي المجال الاجتماعي، فقد أعلن السيد الوزير أنه أسندت إلى المؤسسة مهمة القيام بأي عمل يكتسي صبغة اجتماعية أو إنسانية بالإضافة إلى مساهمتها في تحمل مصاريف علاج المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

وبخصوص عملية تدبير المؤسسة أفاد أنه سيدير مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة مجلس إداري تحت رئاسة السيد المدير العام لمؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، ويتألف هذا المجلس من 9 أعضاء يعينون من لدن جلالته الملك.

وكذا الرفع من مخزون الدم، خاصة في الخصاص المهول المسجل على مستوى هذه المادة.

وفي معرض جوابه على ملاحظات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، أفاد السيد الوزير أن الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية هي أداة لتدبير الدواء بطريقة مغلقة تتوفر على استقلالية ويعمل المدير الذي يسيروها بتنسيق مع وزارة الصحة والهيئة العليا والجهات، ومن بين هذه المهام والصلاحيات المخولة لها فإنها تسعى إلى تحقيق الجودة وإعطاء رأيها بخصوص سعر الدواء، وارتباطا بنفس السياق أوضح أن الدواء الجينيس بالمغرب يغطي نسبة 70% من الحاجيات، غير أن سعره لا يزال مرتفع وبالتالي يجب القيام بالمبادرات في هذا الإطار لتخفيض تسعيرته.

وأكد أن التبرع بالدم كمادة حيوية مهمة في إطار المنظومة الصحية، كما ينبغي التفرقة بين نقاط تحاقن الدم المتعلقة بوكالة الدم وأبنك الدم المرتبطة بحاجيات المستشفيات والتي يمكن إنجاحها من خلال اعتماد طريقة التدبير العمومي ونقاط القرب، والتي ستحدد حسب الحاجيات والمستشفيات والكثافة السكانية، وأبان أن العدالة المجالية يجب أن تكون مرتبطة بالكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي والوحدات الاستشفائية، كما أن المراسيم التطبيقية والنصوص التنظيمية سيتم نشرها داخل أجل أقصاه سنة، ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.

وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تقدمت عدة فرق ومجموعات برلمانية بتعديلات مجموعها 85 تعديلا، همت عدة مواد من مشروع القانونين السالف ذكرهما، موزعة ما بين مشروع قانون 10.22: 46 تعديلا، و39 تعديلا حول مشروع القانون 11.22.

وقد رفضت الحكومة جميع التعديلات المقدمة حول مشروع القانونين مما أدى بأصحابها إلى سحبها، في حين تشبثت مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل بثلاث تعديلات التي قدمتها حول هذين المشروعين القانونيين وعند عرضهم على مسطرة التصويت كانت النتيجة كالتالي:

الموافقون=00؛

المعارضون=07؛

المتنعون=00.

وفي الختام، صادقت اللجنة على مشروع القانونين 10.22 و11.22 بالإجماع كما أحيلا على اللجنة.

وشكرا السيد الرئيس.

هذا فيما يخص 10.22 و11.22.

إذن السيد الرئيس فيما يخص تقرير اللجنة حول مشروع قانون

السيد رئيس الجلسة:

حيث دابا، باش نتكلمو بوضوح، لأنه كايين تقرير كياعود نفس ذلك الشئ اللي قال السيد الوزير، وهذا فيه خلل، خصنا نشوفو كيفاش نتداركوه.

إذن نمر للمداخلات ديال الفرق والمجموعات، هل هناك.. السيد المستشار زيدوح؟ اعطيتو لفريق الأصالة والمعاصرة؟

غير رتبو بعضيتكم، لأن كايينة مداخلة ديال.. هو اللي غادي يتكلم باسم الأغلبية؟

المستشار السيد لحسن الحسنناوي:

السيد الرئيس،

رتبنا أمورنا، كن مطمئنا.

فالمشروع الأول رقم 10.22 سيتولى تقديمه باسم فرق الأغلبية عبد ربه.

شكرا السيد المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارات المحترمات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في إطار الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

هاذ المشروع الذي يعتبر حلقة في سلسلة مشاريع القوانين ذات الصلة بالمنظومة الصحية الوطنية، والتي لها أهمية بالغة لارتباطها بتحديات ورش الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية التي يترقبها جميع المغاربة وينتظرون أن ينعكس إصلاحها على مستوى الخدمات في المجال الصحي.

وفي هذا الإطار، نسجل ارتياحنا الكبير للمجهودات الجبارة التي تبذلها الحكومة لتحقيق الإصلاح المنشود للمنظومة الصحية الوطنية، بما يضمن الاعتناء بصحة المواطنين والمواطنات، والرفع من مستوى نظام الرعاية الصحية، ويسهم في جعل الصحة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وركيزة أساسية في نجاح ورش الحماية الاجتماعية، وهو ما يعكس أيضا الإرادة السياسية لهذه الحكومة لأجل تنفيذ أجندة ورش الحماية الاجتماعية، الورش الذي نعتبره في فرق الأغلبية ثورة اجتماعية تنم عن رؤية مستقبلية رائدة وتعكس أولوية قطاع الصحة لدى جلالته الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فرق الأغلبية وإذ ننوه بمضامين هاذا المشروع، الذي نعتبره

هذا وستحل المؤسسة محل مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد في جميع الحقوق والالتزامات فيما يخص الممتلكات التي تنقل إليها وفي جميع صفقات الدراسة والأشغال والتوريدات والخدمات وكذا جميع العقود والاتفاقات الأخرى المتعلقة بالممتلكات المذكورة.

السيدات والسادة،

إن إخضاع مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة لقواعد الحكامة التي تسري على المؤسسات المماثلة فيما يتعلق بإدارتها وتدبيرها ونظامها الإداري والمالي وتمتعها بمهام واضحة، سيجعل من هذه المؤسسة التي تحمل اسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ذات قيمة إضافية للمنظومة الصحية الوطنية وستساهم بشكل فعال في القيام بتأهيل حقيقي لهذه المنظومة، في أفضل المعايير بما يضمن الاستجابة للتحديات الصحية التي تواجهها بلادنا.

وخلال المناقشة العامة نوه جل السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن هذا المشروع القانون الذي جاء تنفيذا للإرادة المولوية السامية، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرامية إلى إصلاح المنظومة الصحية ببلادنا، والذي تجسد من خلال إطلاق ورش الحماية الاجتماعية والمصادقة على قانون الإطار رقم 06.21 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية والمصادقة على عدد من مشاريع القوانين المرتبطة به.

وهكذا فقد أجمعت جل التدخلات على أن هذا مشروع القانون سيشكل نقلة نوعية في تطوير المنظومة الصحية من خلال النهوض بالعلاجات وتحسين الخدمات الصحية وتنوع العرض الصحي عبر التراب الوطني وفق معايير الجودة وتطوير التعليم العالي والتكوين البحث العلمي والابتكار، الشيء الذي سيؤدي إلى المساهمة في رفع تحديات الاستقلالية والسيادة الصحية الوطنية وتحقيق الأمن الصحي ببلادنا.

ونظرا لأهمية هذه المبادرة التشريعية، انتقلت اللجنة مباشرة للتصويت على مشروع القانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، حيث تمت المصادقة عليه بالإجماع، كما أحيل بدون تعديل.

إذن أخرج مشروع القانون..

السيد رئيس الجلسة:

هذاك وزع السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا.

بها وفق المستجدات التي يعرفها هذا المجال.

ولهذا المشروع له راهنته، وستفاعل معه بشكل إيجابي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المشروع الرابع؟

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية بمجلس المستشارين من أجل مناقشة مشروع القانون رقم 23.23 بموجبه تحدث مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.

في الحقيقة تشكل مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة لبنة إضافية ضمن إصلاحات المنظومة الصحية ستساهم لا محالة في تطوير المنظومة الصحية الوطنية خلال النهوض بالعلاجات وتطوير التعليم العالي والبحث والابتكار.

كما أنها ستساهم في تنويع العرض الصحي عبر التراب الوطني من خلال تقديم خدمات طبية علاوة على العلاجات ذات الجودة في مختلف التخصصات الطبية.

كما أن، السيد الرئيس، ستساهم هذه المؤسسة بشكل كبير في تعزيز الرأسمال البشري من خلال إحداث مؤسسات التعليم العالي للطب والصيدلة وطب الأسنان وخاصة التكوين المهني المتخصص في الصحة، بهدف تجاوز الخصاص الكبير الذي تعرفه المؤسسات الاستشفائية في العديد من التخصصات.

وهذا المشروع المتكامل من خلق المؤسسات الاستشفائية ومدارس التكوين المهني ما سوف يعطيها واحد المناعة ذاتية على غرار ما نعرفه اليوم من لدن بعض المنشآت الطبية.

ولذلك، السيد الرئيس، السيد الوزير، الفرق الأغلبية ستصوت بإيجاب على هذا المشروع اللي هو نعتبره أساسية ولبنة جديدة بالنسبة لبلادنا.

وشكرا.

ضرورة لاستكمال ورش الإصلاح الصحي، فإننا ندعوكم إلى إرفاقه باهتمام واسع والعمل على تنزيله وفق خصوصية كل جهة من جهات بلادنا.

وفي الأخير، لا يسعنا في فرق الأغلبية الحكومية إلا أن نشيد بمضامين هاذ المشروع، وسنصوت لفائدته.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أسند لي أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في مشروع القانون 11.22، فسعيد بالتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة هاذ المشروع رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، كما وافق عليه مجلس النواب، منوهين بالنقاش المستفيض الذي طبع هذه الغرفة، حيث ساهموا في تجويده بعد إدخال العديد من التعديلات عليه.

وحيث استحضر الجميع السياق المهم والأساسي الذي جاء انسجاما مع التوجهات القانون الإطار ليعالج أحد الإشكاليات التي تعانها مستشفياتنا الخاصة والعامة، تنفيذا للتوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية مخزون من الدم البشري يلبي الحاجيات الوطنية ويوفر جميع مشتقاته في كل الظروف، وضمان سلامتها وجودتها، منوها بالنقاش الصادق والجريء الذي عبر عليه أعضاء اللجنة، ومؤكدين داخل فرق الأغلبية على أهمية هاذ المشروع وما يتضمنه من إجراءات تتعلق بتزويد جميع المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص بالدم والبلازما ومنتجات الكريات الحمراء ومنتجات الصفائح ومراجعة تعريفه الحصول على أكياس الدم والترخيص بإحداث مخازن الدم ومشتقاته ذات العمر القصير داخل المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص ومراقبتها والقيام بالأعمال التشخيصية والعلاجية ذات الصلة بمجال تحاقن الدم وتطويرها.

فإننا نستحضر في هذه المناسبة، قيم التراحم وتضامن المغاربة فيما بينهم، خصوصا فيما يتعلق بالتبرعات، ومنها جمع الدم من المتبرعين، انطلاقا من قوله تعالى "ومن أحيها فكأنما أحيانا جميعا".

ولهذا نستغل هذه الفرصة لنؤكد جميعا على تضافر جهودنا، نحن والحكومة والبرلمان، من أجل الإسراع في مراجعة القانون المنظم لتحاقن الدم بالمغرب الذي يعود لسنة 1995 وتمكين منظومة تحاقن الدم بالمغرب من الآليات والوسائل القانونية والبشرية والمادية للنهوض

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السيد الرئيس المحترم الفريق الحركي، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

أعطيني التوقيت الإجمالي، السيد الرئيس، ديال المشاريع كلها الله يرضي عليك.

السيد رئيس الجلسة:

12 دقيقة.

المستشار السيد مبارك السباعي:

عندنا 16.

السيد رئيس الجلسة:

راه كنا قسمناهم في ندوة الرؤساء قلنا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لأن، السيد الرئيس، رافة بالأخوات والإخوة غنعطيكم كتابة مشروع القانون مكتوب.

- مشروع القانون 39.22 بتغيير وتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل؛

- مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛

- مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

وسأكتفي بقراءة مداخلة الفريق فيما يخص مشروع قانون رقم 23.23.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة هذا المشروع الهام الذي يندرج في إطار مواصلة مسار إصلاح المنظومة الصحية وتأهيلها والذي تجسد من خلال إطلاق ورش الحماية الاجتماعية والمصادقة على قانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وعلى القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعة الصحية الترابية، وعلى القانون

رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية.

وفي انتظار المصادقة على المشروعين المتعلقين على التوالي بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية وإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته المبرمجين في هذه الجلسة.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه أن إحداث مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة بمقتضى هذا المشروع، سيشكل نقلة نوعية في تطوير المنظومة الصحية من خلال النهوض بالعلاجات وتحسين الخدمات الصحية وتنوع العرض الصحي عبر التراب الوطني وفق معايير الجودة وتطوير التعليم العالي والتكوين والبحث والابتكار، وهو ما من شأنه المساهمة في رفع تحديات الاستقلالية والسيادة الصحية الوطنية وتحقيق الأمن الصحي.

السيد الرئيس المحترم،

إن مؤسسة إصلاح المنظومة الصحية هي مؤسسة متكاملة ومرتبطة وغير مجزأة وقد صوتنا سالفًا في الفريق الحركي على مختلف المشاريع ذات الصلة بهذا المسار الإصلاحي، لذلك سنصوت إيجابًا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ولكن السيد الرئيس احنا غير راه هاذ الشي قلناه في سميتو، واحنا بدينا بـ 28 وإلى تلفتي للقاعة راه ما غتبقاش ذيك.

ولهذا احنا تنطلبو منكم السيد الرئيس هاذ المشاريع قوانين اللي هي مهمة تعطها الوقت ديالها وتعطها النهار ديالها باش تدوز لأن إلى بقينا بحال هاذ المسائل هكا راه غادي نبقاو نقرأو هكاك على حتى شي حاجة، ولهذا احنا تنطلبو منكم السيد الرئيس باش هاذ المشاريع قوانين اللي هي مهمة وجد مهمة خص تكون على..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، التفاعل معك، احنا عاطينها الوقت، هذالك العدد ما عدد، كل واحد يتحمل مسؤوليتو، هاذي جلسة عامة مفتوحة، المفروض على كل مستشار من المستشارين أن يحضر ويمارس مهامه الانتدابية ما عدا إذا كان له عذر قاهر.

إذن شنو نوقفو المسطرة التشريعية؟ راه ما يمكنش.

نحن نشتغل وفق ضوابط تشريعية، المداخلات كل الفرق لها الحق في أن تدخل، وأنتم السيد الرئيس ساهتمت بكل إيجابية في مناقشة هاذ المشاريع المعروضة للتصويت، وإذا كانت هناك أي ملاحظة حول تسيير الجلسة فيمكن أن نناقش ذلك في ندوة الرؤساء القادمة إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

تفضلوا السيد الرئيس عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

4 ديال القوانين، لا، يعطينا التوقيت الكامل، 4 مداخلات ولكن ما غنستعملوهاش غير باش نشوفو الوقت تا عانا والسلام.

3X4 = 12

على كل حال، السيد الرئيس، فيما يخصنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بعثنا برسالة اعتذار عن غياب الأخ ميلود معصيد والأخت ديانا مينة حمداني لأنهم في الديار المقدسة، والأخت مريم لأنها طريحة الفراش والأخت زهرة لأنها في مهمة نقابية، وبالتالي الغياب مبرر والحضور ها هو ما تتشوفوه الإخوان، احتراماً لهاذ المؤسسة هاذي.

المداخلة ديانا فهاذ مشاريع القوانين الأربعة ترتكز بالنسبة لينا على ثلاث ركائز، هي اللي تتبرر التصويت ديانا.

المرتکز الأول: هو أننا نحن شركاء كاتحاد مغربي للشغل، أولاً في القطاع، الجامعة الوطنية للصحة هي جامعة الأكثر تمثيلية بامتياز داخل قطاع الصحة ونحن شركاء في الحياة اليومية ديال الوزارة ديال الصحة وكاين حوار بل هناك حوار ناجح.

البند الثاني، الاتحاد المغربي للشغل هي منظمة وقائدة ديال الحوار الاجتماعي على المستوى المركزي باعتبار احتلت المرتبة الأولى، وكذلك تواجدنا هنا في البرلمان، يمكن الكل داخل هاذ المجلس يشهد به بما فيه الوزارة المعنية، يعني نحن شركاء، هذا المرتکز الأول.

المرتکز الثاني هو أن المبتغى ديال هاذ المشاريع هو أننا نوصولو إلى السيادة الوطنية فهاذ المجموعة من الأدوية، ولكن مسألة أخرى اللي تنتمناو باش يمكن لينا نلعبو الميزان التجاري ديانا على الاقتصاد الوطني يكون في أريحية أكثر، هو أننا ماشي نسعاو فقط للاكتفاء.. السيادة الوطنية في الدواء أو الاكتفاء الذاتي، بغينا نكونو مصدرين لمجموعة من الأدوية باش يمكن لينا إلى كنا مصدرين بالفعل غادي نحصنو السيادة الوطنية، وإلى كان السقف ديانا فقط هو أننا تكون عندنا السيادة، غدا ولا بعدو غيمكن هاذ السيادة تراجع إلى الوراء، إذن المجهود نتاعنا الأكبر، ولنا الثقة بأننا غادي ننجحو مع الحكومة ولا مع الوزارة الوصية بأننا نكونو مصدرين ديال مجموعة من الأدوية والتصدير هو التحصين الفعلي والحقيقي لسيادتنا الوطنية.

الأهداف اللي تنتمناو نوصولها من خلال تصويتنا الإيجابي واللي غنصوتو إيجابيا على هاذ المشاريع الأربعة هو:

أولاً نحدو الانقطاعات المتكررة لبعض الأدوية، لاسيما الأمراض المزمنة والمستعصية، اللي (de temps en temps) تتكون (en rupture) في السوق بغينا يكون أحد الأهداف الأساسية ديالها هو أننا نحدو من

هاذ الانقطاعات.

وكذلك خفض مجموعة من الأدوية، لاسيما منها الباهظة ديال الثمن والمعالجة ما غنقولش الجذرية ولكن المعالجة اللي خص هذا في الحقيقة ما تيعنيش الوزارة الوصية بل هذا عمل مشترك ديال كل مكونات الأمة هو أننا نعالجوبشكل جذري هاذ الخصاص اللي قد يصل إلى مرتبة المهول في مادة الدم، هاذي هي المرتكزات وهاذي هي الأهداف ديانا وسنصوت بالإيجاب على المشاريع الأربعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

خلي نشوف المجموعة ونجي لك السيد المستشار.

تفضلوا السبي شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

فعلا عندنا ملاحظة ديال الغياب نرجو من السيدات والسادة المستشارون الحضور ولاسيما مناقشة مثل هاذ المشاريع القوانين الهامة، ما بغيناش تدوز بهاذ الطريقة، بغينا على الأقل ذاك (le seuil) ديال 60% يحضر، احنا ثلاثة بنا، الثالث ديانا في مهمة ديال الحج، يعني احنا الحمد لله نسجل الحضور ديانا.

نرجعو للموضوع ديال مشروع القانون، غادي نمشي لأهم النقط المهمة اللي غادي نشير لها في موضوع الغلاء الأسعار ديال الأدوية في المغرب، وغادي نشير هنا للدول اللي هي نماذج اللي ممكن نقتديو بها، مثلا الدول الاسكندنافية اللي هي دول اجتماعية بامتياز، ناخذ مثلا السويد، النرويج، ناخذ مثلا ايرلندا، نيوزيلندا، هاذي الدول تستعمل الدواء الجنييس بنسبة أكثر من 95%.

لذلك تنصيبو السعرديال الدواء الجنييس عندهم رخيص، رخيص بالكثير يعني تينزل بواحد 90%، احنا في المغرب قد أصحح الفكرة أو كما قالت السيدة المستشارة، قالت عندنا 70% تستعملو الدواء الجنييس بنسبة 70%، تنقول لها ما أظن، احنا ما تنتعداوش 25%، ونتمنى نكون على خطأ.

لهذا نتطالبو احنا السلطات ديانا باش تتحرك في اتجاه دعم هاذ الصناعة الدوائية ونكونو فعلا مصدرين، ونستعملو الدواء الجنييس، لأن هاذ الشركات متعددة الجنسية إلى متى غتبقى تستغل جيوب المغاربة؟ إلى متى؟

إلى مشينا دابا غير (la douane) وشفنا ذاك الأثمنا اللي كتصرح

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري بطبيعة الحال نأكد لكم أن الأخت لبنى علوي هي في وزارة التشغيل عندها حوار مع السي سكوري ذاكشي باش ما جاتش.

المهم احنا نسبة الحضور 50% يعني احنا راه الحمد لله الرقم ديالنا مرتفع.

بخصوص مشاريع القوانين الأربع، احنا فمجلس المستشارين كمكون السيد الوزير، احنا غنصوتوبالإيجاب بطبيعة الحال.

أكد هي قوانين مهمة، بلدنا محتاجة لها، علاش؟

حينما نتحدث، احنا سبق لنا مرارا، هادشي قلناه فالنقابة ديالنا ديال الاتحاد الوطني للشغل في المغرب، قلنا أودي مرارا أن ورش ديال الحماية الاجتماعية هو قد نعتبره ثاني أهم ورش عند المغاربة بعد الصحراء، المسيرة الخضراء، اللي بطبيعة الحال حول الوحدة الترابية، بمعنى عندو أهمية كبيرة، وكبيرة بزاف.

لكن كيبقى، السيد الوزير، طبيعة الحال، لابد تقول المثل "حتى زين ما خطاتو لولا" كايين بعض المشاكل، صحيح، ملي نتمشيو على مستوى الصحة العمومية، كايين بعض الاكراهات بعض المشاكل في عدد من المستشفيات.

صحيح، تبذلت مجهودات، مشكورين، يعني مشكورين عن المجهودات، ولكن مازال خاص يكون، يكون أكثر.

النقطة الثانية، هو العدالة المجالية، ما بغيناش يكون التمركز يعني في بعض المناطق، صحيح كايينة المبادرة دابا ديال المستشفيات الجامعية في بعض.. على سبيل المثال ديال الرشيدية، وفي الجنوب، إن شاء الله، هذا أمر يعني مهم لكن مازال خصنا نزيدونعززوهاذا العدالة المجالية بما يكفي، بما يوفر الأمن، بطبيعة الحال، ديال الطب بصفة عامة وديال الصحة للمغاربة.

ثم أكد نقطة أخرى، اللي عندكم فيها واخا كايينة هي فيها التزام ديال المراسيم التطبيقية ديال هاذ القوانين، لأن القوانين مزيان نصادقو عليها، ولكن المراسيم التطبيقية اعطيتو سنة، شحال ما كان التسريع فيها سيكون أفضل، لأن التنزيل هو اللي أساسي.

ثم أكد، السيد الوزير، بطبيعة الحال، المسألة ديال نعاود.. نثير القضية ديال (les Ramedistes) اللي مشاو (CNSS²) وصحح لي السيد الوزير المعطى، هو خلصتو عليهم 9 مليار ديال الدرهم، في حين "الراميد" (RAMED³) من قبل كان ربما تيكلف 1.5 مليار ديال الدرهم سنويا، واش ما كتشوفوش أن هاذ 9 مليار ديال الدرهم لو كانت مشات يعني

بها هاذ الشركة اللي تستورد هاذ الدواء، والله إلى كارثة، احنا (des auditeurs) إلى كلفتونا غنجيبولكم تقارير اللي غتشفى الغليل، راه الأئمة اللي تيصرحوها تماك ماشي هي حقيقية، وبالتالي تنصيب الدواء هنا تيتباع في المغرب، ولاسيما في الأمراض الخايبة كيتباع بـ 50 ألف درهم، كنصيبوه في مصر تيتباع بـ (equivalent) ديالنا بـ 3000 درهم، تنصيبوه تيتباع في الهند ثمن زهيد، تيتباع في الدول الإسكندنافية بثمان زهيد.

الداء فين هو؟ هو التصريح اللي تنقومو به، اللي تنقوم به هاذ الشركات وزائد المارشيات اللي تنقوم بهم الوزارة، هاذك لـ (PPM¹) هاذك المارشيات كتنظن بعض المرة راه الزيادة تكون مرتفعة بنسبة 2000%، هنا خصنا المعالجة ديال هاذ النقط هادي.

احنا تنصوتوبالإيجاب، واحنا مع المصلحة ديال البلاد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار السي خالد السطي، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

التوقيت شحال السيد؟

أول مرة نوصل 6 دقائق، مزيان.

السيد رئيس الجلسة:

دابا حيث الغلاف، عندنا 4 ديال القوانين جمعناهم، والمفروض كل مشروع يكون بوحدو، ارتأيتم أن نناقش هذه المشاريع دفعة واحدة وذلك كان.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، خلي شوية المرونة السيد الرئيس.

تفضل السيد المستشار.

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

³ Régime d'Assistance Médicale

¹ Prix Public Maroc

لأن كدستاعنو بأدوية واحدة أخرى اللي تتجي من الاستيراد، غير باش ما تكونش واحد المغالطة وواحد المقارنة مع أسواق أخرى، ملي تجي تقول مثلا السوق ديال الهند فيه بخيس الثمن، السوق دايرين فيه مليارو 400 ديال المليون ديال النسمة، احنا عندنا 37 مليون نسمة، إلى درت واحد الاستثمار لتصنيع بعض الأدوية هادي، واش نفس الأثر على الثمن؟ إذن ما يمكنشاي.

ثاني حاجة كذلك كايين عاود ثاني المادة الأولية اللي هي تتكون محتكرة في بعض البلدان، إذن غير أشنوبغينا؟

إلى كانت القضية اللي نتكلمو عليها بغينا نوصول للسيادة الدوائية، خصنا نشجعو الصناعة الدوائية، والصناعة الدوائية عندها ثمن وعندنا تكلفة، الدولة تتقوم بواحد المجهود باش تقلص من السعر، ولكن السعر في إطار هاذ الحجم ديال السوق، ولكن باش يمكن لنا نقلصو من السعر كذلك خص يكون عندنا نستهدفو الأسواق الخارجية، وهي التصدير للأسواق الإفريقية، هذا هو اللي يمكن لنا نتوجهو فيه.

وفي ظل اليوم باش يمكن لي نشجع أنا المستثمر يجي يستثمر في صناعة الأدوية ويطورها ولاسيما الأدوية اللي باهظة الثمن، راه خص ما يمكنش نجي ونقول لا غادي تبيعولي بالثمن اللي تبتاع في الهند، ولا نحبسو السيادة الدوائية ونمشيو نستوردو كاع ذيك الأدوية اللي من الهند رخيصة، أشنوبغينا؟ هذا هو المفهوم ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على التفاعل مع المداخلات.

إذن نمر مباشرة إلى التصويت.

جاكم شوية ثقيل هاذ الشي ولكن راه هاذ المشاريع كانت بلا ما نعقب؟ لا حيث كايين اللي تيقول بأن هاذ الشي خصو وقتو.

احنا لاحظنا على أنه في المكتب كلها مشاريع مهمة وتكتسي طابعا استعجاليا وفيها الخير لبلادنا، إذن برمجانها دفعة واحدة في جلسة واحدة، كان بالإمكان نديرو جوج، جوج.

إذن غادي ندوزو للمشروع الأول اللي هو رقم 10.22 المتعلق..

نعم نجاوبك، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

المشاريع هي مشاريع قوانين مهمة ومهمة جدا وخصنا نعطيوها الوقت ديالها، هاذ الشي اللي قلت ياك؟

ولكن المكتب وندوة الرؤساء الإخوان كلشي تشبثو باش ياخذو الكلمة، إلى اخذينا الكلمة واحنا من الثالثة واحنا خدامين، قل دخلنا مع العاشرة أو لا العاشرة والنصف للمجلس، إلى كل واحد اخذنا الكلمة

لتعزيز العرض الطبي ديال العمومي، ربما سيكون أفضل لهاذ الناس "الراميد" وغيرهم، لأن في جميع الحالات هو ورش كبير، مهم ولكن أعتقد كايين بعض الأمور اللي خصها تصاوب.

فيما يخص المشروع الآخر اللي عندو علاقة بالنظام الأساسي للتعاون المتبادل، هومزيان، لكن أن الأوان، السيد الوزير، باش نخرجو مدونة ديال التعاضد، راه من العيب باش مدونة ديال التعاضد تبقى من 2016 وهي تراوح مكانها.

وأعتقد مدونة ديال التعاضد بصفة عامة، يعني فيها مجموعة ديال الإيجابيات، اللي غتكون بها، بأساسها هي الديمقراطية ديال العمل التعاضدي، والشفافية والنزاهة في التدبير ديال العمل التعاضدي بصفة عامة، صحيح هادي الحالة ديال الأمن وديال القوات المساعدة حالة عندها طابع ديالها استعجالي ومهم، ولكن أعتقد المدونة بصفة عامة ديال 63 يجب أن تخرج لحيز الوجود.

أيضا المؤسسة الأخرى، اللي عندها علاقة بإحدى مؤسسات محمد السادس للعلوم والصحة، فهي في إطار إصلاح المنظومة الصحية والنهوض بالعلاجات، وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، واحنا كنددو على القضية ديال البحث العلمي أساسية، لأن بالبحث العلمي، غادي نحققو الأمن الدوائي ديالنا والأمن الطبي، وما غنبقاوش.. سبقوني بعض الزملاء، ما غنبقاوش، بطبيعة الحال، كندتناو الأدوية تجينا من برا ولا شي حاجة، بغينا احنا بلادنا يكون عندنا الأدوية من اختراع المغاربة، وأعتقد هاذ الأمر هذا لن يكون إلا بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستكية. وأعتقد البحث العلمي أحد المداخلات.

إذن نتمناو التوفيق، وإن شاء الله، سنصوت بالإيجاب، السيد الوزير.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، عندكم الحق تردو على المداخلات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير نوضح واحد الأمر اللي كيتعلق بالنقطة ديال الأدوية اللي جات في النقاش.

هو أن السوق المحلية المغربية تستعمل 70% ديال (générique)، ولكن التأثير ديالها من الناحية الإجمالية على المبلغ المالي يلا 40%،

| | |
|----------------------|---|
| المادة 10: | واخذا الوقت ديالو غير في التقارير، راه خص كل تقرير عندو 10 دقائق، إلى بغينا نبقاو بحال هكا غنبقاو حتى للواحدة د الليل. |
| الموافقون: بالإجماع. | |
| المادة 11: | ولهذا أنا ما شي ضد، ولكن قلت لك كما قلنا كل حاجة بالوقت ديالها، باش ما تلومنيش أنا بأن قلت شي حاجة اللي ما هي، هاذ الشي اللي بغيت نقولك السيد الرئيس. |
| الموافقون: بالإجماع. | |
| المادة 12: | السيد رئيس الجلسة: |
| الموافقون: بالإجماع. | بعيد عن كل هذا. |
| المادة 13: | فقط راك عارف الإكراهات، عارف كل شيء. |
| الموافقون: بالإجماع. | إذن مشروع القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، غادي نمشيو للتصويت. |
| المادة 14: | فيها مواد، غنمشيو مادة بمادة. |
| الموافقون: بالإجماع. | |
| المادة 15: | الله يعطيكم الستر، غير ركزو معنا، لأن هاذ الشي راه تيمشي في المحضر، تيكون في المنصة الإلكترونية، احنا تنمارسو المهام ديالنا التشريعية. |
| الموافقون: بالإجماع. | |
| المادة 16: | إذن المادة 1: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 17: | المادة 2: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 18: | المادة 3: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 19: | المادة 4: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 20: | المادة 5: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 21: | المادة 6: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 22: | المادة 7: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 23: | المادة 8: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |
| المادة 24: | المادة 9: |
| الموافقون: بالإجماع. | الموافقون: بالإجماع. |

| | |
|---------------------|---|
| المادة 9: | المادة 25: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 10: | المادة 26: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 11: | المادة 27: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 12: | ولذلك، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 13: | وبذلك، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 22.10 |
| الموافقون بالإجماع. | المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية. |
| المادة 14: | شكرا لكم. |
| الموافقون بالإجماع. | نمر إلى "مشروع القانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة |
| المادة 15: | المغربية للدم ومشتقاته". |
| الموافقون بالإجماع. | التصويت: |
| المادة 16: | المادة 1: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 17: | المادة 2: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 18: | المادة 3: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 19: | المادة 4: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 20: | المادة 5: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 21: | المادة 6: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 22: | المادة 7: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 23: | المادة 8: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |

| | |
|--|--|
| المادة 11: | المادة 24: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 12: | المادة 25: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 13: | أعرض إذن مشروع القانون برمته للتصويت: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 14: | إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته". |
| الموافقون بالإجماع. | نواصل بالتصويت على "مشروع القانون رقم 23.23 المحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة". |
| المادة 15: | المادة 1: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 16: | المادة 2: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 17: | المادة 3: |
| إذن، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: | الموافقون بالإجماع. |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| شكرا. | المادة 4: |
| إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون رقم 23.23 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته". | الموافقون بالإجماع. |
| نمر إلى آخر مشروع قانون وهو "مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل". | المادة 5: |
| ونصوت على: | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 1: | المادة 6: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| المادة 2: | المادة 7: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| أعرض مشروع القانون برمته على التصويت: | المادة 8: |
| الموافقون بالإجماع. | الموافقون بالإجماع. |
| شكرا لكم. | المادة 9: |
| إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون | الموافقون بالإجماع. |
| | المادة 10: |
| | الموافقون بالإجماع. |

المتبادل.

شكرا للجميع.

شكرا للسيد الوزير.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.1- مداخلات باسم فرق الأغلبية:1) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في هذه الجلسة العامة والمخصصة لدراسة ومناقشة مشروع القانون رقم 10.22، كما وافق عليه مجلس النواب، منوهين بالنقاش المستفيض الذي طبع هذه الغرفة حيث ساهموا في تجويده بعد إدخال العديد من التعديلات عليه حيث استحضرت جميع السياقات المهمة والأساسية والذي تم إعداده في إطار النهوض بالمنظومة الوطنية الصحية والذي ينسجم كذلك مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها، مشيدين كذلك بالعمل الجاد والمتواصل الذي طبع النقاش داخل اللجنة المختصة، مؤكداً داخل فرق الأغلبية على أهمية هذا فرق الأغلبية.

المشروع وما تضمنه من إجراءات تتعلق بتنظيم ومراقبة جودة الأدوية والمنتجات الصحية والتحقق منها، وضمان توافر الأدوية والإسهام في تطوير قطاع صناعة الأدوية وتنظيم وتأطير القطاع الصيدلي والمنتجات الصحية فإننا لا بد أن نقف عند الإشكالات والإكراهات المتعلقة بهذا القطاع خصوصا في ظل ورش الحماية الاجتماعية الذي يحظى بتتبع ملكي مستمر ترمي إلى إصلاح المنظومة الصحية الوطنية بشكل عام، هذه المرحلة التي تفرض علينا أن نكون واقعيين ومنطقيين في تشخيص واقع قطاع الأدوية بالمغرب باعتباره مجالا حيويا وحلقة أساسية في البناء الصحي، خاصة وأنه مجال يعرف تطورات علمية وتكنولوجية كبيرة تجعل المختبرات في صراع مع الزمن لاختراع المزيد من الأدوية وتنويعها بحكم التسارع التي يعرفها الأمراض بدورها وعلى رأسها الأمراض المزمنة والمكلفة كالسرطان، مثلا، وهو ما يفرض على بلادنا التعبئة في إحداث مؤسسة تسعى إلى استيعاب هذا التطور المتسارع

ويساهم في ولوج الطبقات الفقيرة والمستضعفة إليها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن ما وصل إليه المغرب اليوم من تدشين مرحلة انتقالية في ظل ورش الحماية الاجتماعية ليستدعي سياسة دوائية واضحة المعالم تضمن أمنا صحيا ومخزونا دوائيا تنطبق فيه جميع معايير السلامة والجودة، ويمكن المواطن من الولوج إلى الأدوية بشكل سلس ومقبول وفق فلسفة وأهداف قانون التغطية الصحية الإجبارية مما يفرض على بلادنا الاشتغال أكثر، وهذا لن يتأتى إلا بتحقيق صناعة دوائية وطنية مع تشجيع الدواء الجينيس وإعمال آلية الحكامة والرقابة والضبط على الأدوية المستوردة، وتخفيض أثمانه الدواء والتي تعتبر مرتفعة مقارنة بدول أخرى، وهو ما يفرض اليوم مراجعة الإطار القانوني لتدبير الأدوية وفق ما تضمنه هذا المشروع بحيث أصبح متجاوزا ولا يوفر المناخ الملائم لتشجيع الابتكار والبحث العلمي، على أمل أن يتم تنزيله تنزيلا سليما يراعي أهدافه ومراميه، وإذا كنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن جهود الحكومة المبذولة في تخفيض أثمان الأدوية، نطالبكم السيد الوزير بمواصلة هذا النهج والذي يستقيم مع الإصلاحات الجارية المتعلقة بمراجعة المنظومة الصحية الوطنية، والعمل تحت إشراف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي على ضمان تجديد تعريف الدواء وتحسين لائحة الأدوية المستفيدة من التغطية الصحية خصوصا في حالة الأمراض المزمنة كالسرطان على وجه الخصوص، فإذا لم يعمل هذا المشروع تخفيض ثمن الأدوية وجعلها جميعها في لائحة الأدوية المستفيدة من التغطية الصحية، فإن ثمار هذا المشروع على أرض الواقع تبقى محدودة ولا تفي بما يريده المواطن.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن سوق الدواء مشكلة في غالبيتها من الأدوية الأصلية، مع معدل ضئيل للغاية لمكانة الأدوية الجينية التي لا تتجاوز نسبتها 40 في المائة، في حين أن المتوسط العالمي يناهز 60 في المائة، يعني أن هذه السوق ضيقة بمعدل استهلاك ضعيف للأدوية لا يتجاوز في المتوسط 450 درهما لكل نسمة سنويا، في حين أن هذا المعدل يبلغ 3000 درهم في أوروبا، وهذا ما يترجم العجز الكبير لولوج الساكنة المغربية للدواء، عجز يتفاقم مع المستوى المرتفع لمساهمة الأسر في نفقات الصحة، التي تناهز 48 في المائة، في الوقت الذي يبلغ فيه المتوسط العالمي 25 في المائة، كما أن السوق الداخلية فرق الأغلبية للأدوية يتزايد تفاقمها بفعل نظام للطلبات العمومية بدون أهداف محددة وهو ما يطرح العديد من التساؤلات المرتبطة باحترام قواعد المنافسة، والتي لا تلعب دورها الكامل كمنظم ومقنن للسوق الوطنية للدواء، في غياب واضح للشفافية، وانعدام وجود سياسة عمومية حقيقية للدواء الجينيس.

هذا المشروع وما يتضمنه من إجراءات تتعلق بتزويد جميع المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام أو الخاص بالدم والبلازما وختارات الكريات الحمراء وختارات الصفائح ومراجعة تعريفه الحصول على أكياس الدم، والترخيص بإحداث مخازن الدم ومشتقاته ذات العمر القصير داخل المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص ومراقبتها والقيام بالأعمال التشخيصية والعلاجية ذات الصلة بمجال تحاقن الدم وتطويرها، فإننا نستحضر بهذه المناسبة قيم التراحم وتضامن المغاربة فيما بينهم خصوصا في ما يتعلق بالتبرعات ومنها جمع الدم من المتبرعين انطلاقا من قوله تعالى " ومن أحيائها فكأنما أحيانا الناس جميعا " صدق الله العظيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إنها لفرصة حقيقية مواتية للوقوف على مشاكل ومعوقات منظومة الدم باعتباره مادة حيوية ذات دور استراتيجي في النظام الصحي ببلادنا، باعتبار أن إحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته من شأنها أن تطور وتعزز المنظومة الصحية وتجعلها تستجيب لحجم التحديات المطروحة خصوصا منها المتعلقة باستفادة أزيد من 22 مليون من المواطنين والمواطنات من تعميم التغطية الصحية، وبالتالي سيكون إقبال كبير على المراكز الصحية والمستشفيات العمومية والمراكز الجامعية، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على مادة الدم ومشتقاته، وهي مناسبة سانحة لتقييم سنوات الاشتغال بالمركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم والمراكز الجهوية التابعة له، والتي عانت من عجز رهيب في الموارد البشرية، حيث بلغ عدد مهنيي الصحة 391 مهنيًا صحيًا من أطباء وتقنيين وصحيين إداريين وأعاون، حيث يقدر العجز في الموارد البشرية بـ 153 مهني إذا ما أردنا الرفع من مردودية المنظومة وتوفير الدم بالجودة والسلامة المطلوبة وهو ما يمثل نقصا بـ 32 في المائة، مع تسجيل انخفاض في مبيعات المنتوجات المستخلصة من الدم بسبب المنافسة غير المتكافئة بين المركز الوطني لتحاقن الدم والشركات الخاصة، والسبب كما يعلم الجميع أن الوزارة كانت لا تسمح للمركز بالمشاركة في طلبات العروض التي تباشرها، لعدم توفر المركز على الشخصية الاعتبارية التي من المنافسة على طلبات العروض، بالإضافة إلى العجز المالي البنوي الذي عاشته هذه المؤسسة، بسبب عدم أداء المستشفيات العمومية لما عليها من مستحقات لهذا المركز والذي بلغ 9 مليون درهم، لكن رغم هذا كله إلا أن مركز تحاقن الدم بالمغرب ورغم كل الإكراهات قدم عملا في مستوى عال يحترم المعايير الدولية والضوابط العلمية والجودة العالية، وبالتالي فإن تنظيم هذا المجال سيزيد من حكامته وحسن تسييره وتدبيره.

لهذا نؤكد أنها فرصة لتظافر جهودنا جميعا حكومة وبرلمانا من أجل الإسراع في مراجعة القانون المنظم لتحاقن الدم بالمغرب الذي يعود لسنة 1995، وتمكين منظومة تحاقن الدم بالمغرب من الآليات

وإذ نسجل بكل أسف شديد وجود اختلالات ولوبيات تنخر هذا القطاع، ويبروقراطية جاثمة عليه، نشير إلى وجود علاقات بين الأطباء والمختبرات المطبوعة في بعض الحالات بغرض تضارب المصالح، هذا الأمر الذي سيساهم بلا شك في المساس بالمنافسة الحرة في هذه السوق، ويؤثر عليها سلبا وهو ما يفرض عليكم، السيد الوزير، تعبئة جهودكم من أجل القضاء على هذه البيروقراطية وسنكون إلى جانبكم لمحاصرة هذه اللوبيات من أجل تنقية السوق الوطنية للدواء وجعلها سوقا مفتوحة للمنافسة الشريفة والاستثمار المنتج.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فرق الأغلبية نؤكد مرة أخرى من موقعنا أن هذا المشروع له راهنته وسنتفاعل معه بشكل إيجابي، مؤكدا على أهمية وجود احتياطي استراتيجي، ولله الحمد بلادنا اليوم تتوفر على ما يزيد عن 56 شركة مصنعة للأدوية تغطي حوالي 70 من المائة من حاجيات البلاد، مبرزين أهمية تشجيع السيادة الداخلية والمنتوج الداخلي لا بالنسبة للأدوية ولا بالنسبة لكل المستلزمات الطبية ذات الارتباط الوثيق بالمرض المغربي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نجدد تأكيدنا على أهمية هذا المشروع الذي يسعى إلى إصلاح المنظومة الصحية الوطنية لذلك فإننا داخل فرق الأغلبية ستصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشار السيد مصطفى المسوري باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بالتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة هذا المشروع قانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، كما وافق عليه مجلس النواب منوهين بالنقاش المستفيض الذي طبع هذه الغرفة حيث ساهموا في تجويده بعد إدخال العديد من التعديلات عليه حيث استحضر الجميع السياق المهم والأساسي والذي جاء انسجاما مع توجهات قانون الإطار ليعالج أحد الإشكاليات التي تعانها مستشفياتنا الخاصة والعامة، تنفيذًا للتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان تنمية مخزون من الدم البشري يلي الحاجيات الوطنية ويوفر جميع مشتقاته في كل الظروف وضمان سلامتها وجودتها، منوها بالنقاش الصادق والجريء الذي عبر عليه أعضاء اللجنة مؤكداين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أهمية

المؤمنين حفظه الله التي ما فتئ جلالته يوجهها إلى الحكومة لاستكمال المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية التي تحظى برعايته نصره الله، وأيده، لتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، اعتبارا لكون الحق في الصحة يعد حقا من حقوق الإنسان الأساسية، كما نصت عليه المواثيق الدولية، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، ودستور منظمة الصحة العالمية، وأهداف الألفية، وميثاق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كما أود أعبر عن سعادة السيدات والسادة أعضاء فرق الأغلبية بإحداث هذه المؤسسة تحت الرئاسة الشرفية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، راعي الفقراء والمرضى والساھر على صحة وسلامة رعاياه الأوفياء من المواطنين والمواطنات، هذه المؤسسة التي تسعى إلى النهوض بالعلاجات وتنوع العرض الصحي عبر التراب الوطني والمساهمة في التعليم والتكوين في ميدان العلوم، والصحة إضافة إلى تطوير البحث والابتكار دون أن تغفل الجانب والدور الاجتماعي كذلك.

كما أود كذلك أن أشيد بعمل الحكومة في هذا الإطار ومن خلالها بوزارتكم الموقرة على العمل الدؤوب الذي تقوم به من أجل إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وإعادة هيكلتها وفق مقاربة تشاركية، ووفق رؤية استشرافية بعيدة المدى قوامها اعتماد سياسة صحية وقائية ناجعة، وعرض منصف ومتكافئ للعلاجات بمختلف جهات المملكة، بناء على معطيات وتوجهات الخريطة الصحية الوطنية والخرائط الصحية الجهوية المعتمدة، وتفعيل دور مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وإقرار سياسة دوائية عقلانية، كما نعبر تثميننا بإحداث هذه المؤسسة التي تندرج في إطار رؤية ملكية سامية تدعو إلى ضرورة القيام بتأهيل حقيقي وإصلاح جذري وشامل للمنظومة الصحية الوطنية من خلال إطلاق العديد من المشاريع في الميدان الصحي بهدف تحقيق السيادة والأمن الصحيين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع القانون الإطار الذي صادقنا عليه جميعا، يعد أحد المرتكزات الأساسية لبناء منظومة صحية جديدة، بحيث يساهم على غرار باقي المؤسسات المماثلة التي تقدم خدمات للمواطنين والمواطنات منذ ما يقارب 30 سنة، في تدعيم المنظومة الصحية الوطنية من خلال النهوض بالعلاجات، وتطوير التعليم العالي والتكوين وكذا البحث والابتكار، وتنوع العرض الصحي عبر التراب الوطني، من خلال تقديم خدمات طبية وعلاجية ذات جودة في مختلف التخصصات الطبية وتيسير سبل العلاج والاستشفاء لفائدة المواطنين كيفما كان نوع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاضعين له، فضلا عن إحداث وتطوير البنيات الصحية من ضمنها المركب الاستشفائي الجامعي

والوسائل القانونية والبشرية والمادية للنهوض بها وفق المستجدات التي يعرفها هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

هذا المشروع له راهنيتة وستفاعل معه بشكل إيجابي من موقع فرق الأغلبية كفاعل أساسي داخل هذه الأغلبية، مؤكداً على ضرورة ألا يكون هذا المشروع آلية تجعل الناس يتخوفون من أن تكون هذه الوكالة مثل الوكالات التي تم إحداثها نهلا من تجارب دولية حيث فشلت بسبب عدم تناسبها والواقع والإمكانيات التي يتوفر عليها المغرب، لذلك نؤكد على ضرورة تقديم توضيح عن هذا الإحداث وتقديم ما فشلت به تجربة المركز الوطني لتحاقن الدم والمراكز الجهوية التابعة له.

مؤكداً على ضرورة الاشتغال بالنظام المعلوماتي في إطار التحول الرقمي الذي يعيشه المغرب المتعلق بالمتبرعين وبفصيلة دمهم مع الانفتاح على الجمعيات والمركزيات النقابية والأحزاب السياسية والفيدياليات العاملة في هذا المجال باعتبار مجال التبرع بالدم والمخزون مسؤولية وطنية كبرى تساءل الجميع.

وفي الأخير، نؤكد داخل فرق الأغلبية بأننا سنصوت بالإيجاب على نص المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد محمد الكوري باسم فرق الأغلبية حول مناقشة مشروع قانون رقم 23.23، تعدى بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة داخل الجلسة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جداً أن أتدخل من جديد باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة للنهوض بالقطاع الصحي والعمل على تطويره والرفع من أدائه، كما وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالإجماع، مشيداً بالمناسبة بالجو العام الذي ساد خلال هذا الاجتماع جو طبعه الاجتماع على المصادقة على هذا المشروع خصوصاً بعد التجاوب البناء الذي أبان عليه السيد الوزير، حيث أصبح الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية ضرورة ملحة وألوية وطنية ضمن أولويات السياسة العامة للدولة الرامية إلى تثمين الرأسمال البشري، والاعتناء بصحة المواطنين كشرط أساسي وجوهري لنجاح النموذج التنموي المنشود.

وهنا لا بد أن أنوه بالمبادرات والتوجهات الملكية السامية لمولانا أمير

الصحية وتخطيطها وتنفيذها ودعمها.

وفي الأخير، وبحكم انتمائنا للأغلبية، وإيماننا بأهمية هذا المشروع، سنصوت داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالإيجاب عليه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات (قراءة ثانية):

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات في إطار قراءة ثانية.

في هذا الصدد نسجل أهمية النقاش الذي تم خلال اجتماع اللجنة بمجلس المستشارين خلال القراءة الأولى والثانية للنص، والذي عرف نقاشا مستفيضاً هم جميع المقترضات التي تضمنها المشروع، كما نؤكد بهذه المناسبة أهمية التعديلات التي أدرجها مجلس النواب في سبيل تجويد صياغة النص.

وهي مناسبة لننوه من جديد بمجهودات الوزارة لتنزيل التوجهات الملكية في الجانب المتعلق بالجهوية المتقدمة ببلادنا، وهو ما نلمسه من خلال التدابير التشريعية الهامة التي اتخذتها في هذا المجال منذ سنوات، ومنها مشروع القانون الذي نتدارسه اليوم.

كما نثمن المجهودات المبذولة من لدن مختلف قطاعات ومصالح وزارة الداخلية المركزية والخارجية في سبيل إنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

ليس أحداث المؤسسات هو الغاية بل يعتبر الية من اليات تجويد الخدمات العمومية والتي ستنعكس بشكل إيجابي على المواطن بالمجالين الحضري والقروي وتقلن كلفة الفاتورة الطاقية-المائية للمملكة، كما ستواكب شبكة الاوراش الكبرى، خصوصا أنها محور الاستثمار العمومي وأساس خلق القيمة المضافة للمجهود التنموي الوطني.

إننا نؤكد في فريقنا أن هذا المشروع قانون سيأهم لا محالة في مواجهة الصعوبات التي ظل يعاني منها قطاع توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل والتي تحول دون إمكانية الاستجابة

محمد السادس بالرباط والمركب الاستشفائي الجامعي محمد السادس بالداخلة، وذلك مساهمة من هذه المؤسسة في تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، وفق أفضل المعايير، كما ستحرص المؤسسة على تطبيق العدالة المجالية في هذا القطاع، ويشكل كما جاء في معرض كلامكم فرصة تاريخية لبناء نظام صحي أكثر نجاعة اقتصاديا وأكثر قابلية للتطبيق من حيث الاستثمار، وقبل كل شيء له مظهر إنساني، إضافة إلى أنه سيأتي لتنزيل الإصلاح الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في هذا المجال الحيوي والذي جعل الصحة أولوية مهمة بالنسبة للمغرب خلال السنوات المقبلة، كما هو واضح في خطب جلالته وتعليماته السامية.

السيد الوزير المحترم،

إن ورش الحماية الاجتماعية يمثل ثورة اجتماعية حقيقية ونقطة تحول رئيسية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، وذلك بهدف الرفع من تأثيره المباشر على المواطنين بما يمكن من التقليل من الفقر ومحاربة الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر، وهي خطوة غير مسبوقه خطاها المغرب لتجسيد أسس مشروع مجتمعي طموح يروم النهوض بالعدالة الاجتماعية والمجالية وستكون له بلا شك آثار مباشرة وملموسة على تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامة جميع المغاربة، وتحسين الفئات الهشة، لا سيما في وقت التقلبات الاقتصادية والمخاطر الصحية والطوارئ المختلفة.

إن محاور هذا الإصلاح تجعل من الحماية الاجتماعية أحد مجالات التدخل الاستراتيجية وذات الأولوية، للوقاية والتقليل من مختلف أوجه الهشاشة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

كما أن إدراج المبادئ والأهداف الأساسية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية من شأنه أن يضمن التطبيق الأمثل والتنزيل السليم لهذا الإصلاح ويؤمن استمراريته وديمومته، علما بأن تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يجب أن يتم ضمن أجل أقصاه خمس سنوات لا يحول دون استمرار تطبيق السياسات العمومية الأخرى التي تعتمدها الدولة في هذا المجال.

ومن دون شك، فإن الانخراط القوي للمؤسسة التشريعية، عبر التسريع بالمصادقة على هذه القوانين وكذا المراجعة والمصادقة على النصوص التشريعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية، ومن ضمنها هذا القانون يظل أمرا مهما حتى يتم تنزيل هذا الإصلاح المجتمعي الكبير وغير المسبوق.

السيد الوزير المحترم،

لا بد أن أشيد بالاهتمام الخاص الذي توليه وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لتعزيز التكامل والتعاون والشراكة بين القطاعين العام والحر، مشيرا إلى أن هذه الإرادة القائمة على مبادئ الثقة والتعاون والاندماج والمشاركة والتوافق، ستنعكس باستمرار في إعداد السياسات

شبكة الماء الصالح للشرب وقنوات التطهير السائل.

في الأخير، نؤكد على ضرورة التزليل السليم لهذا النص حتى يضمن نجاعة الأداء وتقديم الخدمات الحيوية مما يجعل هذه المؤسسات فاعلا محوريا في خلق التنمية والاستقرار المجتمعي.

لكل ما سبق فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة، سنصوت بالإيجاب على هذا النص في إطار القراءة الثانية.

شكرا السيد الرئيس

(2) مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

بداية لابد من الإشادة بما جاءت به مضامين هذا المشروع قانون والذي يتضمن مادة فريدة، ويهدف إلى سن مقتضيات جديدة تخص نظام العضوية بهذه المؤسسة المحدثة سنة 1993 والتي أنيطت بها مهمة النهوض بالبحث العلمي والتقني ببلادنا وتطويره خصوصا في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل بإيجابية المقتضيات التي جاء بها هذا المشروع والمتعلقة بالرفع من عدد أعضاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، سواء المقيمين أو المشاركين من 60 إلى 80 عضوا بالإضافة إلى إحداث صفة عضو مراسل شرفي للاستفادة من الخبرات والتجارب التي راكمتها هذه الفئة في مختلف مجالات العلوم والتقنيات كما تم تحديد سن المترشح في 55 سنة على الأكثر.

ونحن بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ نشيد بعمل هذه الأكاديمية فإننا نرى أن هذا المشروع سيعطي دفعة أخرى لهذه المؤسسة خاصة من خلال انفتاحها على خبرات أجنبية ووطنية، قد تساهم في تطوير البحث العلمي في شقه العلمي والتكنولوجي، وعليه فإننا سنصوت على مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات بالإيجاب.

بشكل فعال للطلبات المتزايدة على هذه المرافق الأساسية، حيث أن هذا القطاع ظل يعاني من إشكاليات متعلقة بالأساس بالحكامة والإصلاح المؤسساتي؛ وأخرى متعلقة بالتأخر في إنجاز الاستثمارات في ظل غياب عقد برنامج مع الدولة، وأيضا إشكاليات مرتبطة بتعميم التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل وتقوية الشبكات وجودة الخدمة بالعالم القروي أضف إلى هذا الإكراهات المالية التي يعاني منها المكتب والوكالات المستقلة والإشكاليات المتعلقة بتدبير ندرة المياه وتزليل الحلول الاستعجالية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع القانون الذي ناقشه اليوم، والذي سبق أن كان محط تشاور مع القطاعات الوزارية المتدخلة والمؤسسات العمومية المعنية ومختلف الفرقاء الاجتماعيين، يهدف إلى تحديث الترسنة القانونية وتجاوز ثغرات التشريع القائم لاسيما عقود التدبير المفوض التي تطرقت لها تقارير أبرزها تقارير المجلس الأعلى للحسابات، والتي أوصت بما يلي:

✓ مواكبة الجهوية المتقدمة بإحداث شركات على صعيد كل جهة وبمبادرة من الدولة، بهدف الاستجابة الفعالة وتنسيق التدخل العمومي والحد من اشكالية التداخل في الاختصاصات.

✓ الحفاظ على مبدأ تعدد الخدمات وإعمال مبدأ التدرج في إحداث الشركات لمواكبة الطلب المجالي، مع تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة الحاجيات المتزايدة.

✓ تقريب الخدمات من المواطنين وإضفاء البعد الترايبي لتدخل الشركة، بتأمين التوازن في توزيع الخدمات على المستوى الترايبي وخاصة بالعالم القروي

✓ الانتقال إلى الرقابة على النتائج ونجاعة الأداء وجودة الخدمات

✓ تنزيل معايير الحكامة الادارية، مع ضمان الحقوق المكتسبة للمستخدمين بكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة.

السيد الرئيس المحترم،

إن تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد وتزليل ورش الجهوية المتقدمة والتأسيس لجيل جديد من الإصلاحات وتفعيل مبدأ التدبير الحر، يجعل مدخل الإصلاح التشريعي أساسيا للنهوض بها وحوكمتها لتعزز التحكم في المحفظة العمومية وعقلنتها.

ونحن على يقين السيد الرئيس المحترم، أن للوزارة من الجدية والامكانيات ما يمكنها من تحقيق الاهداف وتزليل المخططات والبرامج الاستراتيجية لمعالجة مختلف الإشكالات المطروحة على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، تهم على سبيل المثال لا الحصر، قطاع الماء والتطهير السائل والكهرباء وكذا برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية عبر توسيع الشبكة الكهربائية وتوسيع

مشروع القانون 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

بداية لا بد أن نشير أن هذه المبادرة التشريعية تندرج في إطار الرؤية المتبصرة والاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره والداعية للقيام بتأهيل حقيقي وإصلاح جذري وشامل للمنظومة الصحية الوطنية، وجعلها تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين والمواطنات كما لا بد من الإشادة بالتسريع الذي عرفه التداول في مشروع قانون هذا والذي سيتم بموجبه إحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته والتي ستعمل على سد الخصاص الحاصل وتلبية الحاجيات الوطنية وتجاوز الإشكالات والإكراهات التي يعرفها المركز الوطني لتحاقن الدم وجميع مراكز تحاقن الدم الجهوية، والتي تؤثر سلبا على تدبير هذا المجال الحيوي، ومن أجل مواكبة التطورات الوطنية والدولية والحد من تفاقم أزمة نفاذ مخزون الدم بالمغرب.

السيد الرئيس المحترم،

تشكل هذه المناسبة بالنسبة لنا فرصة سانحة لنعبر من خلالها عن سعادتنا وترحيبنا بهذه المبادرة التشريعية على غرار المبادرات التشريعية الأخرى، وهي مبادرة، بدون شك، ستساهم في تطوير المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها وجعلها تستجيب لحجم التحديات المطروحة ومنها تلك المتعلقة باستفادة أزيد من 22 مليون من المواطنين والمواطنات من تعميم التغطية وغيرها من المبادرات المهمة.

وهذه المناسبة، وقبل أن نوجه تحية تقدير وامتنان لكل الأطر من أطباء وتقنيين وصحيين وإداريين وأعوان على مجهوداتهم القيمة التي يبذلونها من أجل توفير هذه المادة الحيوية، لا بد أيضا من لفت الانتباه إلى الظروف الصعبة التي يعاني منها المركز الوطني لتحاقن الدم والمراكز الجهوية التابعة له، وكذلك العديد من الإشكالات والنواقص التي اعترت عمل منظومة الدم ببلادنا بسبب ضعف ثقافة التبرع بالدم، لذلك نطالب من الحكومة ومن الإعلام العمومي والخاص الانخراط بقوة في حملات توعية وتحسيس للرفع من نسبة التبرع بالدم، ونحن على يقين تام أنه بتضافر الجهود سيتم تجاوز هذه الاختلالات وأن القادم سيكون أفضل إن شاء الله.

وعليه فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ ننوه بمضامين هذا المشروع فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

وشكرا

(5) مشروع قانون رقم 23.23 يتحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

(3) مشروع القانون 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع القانون 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية. هذا المشروع الذي يعتبر حلقة في سلسلة مشاريع القوانين ذات الصلة بالمنظومة الصحية الوطنية، والتي لها أهمية بالغة، لارتباطها بتحديات ورش الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية التي يترقبها جميع المغاربة وينتظرون أن ينعكس إصلاحها على مستوى الخدمات في المجال الصحي.

في هذا الإطار نسجل ارتياحنا الشديد للمجهودات الحكومية التي تنصب جميعها لتحقيق الإصلاح المنشود للمنظومة الصحية الوطنية بما يضمن الاعتناء بصحة المواطنين والمواطنات والرفع من مستوى نظام الرعاية الصحية، ويسهم في جعل الصحة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وركيزة أساسية في إنجاح ورش الحماية الاجتماعية وهو ما يعكس أيضا الإرادة السياسية لهذه الحكومة لأجل تنفيذ أجندة ورش الحماية الاجتماعية، الورش الذي نعتبره بفريق الأصالة والمعاصرة ثورة اجتماعية تنم عن رؤية مستقبلية رائدة وتعكس أولوية قطاع الصحة لدى صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ ننوه بمضامين هذا المشروع الذي نعتبره ضرورة لاستكمال ورش الإصلاح الصحي، فإننا ندعوكم إلى إرفاقه باهتمام واسع والعمل على تنزيله وفق خصوصيات كل جهة من جهات بلادنا التي تتميز بالتنوع والاختلاف على جميع الأصعدة، وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشيد بمضامين مشروع القانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية ونصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا

(4) مشروع القانون 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة

6) مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل، والذي يهدف إلى إدراج جمعيات التعاون المتبادل المؤسسة داخل الأمن الوطني، ضمن قائمة تعاضديات التعاون المتبادل التي يجوز للإدارة أن ترخص لها ببعض الاستثناءات من تطبيق أحكام الظهير الشريف سالف الذكر، من بينها على الخصوص إمكانية فتح اعتماد أسلوب تعيين أعضاء المجلس الإداري والمكتب المسير لهذه التعاضدية، عوض مسطرة الانتخاب المعمول بها، وذلك على غرار للتعاضديات التابعة للقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة.

السيد الرئيس المحترم،

قبل مناقشة مضامين هذا المشروع والتي تهدف إلى إجراء تعديلات بسيطة وطفيفة على النص الأصلي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نغتنم هذه المناسبة للإشادة ونقدر عاليا الجهود الجبارة التي يقوم بها نساء ورجال الأمن بمختلف ربوع المملكة، وتضحياتهم الجسام في سبيل استقرار وأمن هذا البلد، ومن تم ندعو الحكومة إلى المزيد من العناية بالأوضاع الاجتماعية والمهنية لهذه الفئة التي تقدم الخدمات الجليلة للمواطنات والمواطنين وتضحي بالغالي والنفيس من أجل أمن هذا الوطن، فتحية لهؤلاء ولباقى القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والوقاية المدنية والقوات المساعدة.

السيد الرئيس المحترم،

عودة إلى مضمون هذا المشروع نجده يروم كذلك إسناد الاختصاصات التي أوكل الظهير الشريف المشار إليه أعلاه ممارستها إلى الوزير المكلف بالشغل، إلى السلطة الحكومية أو السلطات الحكومية التي ستحدد بموجب مرسوم، مع إحلال عبارة "الإدارة المختصة"، محل عبارة "بوزارة الشغل والشؤون الاجتماعية" الواردة في الفقرة الأولى من الفصل 4 من الظهير الشريف المذكور.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا يسعنا إلا أن نثمن مضمون هذا المشروع وباقى المشاريع التي تهدف بالأساس إلى تيسير العمل مختلف المؤسسات العمومية وهو ما سينعكس لا محالة على المواطن المغربي بصفة عامة لذلك سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، وينبغي التأكيد بداية أن هذا المشروع قانون يندرج في إطار إصلاح المنظومة الصحية تجسيدا للإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي دعا إلى إعادة النظر في المنظومة الصحية الوطنية بشكل جذري.

وتعتبر مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة المحدثة تحت الرعاية السامية لجلالته مؤسسة ذات نفع عام تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ولا تسعى إلى تحقيق الربح المادي.

وتتجلى الغاية الأساسية من إحداثها بحسب نص المشروع، إلى تقديم علاجات ذات جودة في مختلف التخصصات الطبية وتيسير سبل العلاج والاستشفاء لفائدة المواطنين والمواطنات كما كان نوع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاضعين له، فضلا عن إحداث وتطوير البنيات الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

لما لعنصري البحث والابتكار من أهمية بالغة في النهوض بالسياسة الوطنية في مجال الصحة وكذا تطوير العرض الصحي وتجويده، فقد تم إسناد بعض الاختصاصات إلى المؤسسة، من بينها على الخصوص، تولي إنجاز أعمال البحث الهادفة إلى تطوير العلوم أو المساهمة في التعليم والتكوين في ميدان العلوم والصحة وتطوير البحث والابتكار.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، على يقين تام أن هذه المؤسسة ستضطلع بدور هام في مجال التعليم والتكوين المتصل بالعلوم والصحة، لاسيما التكوين العام المتخصص في الطب والصيدلة وطب الأسنان، فضلا عن إحداث مراكز للتكوين الأساسي والمستمر، وذلك اعتبارا للدور المحوري للتعليم والتكوين في تدعيم الموارد البشرية في المنظومة الصحية وسد الخصاص الذي تعيشه على مستوى الأطر الصحية في جميع مكوناتها.

أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، فإن مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة أسندت إليها مهمة القيام بأعمال أخرى تكتسي صبغة اجتماعية وإنسانية، بالإضافة إلى إسهامها في تحمل مصاريف العلاج للمستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على الاشتراك.

ونحن بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ نشيد بمضامين هذا المشروع المحدثة لهذه المؤسسة فإننا نرى أن ذلك سيعطي دفعة قوية للمجال الصحي ببلادنا وسيساهم لا محالة في تحقيق التحدي الرئيسي المتمثل في القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية وفق أفضل المعايير، وعليه فإننا سنصوت على مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة بالإيجاب.

III- الفريق الحركي:

1) مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 61414 أكتوبر (1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة ودراسة مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 61414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، وهو مشروع نعتبره من الأهمية بمكان يجسد الإرادة الملكية السامية في تطوير وإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

السيد الرئيس المحترم،

مما لاشك فيه سيشكل هذا المشروع قانون الذي يهدف إلى مراجعة الإطار القانوني المنظم للأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات المحدثة سنة 1993 نقلة نوعية في مجال النهوض بالبحث العلمي والتقني وتطويره، بغية مواكبة الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا ، ومواجهة التحديات والرهانات التي تواجهها على ضوء التحولات والتطورات التكنولوجية والعلمية الوطنية والعالمية، ومن أجل تحقيق هذه الغايات جاء هذا المشروع بمقتضيات جديدة تهدف أساسا إلى الرفع من عدد أعضاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات سواء المقيمين أو المشاركين من 60 إلى 80 عضوا لتمكين الأكاديمية من القيام بأدوارها الفكرية والعلمية على أكمل وجه، كما يهدف المشروع إلى إحداث صفة عضو مراسل شرفي لتمكين الأعضاء المرسلين المنتهية مدة انتدابهم من الاستمرار في الإسهام في أنشطة الأكاديمية والاستفادة من الخبرات والتجارب التي راكموها في مختلف مجالات وفروع العلوم والتقنيات، ويهدف المشروع أيضا إلى تحديد سن الترشح لعضوية الأكاديمية في 55 سنة على الأكثر، ومن شأن هذه المستجدات تعزيز دور الهيئات العلمية التابعة للأكاديمية وتغطية كافة التخصصات العلمية في حين أن العدد الحالي لأعضائها لا يسمح بذلك.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع قناعاتنا في الفريق الحركي بأن النهوض بمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وإصلاحها تشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وباعتبار هذا الإصلاح يوجد على رأس أولوياتنا وفي صلب اهتماماتنا، واستحضارا

لأهمية المشروع سنصوت عليه إيجابا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا على إصغائكم.

2) مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، وهي مناسبة سانحة لنا لنجدد التأكيد خلالها على تميمنا وتنويعنا بمسار إصلاح المنظومة الصحية وانخراطنا في الجهود التشريعي الذي يهدف إلى إرساء منظومة صحية وطنية ناجعة تضمن المساواة والعدالة المجالية والاجتماعية في تقديم العلاجات والخدمات الصحية للمواطنين تزيلا للتوجهات الملكية السامية في هذا الإطار، فما فتى جلاله الملك نصره الله وأيده يعطي أهميته البالغة للنهوض بالمنظومة الصحية وتجويدها، وشكل الورش الملكي للحماية الاجتماعية وخاصة محور تميم نظام التأمين عن المرض مدخلا أساسيا لتطوير وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

نتمن في الفريق الحركي مضايمين هذا المشروع الهام والمهيكل الذي جاء في سياق يعج بالإشكاليات والاختلالات والنواقص التي يعرفها قطاع الأدوية ذات الصلة أساسا بغلاء أسعار الأدوية وغياب حكامه تدبير المخزون الوطني من الأدوية وضبابية الرؤية بخصوص مخزون المستشفيات العمومية والمصحات والصيدليات من الأدوية والمنتجات الصحية وإشكالية التدبير المالي والإداري لمديرية الأدوية وعلاقة هذه الأخيرة بلوبيات وشركات الأدوية، وتعدد المتدخلين في هذا المجال الحيوي الذي يعتبر حلقة أساسية ومحورية في مجال العلاجات ، وغياب سياسة دوائية ناجعة ، و إشكالية جودة وفعالية الأدوية الجينية وعلاقة به نساءل الحكومة عن مآل توصيات ومخرجات المهمة الاستطلاعية البرلمانية حول غلاء الأسعار لسنة 2015 وكذلك المهمة الاستطلاعية البرلمانية حول عمل مديرية الأدوية لسنة 2021؟

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش هذا المشروع الهام، نستحضر مقاصده وأهدافه النبيلة المتعلقة أساسا بتفعيل وتحقيق أحد أهم دعائم إصلاح المنظومة الصحية ألا وهي الدعامة المتعلقة بالحكمة التي طالما افتقدناها في مديرية الأدوية والصيدلة، وضمان السيادة والاستقلالية

والاختلالات التي يعرفها المركز الوطني لتحاقن الدم والمركز الجهوية لتحاقن الدم، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الخصائص المسجل في مخزون بنك الدم وانخفاض نسبة التبرع بالدم ببلادنا حيث لا يتجاوز 1 في المائة من المغاربة الذين يتبرعون بالدم بانتظام، وهو رقم بعيد كل البعد عن ما توصي به منظمة الصحة العالمية وهو 5 في المائة من أجل توفير مخزون كاف لحاجيات المنظومة الصحية من الدم، كما نسجل عدم تفاعل المواطنين مع نداءات التبرع بهذه المادة الحيوية نظرا لغياب الثقة في منظومة تدبير هذه التبرعات بصيغتها الحالية، كما نسجل أيضا غياب التكوين والتكوين المستمر للموارد البشرية العاملة بمراكز تحاقن الدم خصوصا في مجال تدبير الدم ومشتقاته.

وارتباطا بما سبق نعتبر أن نجاح الوكالة المغربية للدم ومشتقاته في أداء وظائفها ومهامها رهين بتخصيص موارد بشرية كفأة ومؤهلة لتدبير مخزون الدم ومشتقاته وإبداع حلول للإشكاليات المرتبطة بهما.

السيد الرئيس،

مسلسل إصلاح المنظومة الصحية الوطنية هو مسلسل متكامل ومرتبطة، وقد صوتنا سابقا في الفريق الحركي إيجابا على القوانين ذات الصلة بهذا الإصلاح، كقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية وقانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وقانون 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية وقانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية تبعا لذلك سنصوت إيجابا على هذا المشروع.

(4) مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة هذا المشروع الهام الذي يندرج في إطار مواصلة مسار إصلاح المنظومة الصحية وتأهيلها، والذي تجسد من خلال إطلاق ورش الحماية الاجتماعية والمصادقة على قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وعلى القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية وعلى القانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية، في انتظار المصادقة على المشروعين المتعلقين على التوالي بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية وإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته المبرمجين في هذه الجلسة.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه أن إحداث مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة بمقتضى هذا المشروع، سيشكل نقلة نوعية في تطوير المنظومة

الدوائية انطلاقا من تحديات وإشكاليات وإكراهات جائحة "كوفيد-19" التي استخلصت منها بلادنا على غرار باقي بلدان العالم دروسا وعبرا في مقدمتها إعادة ترتيب الأولويات وجعل قطاع الصحة وخاصة قطاع الأدوية والمنتجات الصحية على رأسها، أضف إلى ذلك كون هذا النص يستهدف ضمان توافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها.

وارتباطا به نستحسن في الفريق الحركي الاختصاصات الموكولة إلى هذه الوكالة لتحقيق الأهداف المتوخاة من وراء إحداثها خاصة مهام التنسيق في إعداد السياسة الدوائية الوطنية والإسهام في تنفيذها وتبويبها وتقييمها والسهر على تنظيم ومراقبة قطاع الأدوية والمنتجات الصحية والسهر على احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمواد السامة وعلى الخصوص المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، والإسهام في تطوير قطاع صناعة الأدوية وكذلك إنجاز وتطوير الأبحاث والدراسات العلمية في مجال اختصاصات الوكالة، والمساهمة عبر إبداء رأيها في شأن التشريع المتعلق بالأدوية والمنتجات الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

اختصاصات الوكالة هي اختصاصات في غاية الأهمية، لا شك أنها ستساهم في إعادة هيكلة قطاع الأدوية، لكن بأي آليات بشرية؟ فتحقيق الأهداف المسطرة للوكالة تحتاج إلى موارد بشرية مكونة وكفأة قادرة على رفع هذه التحديات المذكورة سالفا، وفي هذا الإطار نسأل الحكومة عن مآل الموارد البشرية التي كانت تشتغل وفق الوضعية السابقة في مديرية الأدوية والصيدلة؟ هل ستشكل النواة الأولى للوكالة؟

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات سنصوت إيجابا على هذا المشروع الهام.

(3) مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وهي فرصة سانحة تمكننا في الفريق الحركي من إبراز منظورنا وتصورنا بخصوص مشروع قانون نعتبره من الأهمية بمكان يجسد إرادة تثمين وتنظيم عمليات تخزين والتبرع بالدم ومشتقاته كمادة حيوية أساسية للمنظومة الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم نعتبره في الفريق الحركي بوابة جوهرية وأساسية لتجاوز الإشكالات والإكراهات

السيد الرئيس المحترم،

استحضارا للأدوار المهمة لقوات الأمن الوطني في استتباب الأمن والحفاظ على سلامة الأشخاص والممتلكات، واعتبارا للأهمية الاجتماعية لهذا المشروع، ولطبيعة وخصوصية جمعيات التعاون المتبادل المؤسسة داخل جهاز الأمن الوطني، سنصوت على هذا المشروع إيجابا.

IV- الفريق الاشتراكي:

مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة "مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية"، هذا المشروع الذي يروم تفعيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، نحو إحداث وكالة مغربية من شأنها تعزيز سيادة الدوائية للمملكة.

كفريق، وبعد دراستنا لهذا المشروع القانون، لا يسعنا إلا أن نشتم إحداث هذه الوكالة، على اعتبار أنها ستعالج الاختلالات التي يعرفها حقل الأدوية ببلادنا، ولأنه أن الأوان لوضع سياسة دوائية شاملة تتسم بالشفافية وبرؤية واضحة ملمة بمختلف قضايا الدواء ببلادنا ومواكبتها للتحولات التي يعرفها العالم في هذا المجال، بما يضمن حكمة جيدة للصناعة الدوائية الوطنية.

وكفريق، نعتقد أنه للوصول إلى هذه الأهداف، ضروري من التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة من أجل تحقيق عدالة مجالية لقطاع الأدوية والمنتجات الصحية عبر التراب الوطني، يجب العمل أيضا على مراجعة مجموعة من المقتضيات القانونية التي أصبحت اليوم متجاوزة، والتي تعرف عدة ثغرات يتم توظيفها من طرف بعض شركات الأدوية لرفع أئمنة منتوجها المتضرر فيها المواطن المغربي بشكل عام، ومرضى الأمراض المزمنة بشكل خاص.

لذا، أصبح من الضروري اليوم تشجيع الاستثمار في صناعة الأدوية كأحد الأعمدة المهمة لإنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني، على أن تعالج الوكالة إشكالية الاحتكار التي تعرفها سوق الأدوية، وأن تتدخل لاقتراح أسعار بيع الأدوية والمستلزمات الطبية وفق التعريفات المرجعية المنظمة لقطاع الأدوية، كما أكدت على ذلك المادة 5 من هذا المشروع، على أن تحرص الوكالة على ضمان استمرار توفير الأدوية والمنتجات الطبية الأساسية، مع تحسين وتسهيل الوصول إليها عبر التراب الوطني.

الصحية من خلال النهوض بالعلاجات وتحسين الخدمات الصحية وتنوع العرض الصحي عبر التراب الوطني وفق معايير الجودة، وتطوير التعليم العالي والتكوين والبحث والابتكار، وهو ما من شأنه المساهمة في رفع تحديات الاستقلالية والسيادة الصحية الوطنية وتحقيق الأمن الصحي.

السيد الرئيس المحترم،

إن مسلسل إصلاح المنظومة الصحية هو مسلسل متكامل ومرتبب وغير مجزئ، وقد صوتنا سالفًا في الفريق الحركي على مختلف المشاريع ذات الصلة بهذا المسار الإصلاحي، لذلك سنصوت إيجابا على هذا المشروع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا على إصغائكم.

(5) مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشروع قانون رقم 39.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل، مستحضرين الأهمية البالغة لهذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته ودراسته اليوم يهدف إلى تغيير وتتميم أحكام الفصل 32 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 من خلال إدراج جمعيات التعاون المتبادل المؤسسة داخل الأمن الوطني في قائمة تعاضديات التعاون المتبادل التي يمكن للإدارة أن ترخص لها ببعض الاستثناءات من تطبيق أحكام الظهير الشريف السالف ذكره، خصوصا الاستثناء المتعلق بإمكانية اعتماد تعيين أعضاء المجلس الإداري والمكتب المسير لهذه التعاضدية بدل الانتخاب المعمول بها، وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة للتعاضديات التابعة للقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة، كما أن من مستجدات هذا المشروع هو إسناد الاختصاصات التي أوكل مزاولتها الظهير الشريف السالف الذكر إلى الوزير المكلف بالشغل إلى السلطة الحكومية أو السلطات الحكومية التي ستحدد بموجب مرسوم.

ورغم المجهودات الجبارة التي قامت ولا زالت تقوم بها المؤسسة العمومية المشرفة على القطاع، الى جانب الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، والتي ظلت وبدعم مالي كبير من الدولة تقدم خدماتها لعموم المواطنين بتعرفة اجتماعية، وبشكل تضامني بين الجهات، وذلك حفاظا على المستوى المعيشي للمواطنين، حيث حققت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، ولا زالت تتحمل أعباء كبيرة في تأمين الاستفادة الاجتماعية من الماء والكهرباء في المدن والقرى والمداشر، والتي يعتبر سر وجودها تقديم خدمة عمومية للمواطنين، تستفيد منها بالدرجة الأولى الفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل، إلا أن القطاع لا زال يعاني من مجموعة من الإكراهات التي تحول دون إمكانية الاستجابة بشكل فعال للطلب المتزايد على هذه المرافق الأساسية في ظل الكثير من التحديات، رغم ما تخصصه الدولة لهذه المؤسسة الاستراتيجية من مبالغ مالية مهمة لدعم وإعادة تأهيل قدراتها، وتصحيح وضعيتها المالية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، وذلك بغية الإبقاء على أسعار خدماتها في مستوياتها العادية.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نثمن هذا المشروع الذي تبني طرق حكامه جديدة ومنفتحة تعتمد على مناهج حديثة في تدبير قطاعات حيوية، لنؤكد على ضرورة الحفاظ على التعرفة الاجتماعية للماء والكهرباء، وتوفير كل الضمانات لجميع العاملين بالقطاع عند نقل المستخدمين العاملين بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وشركات التدبير المفوض الى الشركات المستحدثة عند دخول عقد التدبير حيز التنفيذ، والحفاظ على مكتسباتهم ووضعياتهم الإدارية والمالية وجميع حقوقهم المختلفة وضمان ديمومتها، مع الحرص على تطوير منظومة تحفيز المستخدمين بهذه الشركات، وعصرنة ومضاعفة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

(2) مداخلة المستشار السيد عبد الإله السبية في مناقشة مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية الجلسة العامة التشريعية ليوم 27 يونيو 2023:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يسعنا بهذه المناسبة إلا التعبير عن تقديرنا لعمل وزارتك المتواصل في شأن أجراة ورش الحماية الاجتماعية في شقها المتعلق بتعميم التغطية الصحية، حيث انكبت وزارة الصحة بجديّة على هذا الملف من خلال إعداد العديد من مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمنظومة الصحية الوطنية التي أكد جلاله الملك نصره الله في العديد من المناسبات على ضرورة إعادة النظر فيها، والقيام بإصلاحات جوهرية

وحسب المادة 8 من الباب الثالث لهذا المشروع القانون، والذي يهم هيكله الوكالة إداريا، سيسهر مجلسها الإداري ومديرها على وضع سياسة عمومية ناجعة تهم بالأساس الجودة والوفرة وأثمنة مناسبة والمراقبة وموارد بشرية قادرة على تدبير شؤون هذه الوكالة عبر التراب الوطني، هي إجراءات نطمح لتحقيقها بهدف تكريس السيادة الصحية الوطنية.

وعليه، كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، نصوت بالإيجاب على مضامين هذا المشروع.

V- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

(1) مداخلة المستشارة السيدة فتيحة خورتال في مناقشة مشروع القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات في إطار قراءة ثانية، والذي يأتي في ظل تنزيل الجهوية المتقدمة كاستراتيجية وطنية، وأيضا في إطار استكمال المسلسل الاصلاحى الكبير الذي انطلق في بلادنا من أجل إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية التي تعتبر إحدى أهم طرق تدبير المرافق العمومية، والتي من شأن تحسين وضعها وضبط تمويلها وحسن تدبيرها أن يساهم في التنمية المنشودة ببلادنا.

بداية، لا يسعنا إلا أن نثمن انخراط وزارة الداخلية القوي في التنزيل الفعال لأوراش الجهوية المتقدمة واللامركزية، ودعم الجماعات الترابية للقيام بالمهام الموكولة إليها، بما يضمن نجاعتها في التدبير المحلي، تكريسا لمسار الديمقراطية المحلية ببلادنا من خلال المواكبة القانونية والتقنية والمالية، بشكل يضمن المساهمة في دعم تنمية محلية مستدامة ومندمجة، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

إن مشروع القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات الذي سينبى العمل بالطريقة الحالية المعتمدة في تدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، لتحل هذه الشركات محل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة في تدبير هذا المرفق، في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة كاستراتيجية وطنية تهدف الى تطوير التدبير الإداري للبلاد، وكأفق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابية، هو مشروع له سياقات تتقاطع مع مكونات مؤسسية جهوية ومحلية، ويأتي للإجابة على مجموعة من الإشكاليات الترابية والتنموية الراهنية والمستقبلية.

VI- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993 بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات).

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.23 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.364 الصادر في 19 من ربيع الآخر 1414 (6 أكتوبر 1993) بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

وهو مشروع القانون الذي يهدف إلى سن مقتضيات جديدة تخص نظام العضوية بهذه المؤسسة المحدثه سنة 1993، والتي أنيطت بها مهمة النهوض بالبحث العلمي والتقني ببلادنا وتطويره خصوصا في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.

وكما هو متعارف عليه، فإن توسيع قاعدة التمثيلية والتركيبية في بنية المؤسسات والانفتاح على ذوي الخبرة والتجربة تشكل عاملا مهما في نجاعة أداء هذه المؤسسات لوظائفها كاملة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب وإذ نشيد بعمل الحكومة من أجل الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فإننا ندعو إلى بذل مزيد من الجهد للسير قدماً، جميعاً، للتنزيل الصحيح لهذا الورش الوطني الهادف، كما نجدد التأكيد على ضرورة العمل على تعزيز حكمة المنظومة والتقائية مكوناتها بهدف تحقيق نهضة تربية وطنية، عبر:

- اعتماد تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 الذي يعتبر ترجمة لمضامين الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، كما أرادها صاحب الجلالة نصره الله، ومواءمته مع توصيات النموذج التنموي الجديد؛

- ضمان استقرار السياسات العمومية واستدامتها وترصيد مكتسباتها بهدف تحصين إصلاح المنظومة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن التعديلات التقنية التي جاء بها مشروع هذا القانون، وسنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

بالشكل الذي يجعلها تستجيب للتطورات التي شهدتها بلادنا، والتغيير الكبير الذي طال محددات ومؤشرات قطاع الصحة.

وعطفا على مداخلات فريقنا باللجنة المختصة حول جميع مشاريع القوانين ذات الصلة بالمنظومة الصحية التي عرضت خلال هذه الدورة، وفيما يتعلق بمشروع القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، فإنه يأتي في إطار استكمال بناء مشروع إصلاح المنظومة الصحية الوطنية الذي يقوم في أساسه على إرساء حكمة جديدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية.

إن هذا المشروع الهادف إلى تكريس الحكامة المؤسسية والتدبيرية التي تعتبر أحد المدخل الأساسية لإصلاح قطاع الصحة، لا يمكن النظر إليهما بمعزل عن باقي النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لهذا القطاع التي صدرت سابقا، وتلك التي ستصدر لاحقا في هذا المجال، إذ تندرج كلها في إطار الإصلاح الشمولي، اعتمادا على الرؤية المندمجة والمتكاملة التي دعا إليها جلاله الملك نصره الله، والهادفة إلى تحقيق إقلاع حقيقي على مستوى المنظومة الصحية الوطنية، لتصبح قادرة على الاستجابة لتطلعات كل المواطنين.

إن إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، يعد من الإصلاحات الكبرى التي كان القطاع ينتظرها، فإن تعهد الدولة بتسيير مثل هذه المرافق الحيوية إلى أشخاص معنوية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري سيساهم بدون شك في تحقيق المزيد من الفعالية والمردودية.

فالمؤسسة العمومية تعد من أنجع طرق تسيير المرافق العمومية، حيث أثبتت نجاعتها في العديد من القطاعات التي كانت إلى عهد قريب ينظر إليها بمثابة عبء يثقل كاهل الدولة، إذ حولتها إلى قطاعات منتجة تقدم خدمات ذات جودة عالية بل وتضخ مساهمات مهمة في مالية الدولة.

فكلنا أمل أن تعمل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية على تنظيم قطاع الأدوية بشكل تختفي معه جل الإشكالات التديبيرية والتنظيمية التي يطرحها هذا القطاع، ويجعل منه دعامة أساسية للسيادة الصحية الوطنية.

السيد الوزير،

لقد تعاملنا بكل إيجابية في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مع كل المشاريع التي عرضتها وزارتكم أمام البرلمان، ويحدونا أمل كبير في أن يعطي هذا المناخ دفعة قوية للحوار الاجتماعي القطاعي بما يمكن من الاستجابة العاجلة للمطالب العادلة والمشروعة لشغيلة قطاع الصحة، ذلك أن نجاح الإصلاح يتوقف وجوبا على إنصافها ورفع الحيف الذي ما زالت تعاني منه العديد من الفئات العاملة في القطاع.

السيد الوزير،

يَعْبُدُ نَصُّ هذا القانون إلى الوكالة، إلى جانب مهام واختصاصات أخرى، بالإسهام في تطوير قطاع صناعة الأدوية والمنتجات الصحية، ونحن ننخرط معكم في هذا التوجه، لأنه وكما لا يخفى عليكم، فإن النهوض بقطاع الصناعة الدوائية ببلادنا، باعتباره قطاعا حيويا واستراتيجيا، يكتسي أهمية كبرى ضمن المنظومة الصحية من أجل توفير أدوية ذات جودة وبأثمان تسهل الولوج إليها في إطار التجسيد الفعلي للحق في الصحة لكافة المواطنين.

وأخذا بعين الاعتبار لمحورية منظومة الأدوية داخل النظام الصحي، فإنه يتعين وضع سياسة وطنية دوائية تركز على تحفيز الإنتاج المحلي بما يحقق السيادة الدوائية الوطنية وتشجيع التصدير، وذلك من خلال:

- ✓ إعداد سياسة دوائية جديدة وفق توجهات القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، حيث يعود تاريخ وضع أول سياسة دوائية وطنية إلى سنة 2012؛
- ✓ استكمال الإطار القانوني المنظم لقطاع الأدوية والحرص على تحديثه بانتظام داخل آجال معقولة؛
- ✓ العمل على تطوير الصناعة المحلية للأدوية لتأمين حاجيات السوق الوطنية من الأدوية ومكافحة الاحتكار.

السيد الوزير،

وإذا كنا لا نختلف على أهمية قطاع صناعة الأدوية كقطاع صناعي وطني واعد مَكَّن من تلبية حوالي 70% من حاجات السوق الوطنية من الأدوية، وهو ما يشكل حافزا مهما على تشجيع التصنيع المحلي في أفق تمكين السوق الوطنية من توفير الأدوية للعديد من الأمراض المزمنة والمكلفة.

غير أن هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تطويره، وذلك على غرار:

1. ارتفاع منافسة الشركات الأجنبية؛
2. غياب إطار قانوني خاص بالتصدير: حيث يشكل غياب هذا الإطار عقبة كبيرة أمام الشركات التي تسعى إلى تصدير منتجاتها؛
3. عدم وجود منصة توزيع يشكل عقبة أخرى أمام تصدير الأدوية، خاصة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يدفع بمصنعي الأدوية إلى المرور عبر بلدان أخرى لتصدير منتجاتهم، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وطول المدة، الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمنتجات الصيدلانية الوطنية.

لذلك، فإننا نأمل أن يساهم مشروع هذا القانون، من خلال كافة الاختصاصات والآليات الممنوحة للوكالة، في الحد من هذه الإكراهات،

2) مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

وهو مشروع القانون الذي يأتي في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والقانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

ومن الأكد أن مشروع هذا القانون، إضافة إلى مشروع القانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، ومشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، ومشروع القانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية، اللذان صوتنا عليهما مؤخرا في إطار قراءة ثانية، تُشكّل الرافعات الأساسية لتنزيل القانونين الإطارين المشار إليهما أعلاه، والنواة الصلبة لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

لذلك فإننا، بتواجد مشاريع هذه القوانين قيد الدرس أمام مجلسنا الموقر، بصدد تنزيل مشروع مجتمعي غير مسبوق، وأمام لحظة هامة في تاريخ منظومتنا الصحية، نَسْتَوْجِبُ منا إحاطة هذه النصوص القانونية بما تستحق من اهتمام، من خلال استحضار روح الغيرة الوطنية والمسؤولية الفردية والجماعية، ودراستها وفق مقاربة شمولية، نَسْتَحْضِرُ التحديات والإشكالات المطروحة والآمال المعقودة، وما يقتضي ذلك من نظر استراتيجي من أجل الوفاء بالرؤية الملكية لمنظومتنا الصحية.

"المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون" كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله.

السيد الوزير،

تكشف لنا الدروس المستخلصة من الأنظمة المقارنة أن الوكالات المستقلة تشكل الخيار الأنسب للتدبير، لذلك فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُنَمِّنُ مُسَايَرَتَكُمْ لهذا التوجه بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، مع تخويلها استقلالية واسعة، مع منحها صلاحيات متعددة، وفق الكيفيات المنصوص عليها في نص مشروع هذا القانون.

وتعزيز وتشجيع الإنتاج المحلي والتصدير.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع القانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

3) مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقضة والتصويت على مشروع القانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

وهو مشروع القانون الذي يأتي في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والقانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

وكما أشرنا إلى ذلك بخصوص مشروع القانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، فإننا نثمن مساهمة السيد الوزير -لإيجاد إحداد وكالة مستقلة للدم ومشتقاته، مع تمتيعها بكافة ضمانات الاستقلالية وتخويلها بصلاحيات واسعة. نظرا لما أثبت هذا التوجه من نجاعة وفعالية في التدبير.

السيد الوزير،

وفق ما هو مبرز، فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى إحداث وكالة مغربية للدم ومشتقاته، في شكل مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يعهد إليها:

✓ تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان مخزون من الدم البشري يلبي الحاجيات الوطنية وتوافر جميع مشتقات الدم، مع تخويلها صلاحية القيام بعمليات صنع واستيراد وتسويق الأدوية المشتقة من الدم؛

✓ الإسهام في إعداد السياسة الوطنية المتعلقة بالدم وتنفيذها وتبويبها وتقييمها؛

✓ جمع الدم التام من المتبرعين والقيام بتأهيله البيولوجي وجميع الأعمال المرتبطة بحفظه وتحويله وتوضيبه؛

✓ الإشراف على تنمية المخزون الوطني من الدم ومشتقاته وتنظيم جميع الأعمال المتعلقة بتوزيعه واستخدامه.

ونحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لا يسعنا إلا أن نثمن هذه المضامين التشريعية، مع التأكيد على ضرورة تمتيع الوكالة بكافة الضمانات والوسائل الكفيلة بأدائها لمهامها على أفضل وجه.

كما ندعو إلى التنزيل السليم لمشروع هذا القانون، بهدف تجاوز الإشكالات والتحديات التي طبعت تجربة المركز الوطني لتحاقن الدم، والعمل بشكل فعال على تنزيل التوجهات الاستراتيجية لبلادنا الرامية إلى ضمان تنمية مخزون الدم البشري.

لأنه، وكما نعلم جميعا، فمنظومة تحاقن الدم تحتل مكانا مركزيا في مجال العلاجات، بالنظر إلى دورها المحوري والاستراتيجي في النظام الصحي ببلادنا لتزايد الطلب على هذه المادة الحيوية.

وهو ما يستوجب نهج سياسة خاصة تقوم على تهمين الموارد البشرية للوكالة، مع تعزيز التكوين في مجال تدبير الدم ومشتقاته، والنهوض بثقافة التبرع بالدم، بحيث تُسجل ببلادنا انخفاضا في هذا المجال، وتُسجل مستويات تقل بكثير عما هو منصوص عليه عالميا: 1 بالمائة وطنيا مقابل 5 بالمائة بالنسبة للمعدل العالمي.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون، و سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VII- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

مشروع القانون رقم 83.214 يتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بصدد مناقشتنا لمشروع القانون رقم 83.214 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات في إطار قراءته الثانية، يسعدنا أن نبدي بمجموعة من الآراء والملاحظات لإغناء النقاش داخل الجلسة العامة، وسبق لنا أن اقترحنا العديد من التعديلات بخصوص المشروع قانون لتجويد نصه، التي قوبلت بالرفض.

وقد لاحظنا في إبانه أن هناك إشكالات قانونية مطروح، من شأنه أن يتعارض مع مضامين وبنود القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، خصوصا وأن المشروع سيتم بموجبه إحداث

طرح إشكالات حقيقية عانت منها الشغيلة في وضعيتها الإدارية والمادية وحقوقها المختلفة، وكذا ضمان وديمومة تلك الحقوق؛

- التخوف الكبير من إمكانية النجاح التقني لهذه العملية في علاقتها بهذا الانتقال المؤسسي وما تحقق من تراكم للخبرات وإمكانية حدوث إشكالات في حسن استمرار واستدامة هذه الخدمات وفي حسن تدبيرها وحكامتها؛

- التوجس من المساس بخدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتطهير السائل، باعتبارها خدمات عمومية حيوية واستراتيجية التي تندرج في إطار المرفق العمومي الذي لا يحتمل التفويت بأي شكل من الأشكال.

فضلا عن كون المشروع قانون لم يستوف حقه من النقاش، خصوصا المادة 16 منه والمتعلقة بحقوق ومكتسبات المستخدمين الذي يجرد المكتب من كل ممتلكاته ويضرب في العمق توازناته المالية، وهذا ما يؤكد التصفية الفعلية لمؤسسة عمومية استراتيجية.

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نرى أن القطاعات الاجتماعية مثل الصحة، التعليم، وقطاع الماء، لا يمكن أن تراهن فيها الدولة على خدمات الخواص، نظرا لتناقض مبدأ الخدمات الاجتماعية والتدبير عبر الخواص الذي يهدف للريح، وهما شيئان متناقضان.

لذا؛ فإننا نصوت ضد مشروع القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات- في قراءته الثانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

12 شركة جهوية ستعمل على تدبير مرفق توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل والإنارة العمومية.

فالمادة الثانية من المشروع قانون تعارض الهدف الذي جاءت بها مقتضيات القانون التنظيمي للجماعات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (83)، الأمر الذي يجعل مشروع القانون رقم 83.21 يخالف الدستور ويعارض مقتضيات قانون أسى منه درجة.

فالأصل أن القانون متى كان مخالفا للقانون التنظيمي الذي سبق التصريح بمطابقة أحكامه للدستور فهو غير دستوري، ما دامت تراتبية النصوص تجعل القانون التنظيمي أعلى منزلة من القانون العادي، واحتراما لمبدأ التراتبية الذي نص عليه الدستور في فصله السادس، فإن هذا المشروع يكون غير دستوري، حيث تنص الفقرة الثالثة من الفصل السادس من الدستور على أنه: "تعتبر دستورية القواعد القانونية، وتراتبيتها، ووجوب نشرها، مبادئ ملزمة".

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بخصوص هذا المشروع، سجلنا مجموعة من الملاحظات التي تبعث على القلق والتخوف المرتبطة بـ:

- الضمانات التي ينبغي أن تقدم للمواطنين، فيما يهم ديمومة التزويد بهذه المواد في إطار التغيير المؤسسي الذي سيحصل، وفيما يخص الجودة والتكلفة والأسعار المناسبة؛

- الضمانات المتعلقة بالشغيلة والمستخدمين السابقين، وطريقة تسوية وضعيتهم في إطار المؤسسات الجديدة التي ستحدث في إطار هذا المشروع، علما أن التجارب السابقة المتعلقة بالانتقال المؤسسي